مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT
دراسات استراتيجية

الأمن الوطني والاقليمي

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رؤية من الداخل

الأمن الوطني والإقليمي

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رؤية من الداخل

الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(رؤية من الداخل)
يناير 2012

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

© مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، وغير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام لخزن المعلومات واسترجاعها، أو نقله على أية هيئة وبأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو غيرها إلا بإذن كتابي من المركز إلا في حالات الاقتباس القصيرة بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص.ب: 496 المنامة – مملكة البحرين
هاتف: 17754757(973+)
فاكس: 17754678(973+)
موقع إلكتروني: www.derasat.org.bh

المحتويات

تقديم الكتاب 1
بقلم د. محمد عبد الغفار

الفصل الأول: الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج العربية- أفكار أساسية 3

لماذا الأمن الذاتي الخليجي؟ 5
د. محمد عبدالغفار

التحديات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي 7
الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود

أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الدولية 11
د. محمد جابر الأنصاري

الأهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي 15
د. عبد اللطيف بن راشد الزياني

مهددات الأمن في منطقة الخليج العربي 21
الفريق ضاحي خلفان تميم

الفصل الثاني: الأمن الوطني والأمن الإقليمي من منظور جيوسياسي 25

لا عالم مستقر دون أمن الخليج العربي 27
ا. عبدالله يعقوب بشارة

الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي 33
رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات المحلية معها
الدكتور محمد عبد الغفار

الفصل الثالث: التهديدات الداخلية والخارجية لأمن دول مجلس التعاون 65
لدول الخليج العربية

تهديدات الأمن الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي وبرامج الإصلاح السياسي في مواجهتها 67
د. محمد غانم الرميحي

تأثير التحولات الإقليمية على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي 73
د. عبدالخالق عبدالله

الإعلام ومواجهة تهديدات الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي 79
د.عدنان جاسم بومطيع

الفصل الرابع: نحو تشكيل مفهوم إستراتيجي للأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 81

استراتيجية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي والتغيرات التي طرأت عليه 83
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

التخطيط الاستراتيجي الشامل ودوره في صياغة السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي بمفهوميها الوطني والإقليمي 91
ل رد. أنور ماجد عشقي

خاتمة: متطلبات تحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي 97

المشاركون في الكتاب 98

تقديم الكتاب

بقلم د. محمد عبد الغفار[1]

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي فإن دول المجلس الست لم تستطع حماية أمنها بشكل مستقل عن مظلة القوى العالمية الكبرى، بالرغم من وجود كيان جماعي مؤسسي يجمعها، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس عام 1981 في ظل ظروف أمنية مثلت تحدياً هائلا لدوله آنذاك، وفي مقدمة تلك القوى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو.

وإذا كانت العقود الماضية قد أملت على دول الخليج تلك السياسة فإن التحولات الإقليمية والدولية الراهنة تحتم على دول المجلس ضرورة إعادة النظر في ذلك المنحى ؛ حيث تقع هذه الدول ضمن دائرة إقليمية مضطربة ابتداءً بحالة عدم الاستقرار في العراق ومروراً بتنامي القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية وغير التقليدية متمثلة في السعي الإيراني الحثيث لامتلاك قدرات نووية الأمر الذي من شأنه تكريس الخلل في ميزان القوى الإقليمي، وانتهاءً بالمشهد اليمني الذي أضحى تربة خصبة لنمو تنظيم القاعدة مجدداً، وجميعها مستجدات تمثل تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم يكن المشهد العربي بأفضل حالا من نظيره الإقليمي إذ إن رياح التغيير التي عصفت بعدد من الدول العربية قد أوجدت واقعاً جديداً أبرز ملامحه الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي في المؤسسات التشريعية والتنفيذية لتلك الدول ، ولم تكن بعض دول المجلس بمنأى عنه ، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية الراهنة التي تشهد بزوغ قوى دولية صاعدة وفي طليعتها كل من الهند والصين واليابان والتي تسعى للولوج في بنية النظام العالمي إيذاناً بانتهاء حقبة القطبية الواحدة التي سادت العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن ، إذ تمتلك تلك القوى الجديدة مقومات اقتصادية هائلة بالرغم من الأزمة المالية العالمية التي تجتاح العالم منذ عام 2009 وحتى الآن.

وانطلاقاً مما سبق وإدراكاً لتلك البيئة المتغيرة على المستويين الإقليمي والعالمي فقد جاءت فكرة عقد مؤتمر "الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل" حيث استهدفنا أن يكون مؤتمراً ذا خصوصية ومغايراً لمؤتمرات تناولت القضية ذاتها، وتكمن تلك الخصوصية في أمور ثلاثة:

أولها: أنه محاولة جادة وأمينة لطرح المخاوف الخليجية بأقلام صفوة من أبناء دول الخليج أنفسهم في نهج مغاير لكل من الرؤى الغربية التي تناولت قضية أمن الخليج ولم تخل من تسييس واضح، أو تلك العربية التي كانت التوجهات الأيديولوجية سمة رئيسية لها.

وثانيها: تجاوز مرحلة تشخيص معضلات أمن الخليج وصولاً إلى صياغة رؤى عملية للحفاظ على هذا الأمن.

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ثالثها: أن المؤتمر قد جاء في أعقاب مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمام قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر عام 2011 بالتحول من مرحلة التعاون إلى "حالة الاتحاد"، ومن ثم فإن الرؤى التي طرحت في المؤتمر قد مثلت إسهاماً ملموساً ضمن هذا الإطار.

وثمة تساؤلات قد سعى المؤتمر للإجابة عنها. ومنها: إلى أي مدى توجد مدركات واضحة لدى دول المجلس بشأن مهددات أمنها الوطني؟ وهل هناك توافق فيما بينها حول مصادر التهديد الإقليمية؟ هل تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي بما لديها من قدرات عسكرية واقتصادية وبشرية، فضلاً عن التلاحم الاجتماعي، أن تقيم نظاماً دفاعياً متكاملاً بما يجسد مفهوم الردع الاستراتيجي على أرض الواقع، وذلك بعيداً عن الاعتماد "جزئياً أو كلياً" على القوى الخارجية التى لطالما ارتكزت رؤيتها لأمن الخليج على مصالحها الذاتية؟ وما هي متطلبات بلورة سياسة خليجية مشتركة لمواجهة التهديدات الإقليمية الراهنة من منظور وطني خليجي بل والأهم ما هي معوقات ذلك؟ وهل تتمكن دول الخليج من بلورة رؤية متكاملة للأمن تجسد هويتها وتصون مكتسباتها في ظل تحولات إقليمية وعربية ودولية غير مسبوقة؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات فقد تضمن المؤتمر جلسة افتتاحية وثلاث جلسات عمل، فضلاً عن جلسة ختامية. وقد أعقب الجلسات مناقشات مثلت إثراءً حقيقياً لأعماله وصولاً إلى توافق المشاركين على توصيات ختامية تضمنت رؤى عملية لبناء أمن ذاتي خليجي، آملين أن تكون أعمال هذا المؤتمر لبنة مهمة ضمن المساهمات الخليجية لبلورة رؤى وطنية لأمن منطقة الخليج العربي التي كانت -وستظل- مجالاً للصراع والتنافس الإقليمي على حد سواء.

ويسعد مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة أن يقدم البحوث التي قدمت في المؤتمر في هذا الكتاب، آملين أن يكون ذلك باكورة إصدارات أخرى بشأن قضايا أمن الخليج العربي.

الفصل الأول

الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج العربية

أفكار أساسية

لماذا الأمن الذاتي الخليجي؟

د. محمد عبد الغفار [2]

لقد عكف مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة على رصد الكتب والبحوث التي نشرت حول أمن منطقة الخليج العربي خلال السنوات الماضية حيث تجاوز عددها 300 دراسة، إلا أن معظمها قد صنف من قبل باحثين أجانب انصبت جهودهم على تحليل مسائل متعلقة بأمن الخليج وتطوير مفاهيم أمنية لا تضع في الاعتبار بالضرورة رؤى ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

وعندما شرعنا في التحضير لهذا المؤتمر، وضعنا نصب أعيننا ضرورة المحاولة لوضع دراسات وتقارير عن مفاهيم إستراتيجية وقضايا أمن الخليج، من قبل الباحثين والمتخصصين من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع القائمين على مراكز الدراسات الخليجية إلى ضرورة التعاون فيما بينها لتحقيق تلك الرؤية، أسوة بمعاهد الفكر في الدول المهتمة بقضايا المنطقة، وللتأكيد على الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المراكز في طرح مرئيات خليجية لمواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الأمن والاستقرار في جميع دول المجلس، وتقديمها إلى صانعي القرارات الاستراتيجية لدولنا على غرار حكومات الدول المتقدمة التي تتخذ قراراتها بناءً على دراسات وخطط قصيرة وطويلة المدى.

إن المتغيرات التي تمر بها المنطقة اليوم تؤكد لنا أن الأمن الوطني لم يعد شأناً داخلياً بحتاً، إذ إن أغلب مخاطر ومهددات الأمن الوطني قد أصبحت عابرة للحدود، وأخص بالذكر منها: التنظيمات المتطرفة وإيديولوجيات التعصب التي تهدف الى تمزيق النسيج الاجتماعي لدول مجلس التعاون، والتي أصبح من الضرورة مواجهتها برؤية سياسية واستراتيجية شاملة تعالج متطلبات الإصلاح، وتصون المجتمعات الخليجية من مخاطر التدخل الخارجي.

ولقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي بعض الإنجازات في مجال التعاون الأمني والدفاعي لمواجهة التهديدات المحدقة بأمنها واستقرارها، وذلك من خلال سياسات الدفاع المشترك وتعزيزها.

وفي اعتقادي إن دول المجلس تحتاج إلى تحديد "مفهوم إستراتيجي" شامل كما تفعل الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي كل عشر سنوات، ومن ثم تطوير سياسات حقيقية للدفاع المشترك تكون قادرة على ردع التهديدات والعدوان الخارجي في إطار مظلة إستراتيجية خليجية مستقلة واسعة.

ومن الممكن الوصول إلى هذا الهدف إذا تم دعمه بالإرادة السياسية وخاصة أن دول المجلس قد خبرت وعاصرت تجارب الحروب التي هزت منطقتنا في الفترة من 1980 إلى عام 2003 وهو عام احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.

2 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

وعلى الرغم من اهتمام دول مجلس التعاون بالإصلاح الداخلي المتمثل في تطوير مؤسسات الحكم وتعزيز آليات المشاركة السياسية، فإن الحروب التي شهدتها المنطقة، قد دفعت بالشعوب للمطالبة بحماية أمنها من التهديدات الخارجية والإعداد لتحصين البنى الاجتماعية حتى لا تنفذ عبرها الأيادي الخارجية التي لا تريد الخير لشعوب هذه المنطقة.

وفي مواجهة الأحداث المتسارعة، بادرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى استيعاب متطلبات المرحلة الجديدة، والتأقلم مع المتغيرات الطارئة، فتفاعلت مع مطالب شعوبها بطرح إصلاحات متفاوتة تتناسب مع احتياجاتها، ومن ضمنها مملكة البحرين التي شهدت مشروعاً إصلاحياً واعداً بادر به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في مطلع الألفية الثالثة.

أما على صعيد العمل الخليجي المشترك فلم يعد التعاون الذي مضى عليه ثلاثون سنة يفي لمواجهة الأخطار المحدقة بدول المجلس. لذا جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة في افتتاح قمة دول المجلس الثانية والثلاثين إلى الانتقال من حقبة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد معبرة عن متطلبات هذه المرحلة الدقيقة التي نمر بها.

وجاء ترحيب مملكة البحرين بهذه الدعوة كامتداد لطموحات عبر عنها جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين عندما دعا إلى التفكير في دفع نظام التعاون لدول المجلس إلى مرحلة أكثر تطوراً في القمة الخليجية الثلاثين عام 2009، وفقاً لما تتفق عليه دول المجلس، وللتأكيد على أن تحقيق الوحدة الخليجية كان من أبرز الأهداف التي تسعى إليها مملكة البحرين. فقد نص بيان استقلال البحرين الذي تلاه المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في 14 أغسطس 1971، على أن "البحرين تبقي الباب مفتوحاً أمام أي مبادرة مستقبلية لتحقيق مشروع اتحادي يقوم على أسس دستورية سليمة"، ولقد جاء هذا التأكيد في الأجواء السياسية التي عمت المنطقة لتكوين اتحاد لإمارات الخليج العربية.

ولا شك في أن هذه المبادرات تشكل دفعة كبيرة للجهود الرامية إلى درء المخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون، وتساعد على بناء النظام الخليجي الموحد، وتعمل من منظور استراتيجي مبتكر لمنظومة أمنية إقليمية تعود على دول المنطقة بالأمن وعلى شعوبها بالازدهار والرخاء.

التحديات الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي

الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود[3]

إن التحدي الأمني هو أخطر وأعقد ما يواجهنا من تحديات على المستوى الإقليمي، ورغم أن أمن منطقة الخليج هو قضيةُ أمنٍ دوليةٌ لأهميتها الاستراتيجية وأهمية مصادرها الطبيعية للعالم أجمع، إلاّ أن مسؤولية الحفاظ على أمنِها واستقرارها تقع -أولاً وأخيراً -علينا نحن أبناء المنطقة دولاً وشعوباً، عرباً وعجماً، لأننا جميعاً أصحاب مصلحة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. لقد كان الأمل يحدونا دائماً بأن يكون التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية بأمن هذه المنطقة هو الخيارَ الأصلحَ للحفاظ على أمننا الإقليمي، بعد أن جربنا الغزو والحروب والصراع والتدخلات الخارجية خلال العقود الثلاثة الماضية، وما خلَّفته من تداعيات على الأمن الوطني والإقليمي على السواء.

لقد كان هذا الخيار، خيارُ التعاون والتنسيق، هو السياسةَ الثابتةَ لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيس المجلس، لَكِنَّ شريكنا في مصلحة تحقيق أمن هذه المنطقة، على أسس سليمة تعود بالنفع على الجميع، اختار سياسةً أخرى تُعَرِّضُ الأمن الإقليمي لمخاطر دائمة تجلب التدخلات الأجنبية التي يريد التخلص منها حسب إدعاءاته، وتُؤَجِّجُ المواجهات العسكرية التي يدَّعي أنه لا يرغب فيها، وتُربك الاستقرار في المنطقة والإقليم الذي يقول إنه يسعى لترسيخه، وتزيل الثقة بأهدافه ومخططاته التي يزعم أنها لخير المنطقة. إنه ـ باختصار -الطرف الذي يشكل بسياساته تحدياً أمنيّاً خطيراً للأمن الإقليمي.

إن سياسة قادة إيران، وهي الجار والشريك في مصلحة أمن منطقتنا، تمثل تهديداً للأمن الإقليمي، فالجميع سمع عن المناورات العسكرية المستفزة التي نُفِّذَتْ -مؤخراً -في الخليج ومضيق هرمز وبحر العرب، والكل سمع التصريحات العنترية من أفواه قادة إيران حول إغلاق مضيق هرمز واستهداف دول الجوار. إن هذه الأعمال والأقوال ما هي إلاّ تعبيرٌ عن أزمة نفسية يعيشها قادةٌ إيرانيون متطرفون بسبب شعورهم بعدم القدرة على تجاوز المأزق الدولي الذي وضعوا فيه بلدهم العظيم وشعبهم العريق، ولا يدرون الكيفية التي سيخرجون بها من مواجهة وتحدي المجتمع الدولي حول برنامجهم النووي إلا بالصراخ واستعراض العضلات. إنهم يستفزون في كل خطوة استعراضية يخطونها، دول الجوار والمجتمع الدولي، ويزيدون بذلك عزلة بلدهم، ويعززون العقوبات الدولية ضدهم، مما يعني زيادة التصعيد والتوتر الدائم الذي قد ينتهي بمغامرة غير محسوبة أو مواجهة عسكرية غير مرغوبة.

لا أحد منا في مجلس التعاون الخليجي يضمر شرّاً لإيران. ولا أحد منا يريد لها أن تقع في شرك يقودها ويقود المنطقة إلى حرب قد نعرف كيف تبدأ ولا نعرف كيف تنتهي. ولا أحد منا يعارض أن تمتلك إيران القدرة العلمية النووية للاستخدامات السلمية. وكلنا نأمل أن تكون قيادة إيران إيجابيةً في

3 رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تعاملها مع قضية أمن الخليج باعتباره مصلحةً وطنيةً لها ولشعبها كما هي مصلحة لنا ولشعوبنا. إن مسألة أمن هذه المنطقة مسؤولية جماعية، وتحقيقه يقع على أطرافه كافة، وإن تَمَلُّكَ السلاح النووي ليس ضمانةً لتحقيق هذا الأمن والاستقرار؛ بل هو مدعاةٌ للدخول في سباق تسلح ليس في مصلحة المنطقة، وفي الوقت نفسه سيكون هذا السلاح مدعاةً للتدخل الأجنبي غير الضروري الذي يرى أن مصلحته تكمن في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها لأهميتها له. وهنا فإن المسؤولية الكبرى تقع على إيران في مسألة الأمن الإقليمي لأنها هي مصدر التهديد الحالي له. وفي هذا السياق، ولتعزيز الثقة بين دول ضفتي الخليج، وحسبما أكد البيانُ الختاميُّ لمؤتمر القمة لدول الخليج العربية الذي عُقد مؤخراً بالرياض، على القيادة الإيرانية (الكفُّ عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، ومحاولة بث الفرقة، وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها، في انتهاك لسيادتها واستقلالها، والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، والأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، بما يكفل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة". وفيما يتعلق بالملف الأمني فكل ما نطلبه هو "التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام بمبادئ الشـرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية).

إننا في دول مجلس التعاون لسنا طرفاً في النزاع الإيراني مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي، لكننا ملتزمون بشكل كامل بالشرعية والقوانين الدولية؛ لذا على إيران ألاّ تُؤَجِّجَ هذا النزاع، وعليها ألاّ تهددنا عندما نلتزم بالقرارات الأممية؛ لأننا لا نصغي إلى التهديد ونرفض افتعال المشاكل، وعليها تحييد مسألة أمن مضيق هرمز وأمن الطاقة الدولية عن هذا النزاع. وفي هذا السياق فإذا رغبت إيران في حوارٍ صادقٍ بينها وبين دول المنطقة حول هذه القضية لضمان عدم جرنا إلى مواجهة مدمرة للجميع، ولتأكيد أن دول الخليج ليست جزءًا من أي مخططات خارجية تستهدف إيران إن وُجدت كما يتخيلون، ولتأكيد أن أي مساس بمصالحنا وأمننا سوف يجبرنا على اللجوء إلى كل الخيارات المتاحة لنا دفاعاً عن مصالحنا وأمننا الوطني والإقليمي. فعلى القيادة الإيرانية أن تأتي مباشرة إلى قياداتنا؛ لا أن تلتفَ من خلف ظهورنا، وتتصلَ بفئات من شعوبنا لتزرع بذور الشك وتتسبب في إشعال الفتن. فإن صَفّت نيّتها فستجدُ أيديَنا ممدودةً وقلوبَنا مفتوحةً وعقولَنا مُرحبةً.

لقد كان العراق "الدولة" فاعلاً رئيساً في معادلة التوازن الإقليمي الخليجي، لكِنَّ إخراجه منها بسبب الغزو الأمريكي الخاطئ له أخلَّ بهذه المعادلة الضرورية لاستقرار الوضع الإقليمي، وأُتيحت لقيادة إيران فرصةٌ للشعور بتفوق إستراتيجي عملت على استغلاله؛ باستخدامها لعامل الطائفية البغيض؛ لإبقاء عراقنا في وضع استقطاب طائفي يُهمش دوره ويجعله أداة من أدوات سياستها الخارجية؛ بل تابعاً لها. والآن، وقد خرج الأمريكيون منه، وبعد أن اعتقدنا أن القادة العراقيين قد حققوا بعض التقدم في إعادة بناء الدولة العراقية؛ ليعود العراق مستقلاً وفاعلاً إيجابياً في محيطه وإقليمه، وأن ديدن قادته سيكون المصالح الوطنية للعراقيين النابعة من الوطنية العراقية التي هي طموح العراقيين، نرى أن الطائفي في تفكيره لا يمكن أن يكون وطنياً في فعله، وبالتالي فإن الأوضاع في العراق سوف تسوء، وهذا ما لا نتمناه. إن أي تدهور في الأوضاع الداخلية في العراق وزيادة الاستقطاب الطائفي فيه أو

تقسيمه، يشكل تهديداً للأمن الإقليمي في الخليج؛ لذا ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا مثل هذا الاحتمال، والوقوف مع القوى الوطنية العراقية التي سوف تعيد العراق للعراقيين، وتعيد وحدة نسيجه الاجتماعي ليتقدم ويزدهر، وليعود عامل أمن واستقرار في منطقة الخليج خاصة وفي المنطقة العربية عامة.
إن عدم استقرار الأوضاع في اليمن، خاصرة دول مجلس التعاون وركيزة أمن جنوب شبه الجزيرة العربية، يشكل أحد التحديات التي يواجهها أمننا الإقليمي وأمننا الوطني، وعلينا ألاّ نتجاهل هذا التحدي، وأن نسهم -كمنظومة ودول -في مساعدة اليمن على تجاوز صعوباته ومشاكله، والتغلب على عوامل عدم الاستقرار الكامنة في تركيبته. إن استقرار اليمن مصلحةٌ وحاجةٌ إستراتيجية لأمننا الإقليمي والوطني.

لا شك أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي مدركون لهذه الحقيقة، وما مبادرة المجلس إلى حل الأزمة السياسية الحالية في اليمن إلاّ تجسيدٌ لهذا الإدراك. وفي الوقت الذي آمل فيه أن تنجح هذه المبادرة وتؤدي إلى وجود يمن مستقر، فإنه يتحتم علينا صوغ إستراتيجية دعمٍ مستدامةٍ للارتقاء بالحالة اليمنية وبالدولة اليمنية إلى مصاف دول المجلس، مما يُسهل اندماجها في تفاعلاته، ويجعلها رصيداً لأمنه واستقراره بدلاً من كونها عبئاً وتهديداً لهذا الأمن والاستقرار.

لقد ذكرتُ آنفاً أن مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار منطقتنا تقع -أولاً وأخيراً - علينا نحن أبناء المنطقة دولاً وشعوباً، ولكنني كثيراً ما رددت أيضاً، في مناسبات متعددة، أننا في دول مجلس التعاون منكشفون استراتيجياً في مجالات كثيرة: عسكرية واقتصادية وأمنية وسكانية وتنموية. وإن علينا لنكون آمنين في أوطاننا أن نُحَصِّنَ جبهتنا الداخلية بالمزيد من الإصلاح؛ إصلاح الخلل البنيوي في اقتصاداتنا لتكون اقتصاداتٍ وطنيةً يجني ثمرةَ ازدهارها مواطنونا، وترسيخ مفهوم المواطنة كأساس لعلاقة المواطن بالدولة، وتوسيع دائرة المشاركة في نظمنا السياسية، وكذلك عملُ كل ما يرقى بمجتمعاتنا وشعوبنا لتكون قادرةً على مواجهة كل أنواع التحديات السياسية والأمنية التي تفرضها الأوضاع الإقليمية. وعلى مستوى منظومتنا الخليجية فإن تجربتنا المشتركة عبر الثلاثين عاماً الماضية- على الرغم من إنجازاتها الكثيرة - ليست ضماناً لأمننا الوطني والإقليمي، وكلنا شهد أنَّ ما قدمته المملكة وشقيقاتها في المجلس في العام المنصرم، لدعم عُمان والبحرين اقتصادياً وأمنياً، إنما يجسد ما لا بد أن نصبو إليه من الرقي بتجربتنا إلى مستوى أعلى من التعاون، والوصول إلى مرحلة الاتحاد التي هي طموحٌ سامٍ وقديمٍ لأبناء المنطقة.

لقد سعدنا جميعاً بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله ورعاه - قادةَ دول مجلس التعاون - في قمتهم الأخيرة بالرياض - لتجاوز المرحلة السابقة من التعاون إلى مستوى الاتحاد، وسعدنا أيضاً باستجابة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس لهذه الدعوة.

إن السير في هذا المشروع والسعي لتحقيقه بالكيفية التي تُرضي وتُطمئن وتُحقق طموحات الجميع كفيل بتحويل منظومتنا إلى حصانة لأمننا الوطني وضمانة لأمننا الإقليمي.

إن شعوبنا مطلوب منها أن تكون قاطرة تحقيق هذا الهدف العظيم.

أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الدولية

د. محمد جابر الأنصاري[4]

نحن نعيش في زمن المتغيرات والمستجدات، ولدى النظر في مسألة الأمن الوطني والأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الخليج العربي، فإن المسلمات التقليدية لأمن المنطقة بحاجة الى مراجعة وإعادة نظر.

فقد كانت النظرة التقليدية لهذا الموضوع تتركز حول حماية الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية لأمن المنطقة. وقد يكون ذلك صحيحاً حتى اللحظة الراهنة. لكنه عرضة للتغيير في المستقبل القريب، وذلك لثلاثة أسباب مجتمعة:

السبب الأول: تراجع القوة وهذه مسألة تاريخية متعلقة بظاهرة تراجع القوى الكبرى على المسرح الدولي. بعبارة أخرى: إن الغرب تتراجع قوته بحكم منطق التاريخ. ولكن تبقى مصالحه الاقتصادية التي لا بد وأن يراعيها ويدافع عنها. والاستعداد الأمريكي لبيع الطائرات المتقدمة للمملكة العربية السعودية وتقديم التسهيلات الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمسارعة البريطانية لمخاطبة الرياض بهذا الشأن إن كان يعكس موقفاً سياسياً، فإنه بالدرجة الأولى يعد تعبيراً عن مصالح اقتصادية.

والسبب الثاني: أن هذه الدول الغربية، بحكم إدراكها لظاهرة تراجع قوتها، تفكر في تغيير سياستها والتزاماتها بشأن الأمن الدولي بما في ذلك أمن الخليج. فتلك الالتزامات مكلفة، ولم تعد إمكاناتها المتاحة تتحملها. وحسب الخطط العسكرية الأمريكية الجديدة، فإن واشنطن بصدد سحب الآلاف من جنودها من أوروبا.

أما السبب الثالث: فبحكم بروز قوى جديدة منافسة أخرى، وبحكم المصالح المتنامية لهذه القوى، تسأل القوى القديمة نفسها: لماذا تدافع عن مصالح الآخرين، أو لماذا لا تترك لدول المنطقة تدبر حماية نفسها في زمن متغيّر لم تعد فيه دول المنطقة تتقبّل الخضوع الكلي لإرادة القوى الحامية. إن هذا التغير لم يحدث بعد، لكنه مرشح للحدوث في وقت قريب، ومن الحكمة توقع حدوثه، فهو من المستجدات المحتملة. أما الملمح الثاني في هذه الصورة المتغيّرة، فيتمثّل في بروز تهديدات محلية من الداخل تهدد الأمن الوطني والاقليمي. ففي عدد من دول المجلس، جاءت تهديدات داخلية تخل بالأمن الوطني في هذه الدولة أو تلك. وذلك ما دفع دول المجلس إلى التصرف بصورة جماعية لدرء الخطر وإلى تفعيل قوات "درع الجزيرة" لتنفيذ مهام دفاعية محددة تستدعيها طبيعة الموقف.

وتسعى إيران، على الجانب الآخر من الخليج، إلى دعم تلك التحركات المناوئة بالإعلام أو بغيره.

وإيران جارة مسلمة وهي قوة باقية دائماً، لكن الفارق في طبيعة النظام الذي يحكمها.

4 مستشار جلالة ملك البحرين للشئون الثقافية والعلمية

فإن جاء نظام يرغب في المشاركة في التنمية الجارية، وفي الرخاء الاقتصادي الذي تنشده شعوب المنطقة، فلابد أن يشجع التعايش السلمي بين دولها، وإيران دولة غنية بإمكانها الإسهام في مثل هذه التنمية السلمية.

وإن جاء نظام أيديولوجي يرغب في السيطرة بإثارة تلك المكونات في الجانب الآخر، فإن المواجهة هي قدر الجميع، ولن يكسب منها أحد.

وبحكم التكوين القومي والمذهبي لإيران، فإنها ستبقى على تمايز مع الوجود العربي في الجزيرة العربية والخليج، وإن جنح حكامها إلى السلم، وهي مسألة بحاجة إلى دراسات مستفيضة.

وثمة لاعب آخر جديد، بالنسبة لأمن الشرق الأوسط والخليج هو اللاعب التركي الذي من المبكر إصدار حكم نهائي على دوره الذي ينظر إليه البعض كموازن لقوة إيران. وفي البداية بدت تركيا قريبة من إيران، ولكن توالت مؤشرات أخرى على حدوث تباعد بين القوتين يحرص الطرفان على عدم ظهوره للعلن. وتركيا التي تُطرح نموذجاً للتوافق بين الإسلام والعلمانية حفاظاً على الدولة المدنية القائمة، وهي مسألة مهمة عربياً للغاية في اللحظة الراهنة، ينبغي تأييده ودعمه عربياً وإسلامياً. إلا أن تركيا تخوض صراعات اثنية مع الأكراد والأرمن، وذلك ما يعرقل صورتها الديمقراطية والإنسانية العربية، ومن المتوقع أن تقف تركيا إلى جانب دول مجلس التعاون نظراً لمصالحها الاقتصادية حيث نمو الاقتصاد التركي من البواعث للسياسة التركية.

بعد ذلك، نجد في موضوع أمن الخليج والجزيرة العربية ثنائية التواجد الهندي ـ الباكستاني. ومنذ التقسيم في شبه القارة الهندية عام 1947، نشأ نزاع قوي بين الهند وباكستان ووقعت بينهما عدة حروب انتهت الأخيرة منها بتقسيم باكستان وقيام دولة بنغلادش في الشرق بدعم هندي وسوفيتي.

ومن مصلحة دول الخليج العربية أن يسود السلام بين باكستان والهند، فذلك ما ينبغي أن نسعى إليه، حيث يتواجد في منطقتنا عدد كبير من العمالة الوافدة من البلدين واستمرار النزاع بينهما يمكن أن ينعكس على بلداننا، فقد تستغله أطراف أخرى للتدخل فيها.

ونظراً لقرب كل من الهند وباكستان من منطقة الخليج العربي، فإن ذلك يجعل كلاً منهما في وضع جغرافي أفضل لمواجهة أي قوة تهدد الأمن الخليجي، وبإمكان البحريتين، الهندية والباكستانية ردع أي قوة أخرى تهدف إلى المساس بإحدى دول الخليج العربي.

وهذه مسألة جديرة بالاهتمام. ومن مصلحة دول الخليج تشجيع "التعددية" في الهند وعدم النظر اليها كدولة هندوكية معادية للإسلام. ففي الهند ملايين من المسلمين يفوقون سكان الخليج العربي عدداً، وهم أهل اعتدال ووسطية ولم تُلمس في غالبيتهم ميول إرهابية. وربما كان من المفيد إقامة صلات طيبة معهم في سبيل تطوير "الإسلام المعاصر" في لحظة تاريخية يتصدى فيها "الإسلاميون العرب" لمسؤولية الحكم في عدد من البلاد العربية. هذا في الوقت الذي ينبغي فيه أن تحرص دول الخليج

العربية على علاقات متوازنة مع باكستان المسلمة المتحمسة دوماً للحقوق العربية. وعلى الهند وباكستان الإدراك أن استمرار الصراع بين أي طرفين مسألة غير مجدية لهما.

ثم تبقى الصين كقوة صاعدة في الشرق، وهي المرشحة لأن ترث الولايات المتحدة في النفوذ الدولي، ولهذا السبب فقد طوقتها الولايات المتحدة بطوق عسكري إستراتيجي. فمن الغرب الهند، وهي قوة صاعدة تنافس الصين، ومن الشرق اليابان، وهي قوة لا يستهان بها، وكانت لها امتدادات عسكرية إمبراطورية في الشرق الأقصى والصين خلال القرن العشرين.

ورغم أنه تقوم علاقة تلمذة حضارية من جانب اليابان حيال الصين، غير أن الشعبين الجارين لا يحملان مشاعر ود متبادلة، وإلى الجنوب من الصين هناك القوة الأسترالية وهي قوة غربية، تتعدد اليوم آسيوياً لمسايرة العصر، ولكن مشاعرها الحاكمة والمؤثرة مشاعر غربية.

إن هذه القوى الآسيوية الثلاث: الهند واليابان وأستراليا متحالفة مع الولايات المتحدة حيال الصين. وثمة نزاع معلق على جزر في بحر الصين الجنوبي تدعى الدول المجاورة لها ـ كبيرها وصغيرها -ملكيتها. ويتساءل المرء: هذه المصالح الاقتصادية الصينية الهائلة في أفريقيا وفي الخليج، ألا تتطلب في النهاية حماية عسكرية؟

وقد انضمت روسيا، مؤخراً، إلى الصين في تحد للسياسة الأمريكية في العالم. وعلينا أن نميز في الموقف الصيني تجاه الولايات المتحدة بين اعتبارين. الاعتبار الأول اقتصادي. والصين التي يحتل اقتصادها المرتبة الثانية في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي، حالياً، ما زالت تراعي الولايات المتحدة اقتصادياً وتتعاون معها إلى حد ما. إلا أن الأمر يختلف تماماً في الجانب السياسي والعسكري، حيث يمكن القول أن ثمة تحدياً صينياً سياسياً وعسكرياً للولايات المتحدة التي أشرنا إلى خلافها مع الصين أعلاه.

ويتحدث بعض خبراء الاستراتيجية عن تحالف روسي صيني -إيراني (خفي) في الساحة الدولية.

ويتمثل ذلك في الدعم الروسي والصيني للنظام السوري، وتلك مسألة إستراتيجية بالغة الأهمية لإيران.

إلا أن الموقف الروسي والصيني من دول الخليج العربية يمكن النظر إليه من وجهة بترولية واقتصادية وتجارية فالمصالح الروسية والصينية مع هذه الدول، تتطلب موقفاً سياسياً داعماً، وذلك ما يعوّل عليه.

وثمة معلومات أن المملكة العربية السعودية، كبرى دول مجلس التعاون الخليجي، قد لوّحت بالورقة الصينية لواشنطن، قبل إرسال قوات "درع الجزيرة" إلى مملكة البحرين، وأن بكين قد رحبت بإيجابية بالوفد السعودي، رفيع المستوى، الذي قصدها لهذا الغرض.

وكانت الولايات المتحدة حينئذ متأرجحة في تقديرها ورؤيتها، ومدى دعمها بين طرفي النزاع، كما أن الموقف الروسي من أحداث البحرين يبدو أقرب إلى الموقف الخليجي الرسمي بين مؤشرات عدة.

ونصل في النهاية إلى جوهر بحثنا هذا وهو أن اعتماد دول الخليج على الذات في الدفاع عن نفسها هو غاية المطلوب، وقد أثبت مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرته الدفاعية، بالتعاون مع أصدقائه، في حرب تحرير دولة الكويت، ثم في حماية المنشآت الحيوية بمملكة البحرين بما مكّنها من تجاوز الأزمة.

وفي قمة الرياض الخليجية عام 2011 دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ـ التي هي كما أشرنا كبرى دول المجلس، إلى تحويل التعاون إلى اتحاد.

وهي دعوة جديرة بكل تأييد ودعم، ونعتقد أنها تحظى بدعم الشعوب بالمجلس، التي لا بدّ من دراستها بشمولية. فما حك جلدك مثل ظفرك، وثمة قضايا مجلس التعاون الخليجي لابد من معالجتها.

الأهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد اللطيف بن راشد الزياني[5]

عند النظر في المسائل المتعلقة بالشؤون الأمنية ذات الأهمية سواء للأمن الوطني لدول المجلس أو الأمن الجماعي على حد سواء ينبغي التأكيد على (الترابط والتكامل والتنسيق والتعاون) فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو ما تضمنه النظام الأساسي لمجلس التعاون في مادته الرابعة.

إن منهج الشراكة بين دول المجلس منهج عملي ليس لأنه يساعد على اقتراح الأفكار ووضع الحلول المناسبة لها فحسب، ولكن لأنه سيزيد من القوة العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، كما أنه بمنزلة ظاهرة إيجابية تبعث إشارة قوية، تعبر عن التضامن والعزيمة والوحدة الوطنية الخليجية، إلى الحلفاء والأصدقاء وكذلك إلى الخصوم.

إن ما أقوله نابع من كوني أدرك تماماً أن هذا المؤتمر سينظر في سيناريوهات مختلفة، واسمحوا لي أن أعبر عن أملي في ألا تجد دول المجلس نفسها، يوماً ما، في موقف تضطر فيه إلى اتخاذ إجراءات أحادية تماماً بدون دعم من الأصدقاء والحلفاء. إنني أؤكد لكم أنه يجب أن نكون مستعدين لأسوأ السيناريوهات -ولكن يجب علينا أيضاً أن نحاول جاهدين تفادي حدوث أسوأ السيناريوهات.

لقد حددت دول مجلس التعاون الخليجي خمسة أهداف إستراتيجية رئيسية تعمل بجد ومثابرة من أجل تحقيقها تأكيداً لسعيها الحثيث نحو التعاون والترابط والتكامل المنشود، وهذه الأهداف ذات صلة وثيقة بمحاور هذا المؤتمر المهم.

إن هدفنا الاستراتيجي الأول هو تحصين دول مجلس التعاون الخليجي ضد جميع المخاطر المتمثلة في: التهديدات الدولية مثل العدوان الخارجي، والإرهاب، والاضطرابات المدنية الداخلية، والأنشطة الإجرامية الخطيرة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وأعتقد بأن الكثير من آليات العمل والقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون ستتم تغطيتها من قبل المتحدثين، وستتم مناقشتها خلال الجلستين الثانية والثالثة من هذا المؤتمر.

وسيكون من المفيد أن تتطرق المناقشات إلى الحديث عن الآليات المتبعة لتبادل وتوزيع المعلومات الأمنية التي تعتبر من أساسيات العمل الأمني الوطني والإقليمي. وعند الحديث عن تهديد حقيقي يُهدد دول مجلس التعاون، يجب أن نشير إلى أنه يجب أن يتم تبادل المعلومات الأمنية بين دول المجلس، ومع الأصدقاء المشاركين في حماية هذه المنطقة الحيوية، في الوقت المناسب حتى تتضح الصورة كاملة أمام صنّاع القرار.

5 الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

وهنا ينبغي أن نتساءل: هل يوجد لدينا نظام محكم وفعال لضمان تحقيق ذلك الهدف؟ أم أننا نعتمد على (حسن النوايا)؟ وهل نحتاج إلى تعاون شامل وممنهج بين جميع الأطراف؟ أعتقد أنه يجب مناقشة هذا الأمر في هذا المؤتمر.

وهل نحن في وضع نستطيع فيه جمع المعلومات الأمنية، وتبادلها ومن ثم التحرك في ضوئها للحيلولة دون وقوع عمل إجرامي كبير كهجوم إرهابي كبير لا يستهدف دولة معينة من الدول الأعضاء -وإنما يستهدف دول مجلس التعاون جميعها، ومنها على سبيل المثال هجوم على المنتجعات السياحية، أو السفارات الأجنبية أو المنشآت الاقتصادية الحيوية أو غيرها؟ وهل نحن بحاجة إلى إيجاد نوع من أنواع المراكز المشتركة لمكافحة الإرهاب سواء أكانت هذه المراكز منشأة مبنية قائمة أو وهمية؟ آمل أن يكون لدى المشاركين في المؤتمر بعض الأفكار لطرحها للنقاش.

لقد اتخذت دول المجلس خطوات عديدة لتعزيز قدراتها في مجالات مختلفة مثل قوات "درع الجزيرة"، ومعالجة مسألة مراقبة المجال الجوي الخليجي ودفاعه، وتنسيق الأنشطة البحرية، والنظر في مسألة حماية دول المجلس ضد الإشعاع النووي سواء أكان هذا الإشعاع ممتدا أو ناتجا عن حادث طارئ. ولا يزال هناك الكثير مما يمكن عمله في مجال التعاون العسكري. إنني أتمنى في الواقع أن أسمع من الوفود المشاركة في هذا المؤتمر وجهة نظرهم فيما يجب عمله لضمان أن تكون قدرتنا العسكرية رادعة حقاً.

وباختصار أستطيع أن أقول أن هذا الهدف هو الهدف الرئيس الذي يجب النظر إليه بعناية وتفكير، وسيكون من المفيد الاستماع إلى الاستنتاجات الأولية حول ما يلي:

ما هي الاستراتيجية المعتمدة من الدول الصديقة في دعم دول المجلس لتوفير الأمن والاستقرار في هذه المنطقة؟

ما مدى اعتماد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أصدقائها في توفير أمنها؟

ما هي القدرات الإضافية المطلوبة إذا أراد مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصبح أقل اعتماداً على الأصدقاء؟

هل يتم النظر إلى المعلومات الأمنية وتبادلها بشكل صحيح على نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وهل بالإمكان إجراء تحسينات إذا كان مجلس التعاون يرغب في أن يصبح أكثر تكاملا في هذا المجال؟

هل إجراءات مكافحة الإرهاب مناسبة وكافية؟ وما هي المجالات التي يمكن أن يتم النظر في تحسينها؟

ما هي المنظمات الخليجية الكبرى المشتركة المتواجدة لمواجهة التهديدات؟ وما هو المطلوب منها؟

وهل إجراءات القيادة والسيطرة والاتصالات كافية؟ وما هي المجالات التي يمكن أن يتم النظر في تحسينها؟

هل هناك سياسة مشتركة وموحدة لمعالجة التهديدات الداخلية والخارجية؟ آمل أن نسمع إجابات شافية على مثل هذه التساؤلات.

أما هدفنا الاستراتيجي الثاني فهو يعنى بزيادة النمو الاقتصادي المستدام. وكما تعلمون فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية غنية بثروة هائلة على المستوى الدولي، وبخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث إننا من بين إحدى الكتل الدولية القليلة التي استطاعت الحفاظ على مستويات نمو مناسبة.

إنني على ثقة، بأن هناك من المنظور الأمني، فوائد ومزايا عديدة يمكن تحقيقها إذا بادرت دول مجلس التعاون بالتحدث بصوت موحد اقتصادياً ومالياً، لأنني أؤمن تماماً بأن الموقف الاقتصادي والمالي الموحد لدول المجلس سوف يعزز الأمن والاستقرار في دول المجلس، وإن الاقتصاد المتين والمزدهر من أهم عناصر القوة لدول المجلس على المستوى الوطني والإقليمي، ولذلك فينبغي على دول المجلس إستخدام هذه القوة الاقتصادية لكي تحافظ على أمنها واستقرارها وتحقيق المزيد من النمو والتطور والرخاء.

كما أن دول العالم تحترم هذه القوة الاقتصادية لدول المجلس وكذلك فرص النمو والازدهار الاقتصادي المتاحة فيها، ويمكن لها أن تكون مساهماً رئيسياً في هذا النمو مستفيدة من الحرية الاقتصادية المتوفرة.

أما هدفنا الاستراتيجي الثالث فهو (تشجيع والحفاظ على مستوى عال من التنمية البشرية)، ولست في حاجة لأن أؤكد لكم أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس قد أولوا هذا الهدف أهمية خاصة واعتبروه من الأولويات، إيماناً منهم بأن الإنسان هو محور التنمية المنشودة وهو هدفها ووسيلتها أيضاً، ولذلك حرصت دول المجلس على الاستفادة من الملكات الإيجابية للطبيعة البشرية من أجل توفير متطلبات كل مواطن من مواطني دول المجلس، وسعت، وبكل السبل، إلى خدمة مواطنيها، ورفع مستواهم الاجتماعي وتحقيق تطلعاتهم واحتياجاتهم من خلال مجموعة من الإجراءات مثل القضاء على البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب، وتوفير أفضل مستويات التعليم والرعاية الصحية والسكن والخدمات الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هناك من المواطنين من يبدي تظلماً وتذمراً، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى التوتر والمشاكل الأمنية.

وثمة تساؤلات مهمة تثار في هذا الشأن هي:

ما هي العوامل المسببة لهذه التوترات أينما وجدت وكيف يمكن تخفيفها من خلال الاستجابة الخليجية المشتركة؟

هل هناك سياسات تعليم مشتركة هادفة إلى تشجيع الاعتدال ونبذ التطرف والغلو؟

هل نقوم بما يكفي لتشجيع المشاركة الإقليمية والدولية في مراكزنا التعليمية والجامعات لنتيح أمام شبابنا فرص الاستفادة من التواصل الثقافي والتفاهم المتبادل؟

إنني أعتقد أن أي مراجعة أمنية لن تكتمل دون النظر في أمر "العنصر البشري"، وأعتقد أن أي خطة عمل يتم وضعها نتيجة لهذا المؤتمر يجب أن تشير إلى طريقة معالجة عنصر التنمية البشرية.

أما هدفنا الاستراتيجي الرابع فهو يتعلق بالحيوية والقدرة على التعافي من المخاطر والتوعية بالأزمات وإدارتها. ولا أريد أن أتحدث كثيراً عن هذا الهدف، وسوف أكتفي بمجرد الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون تتجه إلى البدء في تشغيل مركز خليجي لإدارة الطوارئ سوف يضطلع بدور مهم في تنسيق جهود التعاون وقت السلم بالإضافة إلى أنه سيصبح بمنزلة نقطة محورية لأنشطة الدفاع المدني بدول المجلس لمواجهة الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نفكر كذلك في إنشاء مركز خليجي لرصد الإشعاعات النووية وذلك بسبب ازدياد الخطر الإشعاعي في المنطقة.

وسيكون كلا المركزين مثالين ممتازين على كيفية تحول التنسيق والتعاون، فيما بين دول مجلس التعاون، إلى التكامل، وما يحققه ذلك من مزايا وفوائد.

أما الهدف الاستراتيجي الخامس فهو يتعلق بتعزيز المكانة الدولية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد بذلت جهود كثيرة لتحقيق هذا الهدف من خلال المساعدات والدعم المادي الذي تقدمه دول المجلس إلى العديد من الدول المحتاجة إقليمياً ودولياً، بالإضافة إلى مساهمة دول المجلس في معالجة العديد من الأزمات وحضورها الفعال والمساهمة بإيجابية في جميع القضايا التي ترتبط بالأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا الإطار، لا يخفى التأييد والمساندة من قبل دول العالم والأمم المتحدة للمبادرة الخليجية لتسوية الأزمة اليمنية، وكذلك مشاركتنا في الجهود المبذولة من قبل جامعة الدول العربية في كل من ليبيا وسوريا، الأمر الذي أكد دور الدبلوماسية الخليجية وفاعليتها في الساحتين الإقليمية والدولية وأظهر وحدة الهدف، والعزيمة، مما يتطلب البناء على هذه النجاحات وتعظيمها. ولنا أن نتساءل هنا، كيف يمكن المحافظة على فاعلية وتأثير دور دول المجلس على الساحتين الدولية والإقليمية؟ وتطوير هذا الدور مستقبلاً؟ وهل الجهود الدبلوماسية التي تبذلها دول المجلس تعبر عن مكانة دول المجلس وتأثيرها على الساحة الدولية؟

ولا بد هنا أن أؤكد بأن أي سياسة تتطلب مزيداً من التكامل والتواصل والتنسيق في المسائل المتعلقة بأمن دول مجلس التعاون إنما هي نتاج تطور طبيعي بعد مضي 30 عاما من إنشاء المجلس، وإن مثل هذه السياسة لن تكون رادعاً لطموحات الدول المعادية فحسب، بل إنها سوف تزيد من تعزيز الوضع الأمني القائم لدول المجلس وأمن الأشقاء والأصدقاء أيضاً.

إن القوة الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاستعداد الدائم لمواجهة كافة المخاطر والذي بدوره سيزيد من قيمة "الردع"، وحتى تكون قيمة الردع موثوقة يجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تتخذ خطوات جادة ومثالية في الدفاع عن مصالحها، إذا اقتضى الأمر، اعتماداً على نفسها وبمساعدة أقل من الأصدقاء.

مهددات الأمن في منطقة الخليج العربي

الفريق ضاحي خلفان تميم [6]

هناك من يطلق عليهم صناع التوترات، وهؤلاء لهم مصالحهم الكبرى في خلق مناطق ساخنة أو متوترة أقلها بيع الأسلحة، فما هم إلا تجار حروب كلما كانت آلة الحرب تدور رحاها كلما كانت مصانعهم (تعمل) تنتج وتبيع وتصدر أسلحتها إلى مناطق الصراعات والأزمات والتوترات.

هناك أكثر من عشرين مهدداً أو مقوضاً للأوضاع الأمنية في الخليج العربي وسنأتي إلى ذكرها عند الحديث عن هذا الجانب.

إن ما يحدث في منطقتنا العربية لم يكن محض صدفة أبداً، ولكن كان نتيجة تخطيط مسبق لقوى كبرى قابله في الجانب الآخر سوء إدارة حكومية في أكثر من بلد عربي، فالتنمية في الوطن العربي سجلت تراجعاً في العديد من دولنا العربية.

قد لا يكون هذا هو الحال في بعض دولنا الخليجية ولكن لا شك أن (البطالة) كانت ولا تزال هماً عربياً وخليجياً بالرغم من أن دول الخليج كان بمقدورها أن تتيح فرص تشغيل لأبنائها وتُحجم أعداد البطالة إلى أدنى مستوياتها، لكن ذلك لم يحدث، وأخذت البطالة في تصاعد -لا تراجع -مما يعني أن البرامج الحكومية في دولنا لم تكن موجهة بالشكل المطلوب لعلاج هذه المشكلة. هذا من ناحية أخرى فإن الأوضاع من حولنا في الوطن العربي ملتهبةً إلى الحد الذي تفجرت فيه بدءًا من تُونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. وقد تكون هناك بلدان عربية أخرى قادمة!

من المؤسف أن البعض لا يدرك الأمور التي تحاك من حوله، ولا يستوعب العبر من التاريخ ولا تكون لديه قناعة بأن الذي يجري قد خطط له منذ أمدٍ بعيد تخطيطاً في غاية الدقة.

إن "الفوضى الخلاقة" لم تكن تعبيراً خرج من أفواه قائليه لأنه مجرد (زلة لسان) بل كانت فكراً وحبكةً سياسيةً ورؤيةً واضحةً لأصحاب هذا التوجه وذلك الفكر.

إن أمن إسرائيل لا يتحقق إلا بتجزئة المجزأ. وإن أفضل طريقة لإشعال الفتن في المنطقة هو خلق صراعات طائفية ودينية، ففي مجتمعاتنا (تعشعش) مثل هذه النزاعات وتجد لها المناخ الذي يسهم في تأجيجها؛ وقد أدركوا في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب عموماً أن المنطقة يجب أن تسير في هذا الاتجاه. حتى لا يكون الصراع صراع حضارات -مع الغرب، ولكن كي يكون الصراع صراعاً إسلامياً بين أحزابه المختلفة من إخوان وسلف وغيرهما؛ فإسرائيل لا يتحقق أمنها إلا بإضعاف الدول العربية إلى الحد الذي يجعلها عاجزة تماماً ولسنوات طوال قادمة عن تشكيل أي تكتيك إستراتيجي ضدها.

6 قائد عام شرطة دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة

إن التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز، أو بتوجيه التحذيرات للأساطيل الأمريكية بعدم دخولها إلى الخليج مرة أخرى يثير كثيراً من الاستفزاز لدولة عظمى كانت ولا تزال تفكر بعقلية (الكابوي) -هذا الاستفزاز الذي قد يخلق صداماً بين إيران والولايات المتحدة حتى ولو كان صداماً محدوداً فإنه يهدد أمننا في الخليج العربي كما يهدد أمن العالم بأسره.

إن التداعيات والمعطيات كلها تشير إلى أن إيران تسير على المنوال نفسه الذي كانت تسير عليه العراق أيام الرئيس الراحل صدام حسين وكلنا الآن يسمع نفس التهم التي تكال إلى إيران من دول الغرب وبالذات أمريكا - هي نفسها التهم التي وجهت إلى النظام العراقي السابق؛ وكأن أمريكا تلعب اللعبة نفسها وتمارس نفس الحجج، وفي المقابل فإن النظام الإيراني يسير على خطى "صدام حسين" في تحدي الغرب.

في زيارة لنائب وزير خارجية إيران وقبل الإعلان عن برنامج إيران النووي حضرت المقابلة التي هيئت للضيف الزائر (نائب وزير الخارجية الإيراني آنذاك) والذي تحدث عن صدام حسين باعتباره زعيماً عربياً يتحدى "الأمريكان" ببرنامجه النووي الذي لم يكن متوقعاً وذهلت لإعجابه بـ."صدام حسين" وسياسته التي يظهر فيها العداء لأمريكا بمثل هذا التحدي؛ هذا المديح لـ."صدام" من مسؤول إيراني كان كلاماً غريباً بكل ما تعني هذه الكلمة، خرجت من الاجتماع وأعددت تقريراً مفاده "أن إيران تسير على خطى العراق في برنامج نووي مشابه على ما أظن نظراً لقراءتي وتحليلي لحديث نائب وزير الخارجية الإيراني" ولم تمض ستة أشهر حتى أُعلن ولأول مرة عن برنامجٍ نووي إيراني.

فهل تنجرف أمريكا الآن نحو مواجهة مع إيران نظراً لتعنت الإيرانيين واستمرارهم في البرنامج النووي الإيراني؟

إن مهددات الأمن في منطقة الخليج العربي يفترض أن تواجه بخطط خليجية استراتيجية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى. ولا ينبغي أبداً أن نقف "مكتوفي الأيدي" أو موقف المتفرج مما يدور حولنا.

إن السياسة الأمريكية الرعناء في المنطقة إحدى مهددات الأمن في خليجنا العربي. ولقد تمثل ذلك في مواقفها المعلنة في الماضي القريب حيث كانت تكيل الإدانات لحكوماتنا دون أدنى تقدير للعلاقة وللتعاون الكبيرين اللذين سادا خلال العقود المنصرمة بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

إن السياسة الأمريكية لا تنظر إلى الأصدقاء ولكنها تنظر إلى "المصالح" واليوم على ما يبدو إن مصلحة أمريكا تتمثل في تغيير منظومة الحكومات في دول العالم الثالث وبالذات (الدول العربية). وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الرؤية كانت قد أعلنت فيما مضى من الوقت حينما قررت أمريكا أن تفرض الديموقراطية (فرضاً) على دول العالم الثالث وأن يرتكز عملها في المقام الأول في الشرق الأوسط وبالذات الدول العربية.

إن نشاط المؤسسات الرسمية الأمريكية وتأجيجها للحراك السياسي في دول الخليج العربي لم يعد سراً على الإطلاق فقد رصدت لهذه المؤسسات عمليات تواصل مع نشطاء أطلق عليهم دعاة إصلاح، كما أعلن (باراك أوباما) في إحدى خطبه أنه ليس لدى أمريكا مانع من التعامل مع الإخوان المسلمين.

إن الديمقراطية لا تفرض أبداً، ها هي العراق التي زعموا أنهم دخلوا من أجل إزالة ديكتاتور وفرض الديمقراطية فيها. لننظر ماذا حدث أثناء الوجود الأمريكي في بغداد وعقب رحيل الأمريكان بشكل مُعلن.

لماذا لم تتمكن الولايات المتحدة من خلق بيئة ديمقراطية في العراق؟

السبب يكمن في اعتقاد الولايات المتحدة أن الديمقراطية تفرض من الخارج وهذا اعتقاد خاطئ.

أما ديمقراطية أفغانستان التي وعدوا بها فإنها ديمقراطية معاقة تسير على Wheelchair.

إن الأزمة اليمنية في جنوب الجزيرة العربية ستظل أزمة عالقة بحكم التخبط الذي يطغى على الحراك السياسي اليمني من ناحية وكذلك إدمان الشعب اليمني على القات الذي يعتبر بحق المعطل لكل مقومات الإنتاج البناء في اليمن الشقيق، هذا بالإضافة إلى سيطرة ما أسميه بالمافيا اليمنية -إذا صح التعبير -التي تهيمن على الاتجار بالأسلحة والمخدرات، والرشوة والابتزاز والتهرب من دفع الضرائب.. إلخ في ظل حماية قبلية لهذا المسؤول أو ذاك، ولذلك فاليمن يلقي بظلاله على أمن المنطقة، فكلما ازداد عدد سكانه كلما ازدادت البطالة فيه، لذا يجب أن يكون لدول الخليج العربي دور مهم في مساعدة اليمن للخروج من ورطته المعقدة.

أما العراق -فإنه سيظل بلداً مقلقاً لأمن الخليج العربي وذلك لاعتبارات عديدة أهمها هيمنة القرار الإيراني على متخذ القرار العراقي، وارتباط النظام العراقي الحالي بمنظمات إرهابية سبق لها القيام بعمليات إرهابية في الخليج العربي.

ستواجه دول الخليج العربي (دول تنظيم حسن البنا) التي جرفها تيار الإخوان -فانها ستقف موقفاً مثيراً (الشغب) لدول الخليج العربي، وستبث عناصرها وتنفخ فيهم روح التمرد والخروج والعصيان متى لزم الأمر.. لقد بدأت أقلام كتابهم تتناول الإنجازات التي أحدثها الأتراك في التنمية (الأردوغانية) في تركيا، ويعتبرونها مضرب الأمثال في تحقيق النجاحات لزعامات الإخوان المسلمين في العالم، وأخذوا في التحرك بشكل ملفت للنظر.

من هنا فإن الاتحاد لدول الخليج العربي غاية في الأهمية، لكن هذا الاتحاد ستواجهه بعض الصعوبات ربما يكون أهمها (تغريد البعض خارج السرب الخليجي)، وهذا في حد ذاته وخصوصاً في هذه الآونة يسهم دون شك في تعطيل آليات الاتحاد المُرتجى.

إن السنوات الخمس القادمة ربما تكون سنوات (مخاض) على مستوى الأمن الخليجي من الناحية السياسية -فإما أن يشتد عود دعاة الإصلاح المنظمين من الإخوان المسلمين ويظهروا خروجهم وتحديهم العلني في الدول الخليجية التي لم يسبق وأن أعلنوا عن أنفسهم فيها ويشكلوا معارضة علنية ظاهرها الصلاح وباطنها تمكينهم من تسيير دفة الأمور على النحو الذي يهدفون، أو أن تنجح دول الخليج في تحجيمهم إلى الحد الذي يقزمهم بالشكل المطلوب.

أما الحراك المتوقع أن يتفاقم على مستوى دول الخليج العربية فهو حراك (الخلايا النائمة والمتحركة -ذات الصلة الوثيقة مع إيران). قد يقول قائل إن الحراك ظهر جلياً في أحداث البحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية إلا أن إيران من المتوقع أن توسع رقعة الاحتجاجات إذا أمكنها ذلك وخاصة إذا واجهت إيران صداماً مع الغرب أكثر تأثيراً على مصالحها الاقتصادية والسياسية.

صحيح أن هذه الخلايا في عمان والإمارات وقطر لم تكن كما هو عليه الحال في بقية دول الخليج لكن هذا لا يعني أنها كانت تخفي انتقادها وتهجمها بل وحقدها على قادة الدول العربية والخليجية، وأن كثيراً من هذه الخلايا ترى في سياسة دول الخليج العربي سياسة تتعاطى مع أعداء إيران ألا وهي أمريكا والغرب عموماً.

وأخيراً .. إذا كانت الأوضاع المتوقعة خلال الأعوام الخمسة القادمة تنبئ عن احتمالات غير مطمئنة في دول المنطقة فماذا نحن فاعلون يا ترى؟

الفصل الثاني

الأمن الوطني والأمن الإقليمي من منظور جيوسياسي

لا عالم مستقر دون أمن الخليج العربي

ا. عبد الله يعقوب بشارة [7]

لقد عاش الخليج العربي منذ زمن قديم وحتى يومنا هذا وفق قواعد سياسة البوارج الحربية Gun-boat Diplomacy، حيث تواجدت بريطانيا من أجل تأمين الممر البحري إلى الهند، وعقدت إتفاقيات مع حكامه ساهمت في حماية المنطقة من التدخلات سواء من ممارسة القرصنة أو من توسعات الدولة العثمانية، وقد تعززت دبلوماسية البوارج مع تعاظم الاكتشافات النفطية ومع تداخل المنطقة الخليجية مع أمن الأسرة العالمية وترابطها مع ازدهارها وانتعاشها الاقتصادي.

والحق إن الطاقة الخليجية هي السلعة الاستراتيجية التي لا يستغني عنها العالم، والتي أسست التداخل بين أمن العالم وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، والطاقة الخليجية هي هناء في خيراتها التي ساهمت في بناء خليج حديث وعصري، وأيضا شقاء في مسؤولياتها حيث فرضت على دول الخليج تبعات غير مسبوقة، فلا بد لها من تلبية حاجة العالم من النفط، والحفاظ على سلامة ممراته المائية، ولابد من توفير الكمية التي تروي عطش العالم للنفط، هذه العناصر فرضت على مجلس التعاون متاعب الندرة The Agony of scarcity، وفرضت على العالم تأمين السلامة ووقاية هذه الندرة، The Protection of Oil Scarcity.

ونحن نتحدث عن جميع مواقع العالم، في آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرهما، ونتحدث عن جميع الأجناس، الأصفر والأبيض والأسمر، ونتحدث عن دول البحر ودول على البر، وعن البعيد والقريب، والصغير والكبير.

من هنا جاءت شبكة التداخل بين الأمن الخليجي والأمن العالمي، وصار الخليج يعيش في التبادلية الأمنية Secure Interdependence.

أولاً: التهديدات المحتملة

يدرك العالم أن هذه الطاقة التي تشكل حياة الأسرة العالمية، تقع في إقليم متوتر، امتداداً من أفغانستان وحروبها، ومروراً بباكستان واضطراباتها، وإيران وتوسعاتها الراديكالية، والعراق واختلالاته الداخلية، واليمن وحروبه الأهلية، وسوريا وصراعها المسلح وأزمة فلسطين وإحباطاتها، فلابد إذن أن يتحرك العالم أو جزء منه أو المتطوع القادر من أجل المساهمة والمشاركة مع دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على أربعة عناصر بارزة:

7 رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت

- حماية توازن القوى Regional Balance of Power.
- وقاية الوضع الجغرافي والسياسي دون تبدلات The Protection of Status quo.
- تأكيد القدرة على تصدير الطاقة وتأمين ممراتها المائية Free Flow of Oil.
- استقرار دول مجلس التعاون وسلامة أراضيها والحفاظ على استقلالها.

دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى الشراكة العالمية International Partnership للحصول على المناعة التي تمكنها من تطويق المخاطر Containment of Dangers، وإجهاض مغامراتها Abortion of Threats، لاسيما من دول الجوار أو الدول القريبة.

ولهذا تبنت دول المجلس سياسة البناء الذاتي Promotion of Self -Reliance، عبر التعاون العسكري وتنسيق الخطط بين جيوشها مع تشييد بنية عسكرية تحتية تسهم في الترابط بين هذه الجيوش.

كما تبنت إستراتيجية دفاعية موحدة في تأكيد المسؤولية الجماعية الخليجية للحفاظ على أمن واستقرار جميع دول المجلس.

وتبنت نهج الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy، من أجل إشراك القادرين، وفق ما يلي:

توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لأن هذه الدول التي لها علاقات تاريخية مع المنطقة، استجابت لمنطق المصالح Logic of Interests، في التداخل مع دول المجلس للمشاركة في الحفاظ على أمن واستقرار الخليج.

توجه دول المجلس إلى الأسرة الدولية، عبر مجلس الأمن، في استصدار قرارات معبرة عن موقف المجتمع الدولي في إصراره على الحفاظ على استقرار المنطقة وعلى الوضع المتوارث فيها، كما جاء في قراري مجلس الأمن حول حرية الملاحة رقمي (540) لعام 1983 و (552) لعام 1984، وحول تأمين تصدير الطاقة عبر الممرات البحرية.

توسعت دول المجلس في اتصالاتها الدبلوماسية من أجل بناء شبكة عالمية في العلاقات الدولية قائمة على المصالح المتبادلة، مع إدراك عالمي لضرورات الحفاظ على هدوء المنطقة التي يترابط أمنها واستقرارها مع أمن العالم كله.

تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي على الحلول السلمية للمشاكل الإقليمية والدولية لاسيما اختلاف المواقف داخل منطقة الخليج، وقامت بتفعيل الحوارات الدبلوماسية مع دول الجوار في كل من العراق وإيران.

عززت دول المجلس تواصلها مع إيران من أجل بناء قاعدة لعلاقات سلمية مؤسسة على حسن الجوار وحسن النوايا واحترام السيادة وعدم التدخل في الشأن الداخلي ووقف التحريضات والحملات

الإعلامية، مع إبراز مخاطر إدخال السلاح النووي إلى إقليم الخليج، ومع الاعتراف بحق إيران في الحصول على تكنولوجيا الطاقة للأغراض السلمية.

أيدت دول المجلس القرارات التي أصدرها مجلس الأمن حول إيران لتشجعها للتجاوب مع نداء الأسرة الدولية ومع متطلبات وكالة الطاقة النووية.

تأييد إجراءات مجلس الأمن التي جاءت في القرارات وأبرزها القرار رقم (1696) الصادر عام 2006 والقرار (1929) الصادر عام 2010، انطلاقا من إيمانها بضرورة إيجاد حل سلمي لمحاولة إيران الحصول على سلاح نووي.

معارضة الحلول العسكرية لهذه المشكلة لأن العنف سيجلب الدمار إلى الجميع وهو موقف جماعي قوي تردده دول المجلس بانتظام.

ثانياً: مجلس التعاون الخليجي وحلف الناتو

في عام 2004 شاركت الكويت لأول مرة في اجتماع حلف الناتو في إطار Istanbul Cooperation Initiative ثم انضمت كل من البحرين والإمارات وقطر في 2005.

والهدف من هذه المشاركة في أنشطة حلف الناتو هو الاستفادة من خبراته في مراقبة الحدود ومكافحة القرصنة والإرهاب، ونظام الطوارىء والاستفادة من الحوارات الدفاعية وفنون التخطيط العسكري، وقد أصبحت هذه اللقاءات الدورية تتم في عواصم دول المجلس باستثناء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، كما تنتقل إلى عواصم الناتو.

والواقع أن الهدف من تلك المشاركة ليس محصوراً فقط في الاستفادة الخبراتية وإنما هي خطوات استراتيجية محسوبة تمثل نهج مجلس التعاون الخليجي في كسب اهتمام العالم بواقع المنطقة وضرورات استقرارها وأمنها.

كما دخل العراق مرحلة التعاون مع حلف الناتو حيث تم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين في 26 يوليو 2009 لمساعدة العراق في التدريب وبناء مؤسساته الدفاعية.

ثالثا: الدبلوماسية الناعمة وأهداف مجلس التعاون الخليجي

نلاحظ تركيز مجلس التعاون الخليجي على الدبلوماسية الناعمة في تعامله مع قضايا الإقليم، دون التخلي عن أهمية الحضور الدولي العسكري للإسهام في تعميق الأمن وتجذير الاستقرار.

ولازال المجلس في حالة من الريبة في دبلوماسية إيران وتوجهاتها للمغامرة ونزعتها نحو الهيمنة والتوسع، لاسيما في ظل إصرارها على الحصول على السلاح النووي.

ومع استمرار هذا الوضع المثير للقلق، فلا بد لدول المجلس أن تتخذ بعض الخطوات المهمة وهي:

- ضرورة اتخاذ القرار التاريخي في تحويل هيكلة المجلس من تعاون إلى اتحاد كونفيدرالي Union of Confederation of the G.C.C، ويعني ذلك الحفاظ على السيادة ومظاهرها، والهوية الوطنية مع بناء الوحدة الأمنية العسكرية التي تتجاوز التنسيق لكي تحقق إطاراً أمنياً موحداً.

- ضرورة اتخاذ موقف سياسي موحد تجاه إيران، لاسيما تجاه برامجها النووية، والتوصل إلى دبلوماسية متفق عليها للتعامل مع المخاطر الإيرانية.

- تقوية الترابط الخليجي الدولي سواء مع حلف الناتو أو مع الحلفاء، وتنشيط التدريبات والمناورات، والتشاور مع لقاءات إستراتيجية دورية، بين المجلس وهؤلاء الحلفاء.

- توسيع دوائر الاهتمامات في الشأن الخليجي والخروج من حصره في ملفات الدول الكبرى أو الناتو ليصل إلى المنظمات العالمية والتجمعات السياسية مثل منظمة الوحدة الأفريقية وأمريكا اللاتينية والآسيان، فجميعها تعتمد في حياتها على الاستقرار الخليجي، وأمنها متشابك مع أمن الخليج.

- توسيع دائرة الاعتدال العربي وتعزيز الدور الخليجي في مداولات الجامعة العربية، حيث برز دور المجلس مع أحداث كل من تونس وليبيا وسوريا واليمن، في مسعى خليجي نحو الاستقرار المبني على التنمية والاعتدال، ولا بد من الحفاظ على الزخم والإمساك بالمبادرات.

وتجدر الإشارة إلى كلمة الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في مؤتمره الصحفي الذي أوردته صحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم 25 نوفمبر 2011، حيث يؤكد بأن "المجلس يأخذ المبادرة في تفعيل التفاوض العربي وتطويره ليأخذ دوره في حقن الدماء العربية ووقف نزيفها، وتلمس الحلول السلمية التي تحمي المصالح العربية من الانزلاق إلى مخاطر الصراعات الأهلية المدمرة. وأن دول المجلس تؤكد التزامها الكامل بمسؤولياتها العربية والإسلامية والدولية وتمد يدها بكل صدق وإخلاص لأشقائها وجيرانها وأصدقائها للتعاون بكل ما يعود بالخير والسلام ويحقق المصالح المشتركة للشعوب، ونأمل أن يستجيب الجميع لهذه الرغبة الصادقة ".

الدفع نحو توسيع الاستثمارات والتواجد الاقتصادي عربياً ودولياً من أجل تعظيم المنافع المتبادلة بما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف التوتر الأمني والسياسي فيها.

وفي هذا الإطار نلاحظ زيادة استهلاك العالم من الطاقة الخليجية التي تمتلك 60% من احتياطي النفط العالمي، و45% من مخزون الغاز، وتستورد أوروبا 20% من احتياجاتها من الخليج، والولايات المتحدة 17% من الصادرات النفطية الخليجية، مع اتساع شهية الصين واليابان للمزيد من نفط الخليج، وهذه الإحصائيات تعد مؤشراً على مدى اعتماد العالم على نفط الخليج وعلى الهدوء والاستقرار فيه.

ولا بد أن تهتم دول الخليج بتنويع مصادر الدخل فيها، وتعمل على إحضار المزيد من التواجد العالمي الاستثماري والاقتصادي لمبررات تجارية وتكنولوجية واستراتيجية وأمنية، حيث إن الإحصائيات تشير إلى انكماش التصدير في كل من البحرين وعمان في عام 2025، ولا بد من تعويض هذا الانكماش بحضور مالي واستثماري عالمي.

ومن الحكمة أن تعالج دول مجلس التعاون الخليجي علاقاتها مع العراق بالمزيد من الحيوية والتفاعل، في تقوية التواصل والحوارات والمزيد من التجارة والاستثمارات والانفتاح السياسي والاقتصادي، لمساعدة العراق في تعزيز الآليات الديمقراطية وفي تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، ومساعدته في بناء علاقات سلمية فاعلة مع دول الجوار الخليجي.

لقد نشرت صحيفة الوطن الكويتية في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق 13 ديسمبر 2011، تقريراً عن العلاقات بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي أكد فيه مصدر مسؤول في حلف الناتو بأن الحلف يعتبر مجلس التعاون الخليجي من الحلفاء الاستراتيجيين من خارج الحلف، وأنه بسبب تعاون هذه الدول ومواقفها مع جهود الناتو ومع المجتمع الدولي في ضمان إحلال الأمن والسلم في أرجاء المنطقة وفي العالم يتحتم على دول الحلف الالتزام الأدبي والأخلاقي بالوقوف ضد أي عدوان خارجي ، وأن ردة فعل الناتو ستكون مختلفة حسب نوع الاعتداء.

ولا شك، فإن هذه مواقف معبرة عن الترابط الاستراتيجي بين مجلس التعاون والمؤسسات العالمية التي تعنى بالأمن والاستقرار الدولي.

رابعاً: الخلاصة

إن أمن دول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن عزله عن الأمن العالمي، بسبب الهوية الاستراتيجية للسلعة التي تصدرها وهي الطاقة التي لها ديناميكية فريدةPeculiar Dynamics in the context of Global stability، في استتباب الأمن والاستقرار للاقتصاد العالمي وللحياة اليومية لكل البشر.

لقد وفرت الطاقة النادرة لدول مجلس التعاون الخليجي إرادة عالمية غير مسبوقة للاشتراك في جهود هذه الدول لتأمين حماية منابع الطاقة وانسيابها وحماية وصولها إلى المجتمعات العالمية المختلفة التي تحتاجها.

وإذا كان العالم على استعداد للمشاركة في أمن دول مجلس التعاون، فإن دول المجلس مدعوة هي الأخرى لتبني دبلوماسية نفطية عاقلة دائمة الإنتاج في إطار سعر يمكن قبوله ولا يؤدي إلى تخريب الاقتصاد العالمي، وهو واقع سارت عليه دول الخليج في التزامها باستراتيجية نفطية تريح المستهلك وتنصف المنتج من خلال Fair Oil Diplomacy.

ولكن تبقى دبلوماسية البوارج Gun-Boat Diplomacy، تواصل فوائدها، ولا أعتقد بأن الأساطيل والقواعد ستخرج من الخليج في المستقبل المنظور، فتظل أفغانستان في حروب، وباكستان في اضطراب، وإيران راديكالية والعراق متوتر داخليا واليمن في فوضى وواقع سوري مجهول، والحياة فيها تتسيدها السيولة والتحول.

إن أمن الطاقة صرخة العالم الموجهة إلى مجلس التعاون في تأمين المزيد من النفط للأسواق الدولية تلبية للطلب المرتفع، وتأمين فائض عند الضرورة، وفوق ذلك الائتلاف مع العالم لتأمين سلامة مصادر الطاقة وحرية عبورها للمستهلكين Security of Energy and its Free Movement.

مسؤولية دول مجلس التعاون الخليجي الالتزام بروابطها الدولية، وإجراءاتها الأمنية مع ضرورات مراعاة التطور والانفتاح والتفاعل مع احتياجات المواطن في التنمية السياسية والتطور الاقتصادي.

وتبقى دول الخليج الجسم الواعد في حياة الإقليم.

الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي

رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات المحلية معها

الدكتور محمد عبد الغفار [8]

مقدمة

شكل أمن منطقة الخليج العربي في العصر الحديث أهمية تجاوزت حدوده الإقليمية، حيث مثلت القوى الأوروبية منذ أن وصلت سفن البرتغاليين هرمز عام 1507م وحتى اليوم طرفاً مهماً من أطراف الصراع الإقليمي في الخليج العربي الذي كان يعتبر أحد أهم معابر المواصلات العالمية وتجارة الترانزيت.

وبحلول القرن التاسع عشر نجحت بريطانيا في إقصاء الدول الأوروبية المنافسة وهيمنت على الخليج العربي الذي أصبح بالنسبة لها حلقة وصل بينها وبين مستعمراتها في الهند.

وعلى إثر اكتشاف النفط في القرن العشرين؛ ازدادت أهمية الخليج الاقتصادية والجيوسياسية، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في المعادلة الأمنية التي ازدادت تعقداً وصعوبة في العقدين الأخيرين من ذلك القرن.

وكان من أبرز نتائج تطور الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي استعار المنافسة بين الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وزيادة التوتر الأمني الذي أدى إلى اندلاع ثلاث حروب في المنطقة خلال الفترة 1980-2003.

وعلى إثر ظهور حركات الاحتجاج الشعبي في العالم العربي؛ بدت الحاجة ملحة إلى دراسة أمن المنطقة من منظور سياسي واجتماعي واقتصادي شامل، دون الاقتصار على أنماط التحليل التقليدية التي تتعامل مع تطورات الأمن من خلال قياس مستوى العلاقات بين الدول، ومستوى أنماط القوة (power) بينها.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة أولية لدراسة نظريات الأمن الاستراتيجي المعاصرة، ومراجعتها على ضوء المستجدات التي شهدتها المنطقة، وذلك للتوصل إلى تحليل منهجي يدمج بين النظرية والتطبيق، ويهدف إلى استنتاج نموذج (paradigm) لآليات تحليل الصراع الإقليمي والدولي.

كما اهتم البحث بتفصيل أهم الدراسات التي تعرضت لنظريات الأمن في العلاقات الدولية المعاصرة، ثم عرج على أهم المعطيات الاستراتيجية والتحولات الجيوسياسية في ظل الانسحاب العسكري

8 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الأمريكي من العراق، وتطور البرنامج النووي الإيراني، وارتفاع وتيرة القلاقل التي شهدها العالم العربي إثر تعرقل مشاريع الإصلاح.

وعلى إثر ذلك قام الباحث بتحليل البدائل الأمنية المتوفرة من خلال الاعتماد على نظرية: "المثلث الاستراتيجي " (strategic triangle)، وتطبيقاته ضمن نظرية "الألعاب" (game theory)، وذلك كمحاولة لتقديم منظور يساعد على فهم حالات التوتر الكامنة التي لم تنقطع منذ بداية السبعينيات من العقد الماضي:

أولاً: التحولات الإقليمية والدولية وتداعياتها على أمن منطقة الخليج العربي

شكل الخليج العربي عبر التاريخ حوضاً إستراتيجياً مهماً، وازدادت أهميته بصورة كبيرة إثر ظهور حركة الكشوفات الأوروبية في نهاية القرن الخامس عشر، واندلاع الصراع بين القوى الأوروبية للسيطرة على موانئه وجزره الاستراتيجية بهدف إحكام السيطرة على تجارة العبور. وبحلول القرن التاسع عشر أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة، وفرضت على القوى المحلية توقيع معاهدة السلام العامة (1820) التي أسست لمنظومة أمنية تهدف إلى تأمين طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها فى الهند، وقد أدى اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ودخول منافسين لبريطانيا، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من توجه السياسة البريطانية لسحب قواتها من شرق السويس، وأخذت على عاتقها مهمة المحافظة على أمن المنطقة نظراً لما تمثله من مصالح حيوية للغرب، فنتج عن ذلك الاهتمام إعلان مبادئ أيزنهاور عام 1957 والتي جاءت كتطبيق عملي لنظريته فى ملء الفراغ.

ومنذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها المسؤول الأول عن التصدي للتوسع الشيوعي فى المنطقة، وبعد أن كانت بريطانيا تهيمن على حركة الملاحة فى الخليج العربي بصورة مطلقة فى القرن التاسع عشر، وجدت نفسها فى النصف الثاني من القرن العشرين ملزمة بالتنسيق مع الولايات المتحدة نظراً لما تمتلكه من قوة عسكرية، وأسطول عسكري بحري ضخم في العديد من البحار والمحيطات.

وفي عام 1968 أعلنت حكومة حزب العمال البريطانية عن رغبتها في الانسحاب من الخليج العربي، مما آذن بظهور نظرية أمنية جديدة في المنطقة تمثلت بنظرية نيكسون القائمة على "العمودين المتساندين" (twin pillar policy)، أي العمود الإيراني والعمود السعودي، والاعتماد على هاتين القوتين الرئيستين في ضفتي الخليج العربي للتنسيق فيما بينها لتحقيق الأمن والاستقرار، وضمان تدفق إمدادات النفط للسوق العالمية فيما يحفظ مصالح هذه الأطراف الثلاثة التي شكلت أضلاع المثلث الاستراتيجي طوال فترة السبعينيات.

وفي عام 1979 وضعت الثورة الإيرانية نهاية للتوازن الاستراتيجي القائم آنذاك، مما دفع بدول الخليج العربية -وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية -وبالقوى الدولية الفاعلة -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية -إلى إعادة ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

ومن أهم المعطيات الواقعية للثورة الإيرانية حدوث فراغ إستراتيجي نتج عنه جملة متغيرات من أبرزها:

1. انهيار سياسة "العمودين المتساندين" (twin pillar policy)، كنتيجة للثورة الإيرانية التي أطاحت بحكم الشاه محمد رضا بهلوي، وخضوع إيران لحكم ثيوقراطي مذهبي يهدف إلى توسيع نفوذه عن طريق تصدير تجربته الثورية.

2. الاجتياح السوفيتي لأفغانستان في نهاية عام 1979، والذي مثل خطورة على أمن المنطقة، وخللاً في التوازن الاستراتيجي الذي قام على اعتبار أفغانستان أحد أهم السواتر الاستراتيجية بين المعسكرين: الشيوعي والغربي، مما أدى إلى استنزاف قدرات موسكو العسكرية وإتمام انسحابها بحلول عام 1989.

3. الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، والتي تعتبر أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وكان لها تأثير سلبي على التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، حيث نتج عنها اندلاع ما سمي فيما بعد "حرب الخليج الثانية" (1990-1991)، و"حرب الخليج الثالثة" (2003).

4. احتلال الكويت من قبل نظام صدام حسين عام 1990، وما نتج عنه من آثار سلبية من أبرزها تمزيق النظام الإقليمي العربي، وإضعاف العمل العربي المشترك، ومن ثم شن حملة "عاصفة الصحراء" في يناير 1991، لتحرير الكويت، وأدى ذلك إلى إضعاف العراق وتدمير إمكاناته العسكرية.

5. الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، والتي مثلت الفرصة السانحة للمحافظين الجدد أن يطبقوا بعض نظرياتهم التي لم تكن مقبولة في الوسط السياسي الأمريكي بصورة عامة، وأحدثوا متغيرات جوهرية في الاستراتيجية الجيوسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بادرت واشنطن إلى شن حملات عسكرية كبيرة أدت إلى احتلال أفغانستان (2001) والعراق (2003).

6. اختلاف معظم دول مجلس التعاون مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بغزو العراق ومن ثم احتلاله عام 2003، وذلك لتخوفها من إحداث خلل في المنظومة الأمنية في المنطقة، لصالح إيران التي بادرت إلى الاستفادة من انهيار نظام طالبان، ومن ثم إضعاف القدرات العسكرية العراقية، فسعت إلى تعزيز قدراتها الصاروخية ونشرها في بعض البلدان العربية، وتطوير برنامجها النووي، وتسخير الأقليات المذهبية التابعة لها لإضعاف دول الخليج العربي وتغيير الميزان الاستراتيجي لصالحها في المنطقة.

ثانياً: النظريات الاستراتيجية في الأمن الإقليمي والأمن الدولي

أ- تحليل نظريات الأمن الإقليمي

تتسم المعادلة الأمنية للخليج العربي بوجود تداخل كبير بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن الدولي، إذ إن أهميتها الاستراتيجية تمتد إلى أقاصي الحدود السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وتقع على خط المحور الرئيسي لإستراتيجيات القوى الكبرى التي لا تسمح لأي طرف مناوئ لمصالحها بالهمينة والاستحواذ على هذه الرقعة المهمة ببحارها ومضائقها.

وقد تحدث عدد من الباحثين عن ندرة الدراسات التي عُنيت بوضع الأسس النظرية للتحليل الاستراتيجي في الفترة المعاصرة، ولاحظوا عزوف العديد من المحللين للعوامل الداخلية في الأقاليم وتأثيراتها على السياسة الدولية، ومن أبرز هذه العوامل: العلاقة بين القوميات والدول وتأثير ذلك على مفهوم "الدولة القومية" (Nation state)، ومشاكل الحدود، وتعامل المجموعات الاثنية والمذهبية فيما بينها ضمن إطار المجتمع، وارتباط الفرد بالدولة وشعوره فيها بالمواطنة والانتماء.

أما الفجوة الثانية فتتمثل في قصور نظريات "الليبرالية" (liberalism) و"الواقعية" (realism) في العلاقات الدولية عن استيعاب المؤثرات الإقليمية على الأمن الدولي، مما أدى إلى ظهور مدرسة "الواقعية الجديدة" (neorealism)، لتقصي تأثير التطورات المحلية والإقليمية على الأمن الدولي، ومن ذلك: دور العناصر غير التابعة للدول (non state actors) في تأجيج النزاعات الإقليمية وتأثيرها على منظومات الأمن العالمي، وقد ظهر الاعتراف بهذه العناصر الفاعلة بصورة ملحوظة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أعقبها من إعلان الحرب على الإرهاب.[9]

أما من الناحية الجيوسياسية (geo-political)؛ فقد انتقلت الأهمية الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، من المنظومات الإقليمية الأساسية كأوروبا والأراضي المحتلة في الشرق الأوسط، إلى مناطق أخرى هامشية، حيث تحول التركيز على كابول ونيروبي وبالي في معركة غير واضحة من حيث أبعادها الجغرافية، وأصبح من المتعين بذل المزيد من الجهود العلمية لبحث تأثير العوامل المحلية على نظم الأمن الدولي، ودور هذه المؤثرات في تأجيج الحروب الإقليمية، مع التأكيد على أن حالات التدخل الخارجي هي في حقيقتها: "مؤثرات"، وليست "مسببات" للحروب والنزاعات الإقليمية التي تذكيها عوامل أخرى مثل: القوميات، والإيديولوجيات، وبناء الدولة، وترسيم الحدود.

وكان محمد أيوب (Mohammed Ayoob) قد نشر دراسة قيمة حول تأثير المشاكل الإقليمية على الأمن الدولي، مشدداً على أن مفاهيم الأمن في دول العالم الثالث تختلف عما هي عليه في الدول المتقدمة، من حيث بناء الدولة وعلاقاتها بالمجتمع، ونظم الحكم السائدة فيها.[10]

9 Benjamin Miller, States, Nations, and the Great Powers, (Cambridge Studies in International Relations, 2007), pp. 1215-.

10 Mohammed Ayoob, Regional Security in the Third World, (Westview Press, Colorado, 1986), p. 6.

فقد مرت الدول المتقدمة بمراحل طويلة من التشكل، بينما لم تسنح فرصة التكون الحديث لدول العالم الثالث بسبب حداثة عهدها، فعلى الرغم من أن معظم دول العالم الثالث تنتمي إلى حضارات عريقة أسهمت في تأسيس كيانات سياسية متطورة عبر التاريخ؛ إلا أنها عانت في الفترة المعاصرة من نقص تجربتها في تشييد أركان الدولة القومية وفقاً للنموذج الغربي الذي اعتمدته إثر انفكاكها عن تراثها السياسي والحضاري.

وأدى قصر تجربة بناء الدولة وتطور أنظمة الحكم وفقاً للمفاهيم الغربية إلى ارتكاز الدول الحديثة على قواعد ضيقة من الفئات الحاكمة التي تستند إلى القوة العسكرية وليس إلى التأييد الشعبي، ونتيجة لذلك فإن مهددات الأمن لهذه الدول غالباً ما تأتي من الداخل بسبب ضعف بنيتها وعدم قدرتها على تشكيل علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، ثم تأتي عوامل: الضعف الاقتصادي، وسوء توزيع الثروة، والتوتر بين مختلف المجموعات الاثنية والمذهبية داخل المجتمع كعوامل تنخر في جسد هذه الدول، وتمنعها من تشكيل نظام أمني متوازن.

ونتيجة لهذا الضعف فإن القوى الكبرى قد وجدت في هشاشة الدول العربية الحديثة أرضية مناسبة لتوسيع نفوذها، وإذكاء التناقضات القائمة فيها لتأسيس مناطق نفوذ تحقق مصالحها الاستراتيجية دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى.[11]

وفي محاولة لتطوير فرضيات أيوب؛ ناقش بينجامين ميلر (Benjamin Miller) علاقة الدول الناشئة بمنظومات الأمن العالمي، واستنتج أن الخطر الأكبر الذي يتهدد أمن الأقاليم الناشئة هو: انعدام التوازن بين مفهومي "الدولة" (state) و"الأمة" (nation)، حيث نشأت أغلب الدول الحديثة في الشرق على أساس صفقات بين القوى الاستعمارية، دون مراعاة لمفهوم "الدولة القومية" (nation state)، مما أدى إلى نزاعات حدودية متعددة، ووقوع خلل في العلاقة بين الدولة وبين مختلف فئات المجتمع.[12]

ورأى ميلر أن الخلل في نظريات "الليبرالية" (liberalism) و"الواقعية" (realism) يكمن في تعامل هذه المدارس مع الدول الناشئة ككيانات موحدة في منظومة دولية، دون أن تأخذ في الاعتبار بأن بعض الأخطار الكامنة في هذه الدول قد تهدد الأمن الدولي برمته إذا لم يتم التعامل معها بطريقة سليمة، وبناء على ذلك فإن اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، والخلاف الحدودي بين العراق وإيران، كانت لهما نتائج وخيمة، ليس على الأمن الإقليمي فحسب، بل على الأمن الدولي بصفة عامة.

وعلى الصعيد نفسه فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد آذنت بظهور تهديدات أمنية جديدة مثل: الإرهاب، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتهديد مصادر الطاقة من قبل جماعات لا تتبع بالضرورة إلى دولة بعينها.

11 Ibid, p. 20

12 Benjamin Miller, States, Nations, and the Great Powers, (Cambridge Studies in International Relations, 2007), p. 2.

وبناء على ذلك فقد اعتبر ميلر أن حالات التدخل الخارجي هي عوامل: "مؤثرة" وليست عوامل "مسببة" للصراع الإقليمي، حيث إن الدول الكبرى لا تستطيع أن تفتعل أسباب النزاع الإقليمي، ولكنها سرعان ما تبادر إلى الاستفادة منها بهدف حماية مصالحها، وغالباً ما تندلع الصراعات المحلية والإقليمية على أسس داخلية تتمثل في: الخلافات الحدودية، والنزعات الانفصالية، والصراعات المجتمعية؛ الاثنية منها والمذهبية.

ب- الإسهامات الأكاديمية حول قضايا أمن الخليج العربي

أدى تسارع الأحداث في منطقة الخليج العربي عقب ثورة عام 1979 بإيران، إلى إحداث تغيير في الميزان الاستراتيجي، وتحولات كبرى في المنظومة الأمنية على الصعيد الإقليمي، حيث شهدت المنطقة زيادة عدد التيارات ذات البعد السياسي، وسعي جماعات سياسية محلية إلى تقوية تمثيلها عبر الاستعانة بقوى خارجية هدفت إلى تصدير مفاهيمها في نظام الحكم والثورة.

وعلى الرغم من الدراسات التي كتبت في هذا الإطار؛ فإن أغلبها كان يركز على مواضيع محددة تناولت أمن الخليج من محاور مختلفة من أبرزها:

أمن الطاقة،[13] والحرب على الإرهاب،[14] والتسلح النووي،[15] وتبعات الحرب على العراق عام 2003، [15] إضافة إلى التهديدات الداخلية والخارجية،[16] والعلاقات الديبلوماسية لدول مجلس التعاون،[17] والسياسة الأمريكية في المنطقة.[18]

13 Larry Everest, Oil, Power and Empire. (Monroe, ME: Common Courage Press, 2004). The Emirates Centre for Strategic Studies and Research in Abu Dhabi published several books on energy security including; Gulf, Oil and Gas: Ensuring Economic Security, in 2007, and Energy Security in the Gulf: Challenges and Prospects in 2011. The Centre also Published a book dealing with threats to security in the region entitled; Arabian Gulf Security: Internal and External Challenges, in 2009.

14 Nafeez Mosaddeq Ahmed. Behind the War on Terror: Western Secret Strategy and the Struggle for Iraq. (New Society Publishers, 2003).
Micah L. Sifry, and Christopher Cerf, editors, The Iraq War Reader, (Simon & Schuster, New York 2003). Michael Knights, editor, Operation Iraqi Freedom and the New Iraq: Insights and Forecast, (The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, 2004). Michael Knights, Cradle of Conflict: Iraq and the Birth of Modern U.S. Military Power. (Naval Institute Press, Annapolis, MD 2005). Hunter, R. Building Security in the Persian Gulf, (Rand Publishing, CA. 2010).

15 Micah L. Sifry, and Christopher Cerf, editors, The Iraq War Reader, (Simon & Schuster, New York 2003). Michael Knights, editor, Operation Iraqi Freedom and the New Iraq: Insights and Forecast, (The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, 2004). Michael Knights, Cradle of Conflict: Iraq and the Birth of Modern U.S. Military Power. (Naval Institute Press, Annapolis, MD 2005). Hunter, R. Building Security in the Persian Gulf, (Rand Publishing, CA. 2010).

16 Daniel Byman, Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era. (RAND, CA. 2001). James L. Jones, Iranian Security Policies at the Crossroads, (The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, UAE 2003). Antony H. Cordesman, Iran's Military Forces and War fighting Capabilities: The Threat in the Northern Gulf, (Praeger, 2007). Laurence Louer, Transnationla; Shia Politics: religious and Political Networks in the Gulf, (Columbia University Press, 2009). Mahboubeh Sadeghinia, Security Arrangements in the Persian Gulf: With Special Reference to Iran's Foreign Policy, (Ithaca Press, NY. 2011).

17 Matteo Legrenzi, The GCC and the International Relations of the Gulf: Diplomacy Security and Economic Coordination in a changing Middle East, (Tauris, London 2011).

18 Richard Sokolsky, The United States and the Persian Gulf. (National Defense University Press, Washington,

ونتيجة لزيادة الاهتمام بتلك المواضيع؛ فقد أصبحت الحاجة ملحة لإجراء المزيد من الدراسات التي تفسر أحداث العقد الماضي، وتضعها في إطار نظري يساعد على وضع الخطط العملية لمواجهة الأخطار المشتركة وتعزيز أمن منطقة الخليج العربي.[19]

ويعد كتاب: "الأمن في الخليج" (Security in the Persian Gulf) الذي نشره كل من: بوتر وسيك (Potter and Sick) عام 2002، إحدى أولى المحاولات التي بذلت في مطلع القرن الحادي والعشرين لدراسة القضايا المتعلقة بأمن الخليج العربي من محاور متعددة أبرزها: مسألة التواجد العسكري الأجنبي، والعوامل الثقافية والمجتمعية والاقتصادية، إضافة إلى مشاكل الحدود، إلا أن الكتاب لا يعدو

أن يكون مجموعة مقالات لعدد من الكتاب الذين اختلفوا في مناهجهم ووجهات نظرهم، وبالتالي فإنه لم يكن يهدف إلى تقديم نظرية شاملة لتفسير المشكلات الأمنية للمنطقة.[20]

وعلى الصعيد نفسه قدم مايكل نايتس (Michael Knights) في كتابه: "المياه المضطربة" (Troubled Waters) الذي نشر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006، نظرة أكثر شمولاً لمشكلات أمن الخليج العربي، حيث انطلق من القول بضرورة تعزيز أمن المنطقة من خلال تقليل الاعتماد على التواجد العسكري الأمريكي من جهة، وتعزيز آليات التعاون الأمني الإقليمي من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك؛ اقترح نايتس استبدال مبدأ "العمودين المتساندين" (twin pillars) بمبدأ الارتكاز على: "مجموعة أعمدة" (multi pillars) تتوزع فيها المسؤوليات وتقل فيها نسبة المخاطرة، وذلك بالتزامن مع التأسيس لمنظومة أمنية جديدة تُعنى بتقوية وسائل تبادل المعلومات، وزيادة كفاءة القوى الحليفة للدفاع عن نفسها، وتعزيز قدرتها على معالجة مشاكلها الداخلية. إلا أن الباحث قد تعامل مع هذه التحديات من منظور أمريكي يهدف إلى معالجة التهديدات الاقتصادية والإيديولوجية والنووية الكامنة في المنطقة فيما يخدم أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من مفهوم شامل يأخذ مرئيات دول الخليج العربية بعين الاعتبار.[21]

DC. 2003). David F. Winkler, Amirs, Admirals & Desert Sailors: Bahrain, the U.S. Navy, and the Arabian Gulf, (Naval Institute Press Annapolis, MD. 2007). Jeffrey R. Macris, The Politics and Security of the Gulf: Anglo-American Hegemony and the Shaping of a Region, (Routledge, London 2010).

كما نشرت بعض الدراسات حول أمن الخليج باللغة العربية منها على سبيل المثال لا الحصر:عبد الجليل زيد مرهون: "أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي"، الذي صدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام 2009، وكتاب نصرة البستكي: أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق، الذي نشرته المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت عام 2003.

19 قدم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن مجموعة بحوث هامة في السنوات الماضية حول التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، كان آخرها حول الميزان العسكري الذي نشر في مطلع ديسمبر 2011، لمزيد من التفاصيل انظر:

Alex Wilner and Antony H. Cordesman, Iran and the Gulf Military Balance, (Centre for Strategic Studies, Washington D.C. December 1, 2011).

20 Lawrence G. Potter and Gary G. Sick editors. Security in the Persian Gulf, (Macmillan, London 2002).

21 Michael Knights, Troubled Waters: Future U.S. Security Assistance in the Persian Gulf. (The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC. 2006).

وتعد دراسة مايكل كريغ (Michael Kraig): "تقييم البدائل الأمنية للخليج العربي عبر إطار نظري" (Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf)، التي نشرت عام 2004، إحدى أبرز المحاولات التي بذلت في إطار البحث ضمن نظريات العلاقات الدولية لتقييم البدائل الأمنية في منطقة الخليج العربي، حيث استعرض الباحث فيها نظريات المدارس: "الليبرالية" (liberalism) و"الواقعية" (realism) و"الحد من التسلح" (arms control)، بهدف تحديد إطار مشترك لمفهوم الأمن، وإدارة النزاعات بين مختلف دول الخليج العربي، وتذليل العقبات التي تحول دون تطبيق هذه النظريات.[22]

ج- ملامح المعادلة الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي

يرى مايكل كريغ أن الهدف الأسمى لجميع نظريات العلاقات الدولية هو التوصل إلى حالة من الاستقرار الذي يمكّن جميع الأطراف من تسخير طاقاتها الكامنة وثرواتها الطبيعية في تحسين حياة مواطنيها والارتقاء بمستوياتهم على كافة الصعد.[23]

وبناءً على ذلك فإن محاولات تطبيق نظريات الأمن الإقليمي في الخليج العربي يجب أن تنطلق من التأثير السلبي للحروب الثلاث التي شهدتها المنطقة في الفترة: 1980-2003 على الأمن الإقليمي، وما نتج عنها من تغييرات على صعيد التوازنات الإقليمية ومن أهمها:

أ) تشكل مثلث إستراتيجي (strategic triangle) مثلت دول مجلس التعاون، والجمهورية الإيرانية، والولايات المتحدة الأمريكية أضلاعه الثلاثة، بعد انهيار قوة العراق عسكرياً، وخروجها من المعادلة الاستراتيجية.

ب) زيادة تأثير الأطراف غير التابعة للدول (non state actors)، ومن أبرزها: الجماعات الاثنية والمذهبية، والتيارات السياسية، والمنظمات الدولية.

ت) مؤثرات العوامل المحلية والإقليمية على الأمن الدولي، ومن أبرزها: متطلبات الإصلاح، ونمط العلاقة بين المجموعات الاثنية والمذهبية داخل المجتمع الخليجي، وعلاقة الدولة بالمجتمع، وتأثير العولمة وتعدد الثقافات وثورة الاتصالات على الأمن الداخلي، إضافة إلى الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

لقد مثلت هذه العوامل في مجملها بؤر توتر في المنظومة الأمنية لدول الخليج العربي، وأتاحت لبعض القوى الخارجية أن تبادر إلى الاستفادة منها بهدف زيادة نفوذها والسعي إلى كسب تعاطف جماعات سياسية محلية من خلال توظيف الذاكرة التاريخية، والمعتقدات الدينية، كأدوات لتنفيذ أجنداتها.

22 Michael Kraig, “Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf: Building a Stable Coalition for Conflict Management”, Airlie Conference, (The Stanley Foundation, Muscatine, Ioa, June 2004).

23 Ibid, p. 3.

ففي أعقاب غزو العراق عام 2003 تبنت الإدارة الأمريكية بقيادة المحافظين الجدد (neo-conservatives) برامج تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في دول المنطقة، وتضمنت: إعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وتحديد أنماط التعامل بين مختلف المجموعات السكانية داخل إطار الدول العربية فيما يتناسب مع المصالح الأمريكية، وليس بالضرورة فيما يتناسب مع مصالح هذه الدول.

وفي المقابل سعت الجمهورية الإيرانية إلى توظيف التنوع المذهبي والانتماءات العرقية وتناقضاتها في مجتمعات دول الخليج العربية، بهدف ترسيخ نفوذها، وتأسيس تنظيمات تابعة لها لتحقيق إستراتيجيتها فيما يتناقض مع أمن هذه الدول واستقرارها.

وللتحقيق في أبعاد تلك السياسات وتأثيرها على دول الخليج العربية؛ عمد البحث إلى الاستفادة من أدوات التحليل الاستراتيجي المعاصر من خلال إعمال نظرية الألعاب (game theory)،[24] باستخدام المثلث الاستراتيجي (strategic triangle)،[25] لتحليل أهم المتغيرات التي طرأت في السنوات الماضية، وبحث سبل الخروج بإستراتيجية واقعية لأمن دول مجلس التعاون من خلال استيعاب أهم مراجعات ما بعد الواقعية الجديدة على هذه النظريات التقليدية.[26]

ثالثاً: التحليل الاستراتيجي بالاعتماد على نظرية: "الألعاب"

أدى استمرار الهاجس الأمني وتوتر الأوضاع في الخليج العربي إبان العقود الأربعة الماضية إلى خلق بيئة يصعب معها صياغة إستراتيجية أمنية لمنطقة الخليج العربي تتيح لها التواصل فيما بينها، وتمكنها من الارتقاء بالإقليم من حالة التوتر إلى حالة من السلم البنّاء القابل للاستمرار.

وقد بلغت حالة التوتر في الوقت الراهن درجة عالية من التهديد الحقيقي للسلم والأمن الإقليمي، بل تجاوز حدود الإقليم ليبلغ امتدادات دولية تتمثل في الصراع المحموم بين إيران والمجتمع الدولي فيما يتعلق بطموحاتها للحصول على تكنولوجيا نووية تمكنها من إنتاج سلاح نووي.

وتقتضي ضرورات الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي لدول مجلس التعاون إيجاد بيئة إقليمية تساعد على تكوين متطلبات مفهوم الأمن الشامل الذي يقوم على أساس تعاوني تشترك فيه جميع الأطراف، بحيث لا يشعر أي منها بالخطر على مصالحه، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام مفاهيم "الأمن

24 John C. Harsanyi, “Game Theory and the Analysis of International Conflict”, in; James N. Rosenau International Politics and Foreign Policy, (Free Press, NY. 1969). pp. 371391-.

25 Lowell Dittmer, “The Strategic Triangle”, in; Klaus Knorr, Power Strategy and Security, (Princeton University Press, 1983), pp. 3867-.

26 Hrair R. Dekmejian and Hovann H. Simonian, Troubled Waters of the Geopolitics of the Caspian Region, (Tauris, London 2001), pp. 39-.

التعاوني" أو "الأمن المشترك" (co-operative security) في تحليل تطبيقات: "نظرية الألعاب". وبات من المؤكد بأنه لا يمكن الارتقاء إلى تلك الحالة من خلال المنظومة الأمنية التقليدية التي تقوم على تحالفات جزئية تهدف إلى تحقيق مصالح الدول المتحالفة ضد أطراف أخرى. [27]

وتعرّف نظرية الألعاب على أنها: "تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة"، وتوظف بصورة واسعة لتحليل القضايا التي تشكل في علوم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، إضافة إلى الاستراتيجيات الدولية والعلوم العسكرية، حيث تستخدم كلمة "اللعبة" كرديف لمصطلح "المشكلة"، التي يشترك فيها مجموعة من اللاعبين وفق قواعد تحكم إطار العلاقة بينهم، شريطة أن يكون جميع أطراف اللعبة راشدين وقادرين على اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم، مع محاولة كل طرف أن يتنبأ بأفكار وتحركات الآخرين من خلال دراسة الاحتمالات الممكنة. [28]

ولتطبيق هذه المعادلة لا بد من معرفة أهداف كل طرف ابتداء، والأخذ بعين الاعتبار أن الاحتمالات كثيرة ومتشعبة، إذ إنها تقوم على ثلاثة خيارات من المصالح هي:

- "المصالح المتطابقة" (identical interests)
- "المصالح المتعارضة" (opposite interests)
- "المصالح المختلطة" (mixed interests)

وهذا يعني أن اللعبة لا تنتهي في الغالب بخسارة كاملة لأحد الأطراف ولا بإنتصار كامل لطرف ضد آخر، ولا تكون نهاية اللعبة في معظم الحالات: "صفرية المجموع" (zero sum)، أي أن يخسر أحد الأطراف خسارة كاملة أو أن يكسب أحد الأطراف مكاسب كاملة، وفي معظم المعادلات تتساوى كمية المكتسبات وكمية الخسائر وهي المرادف لمصطلح: "تحقيق التعادل" الاقتصادي الذي يعبر عن الوصول إلى نقطة اللاربح واللاخسارة، إلا أن أغلب المعادلات والتطبيقات المعاصرة تقوم على مبدأ "المصالح المشتركة" (mutual interests)، مع سعي كل طرف للحصول على أفضل وضعية ممكنة في المعادلة، ويتم قياس آليات اللعبة من خلال تحديد مستوى "التعاون" (cooperation) بين القوى، إذ تسعى بعض الدول إلى استخدام مبدأ "عدم التعاون" كوسيلة لتعزيز موقفها أو الحصول على مقابل لقاء "التعاون". [29]

وبناءً على هذه المعطيات فإنه يمكن فهم المعادلة الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي ومن ثم تحليلها باستخدام المثلث الاستراتيجي ضمن نظريات اللعبة الاستراتيجية، كإحدى الأدوات لتحليل المتغيرات وفهمها.

27 Joseph McMillan, Richard Sokolsky and Andrew C. Winner, “Toward a New Regional Security Architecture”, The Washington Quarterly, Vol. 26, No. 3, Summer 2003, pp. 161175-.

28 John C. Harsanyi, “Game Theory and the Analysis of International Conflict”, in; James N. Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (Free Press, NY. 1969), pp. 371391-

29 Steven J. Brams, Game Theory and the Humanities, (MIT Press, Cambridge, 2011). pp. 1113-.

أ- "المثلث الاستراتيجي" في الخليج العربي

يعتمد المتخصصون في العلاقات الدولية، في تحليل العلاقات بين الدول الكبرى، على نظريات متطورة في التحليل الاستراتيجي، ومنها معادلة "المثلث الاستراتيجي " التي تعتبر إحدى أهم أدوات تحليل الموقف الأمني لحساب موازين القوى، وتحديد الأطراف، وتقييم قدرة كل منها على التحرك والأخذ بزمام المبادرة، ومن ثم قياس ردود الأفعال المحتملة وكيفية التعامل معها.

وتتكون المعادلة من مثلث متساوي الأضلاع تسيطر على قمته نقطة تسمى: "محور" (pivot)، وضلعين آخرين يمثل كل منهما طرفاً في المعادلة يسمى: "جناح" (wing). وهناك أربع صيغ رئيسة تحكم العلاقة بين المحور والأجنحة، بالإضافة إلى أربعة أنماط من ردود الفعل اثنان منها يصنفان بأنهما: "متماثلان" (symmetrical)، واثنان منها: "غير متماثلين" (asymmetrical).

ويجدر التنبيه إلى أن المعادلة هي واقع مفروض ويتعين على جميع الأطراف الإقليمية أن تشارك فيها، ويرى "ديتمر" (Dittmer)، أن بعض الأطراف قد تكون جزءًا من المعادلة دون أن تشعر بذلك، وتتمثل أفضل صيغ المعادلة في قدرة أحد الأطراف على أن يتبوأ مكانة: "المحور"، ثم يتبني إستراتيجية تمكنه من إقامة علاقة تعاون بينه وبين طرفين متنافسين.[30]

وفيما يخص منطقة الخليج العربي فإنه يمكن تتبع تحولات المعادلة الاستراتيجية على النحو التالي:

أدت الثورة الإيرانية عام 1979، إلى قطيعة كاملة وعداوة مستحكمة بين الولايات المتحدة وإيران، وعداوة دول الخليج مع إيران بسبب دعمها للعراق، في حين بذلت إيران جهوداً كبيرة لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها بهدف تغيير قواعد اللعبة، ونتيجة لذلك فقد نشأت علاقة تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها "المحور"، وبين دول الخليج العربية باعتبارها أحد جناحي المثلث، ونشوء علاقة توتر بين كل منهما مع إيران باعتبارها "الجناح الثاني".

وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، بدأت السياسة الأمريكية تميل نحو ممارسة معادلة جديدة تقوم على صياغة تفاهمات مع الجناحين وفقاً لمعطيات وتداعيات الأحداث الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن، ولكنها في الوقت نفسه تحرص على إبقاء التنافس والتوتر بينهما، وذلك من خلال اتباع السياسات التالية:

1. استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من حالة التوتر بين الطرفين (إيران ودول الخليج العربية) فقامت بزيادة تجارة الأسلحة مع دول مجلس التعاون من جهة، ورسخت تواجدها في القواعد العسكرية من جهة أخرى.

30 Lowell Dittmer, “The Strategic Triangle”, in; Klaus Knorr, Power Strategy and Security, (Princeton University Press, 1983), pp. 4041-.

2. قامت بإسقاط النظامين: الأفغاني والعراقي، فمنحت إيران بذلك نقاطاً إستراتيجية وعسكرية في المعادلة الجيوسياسية لمصلحة الأمن القومي الإيراني، بحيث لم تعد إيران تواجه خطراً مباشراً من قبل جيرانها، وتحول بذلك الميزان الاستراتيجي والعسكري لصالحها على حساب مصالح دول مجلس التعاون.`بعد أن استنتجت الإدارة الأمريكية أن الخطر على مصالحها يتمثل في الفكر الديني المتشدد الذي أنتج "القاعدة" وغيرها من الجماعات المتطرفة؛ شن الإعلام الأمريكي على المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج العربية حملة تشويه، وبدأت الإدارة الأمريكية برنامجاً لدعم المعارضة في هذه الدول ودفع حكامها لتبني "إصلاحات" من خلال برامج بناء الديمقراطية استناداً على الاستنتاج الأمريكي بأن غياب الحياة الديمقراطية قد أوجد البيئة المناسبة لتكوين التطرف.

ويمكن القول بأن المصالح الإيرانية قد التقت مع المصالح الأمريكية عام 2003 في ثلاثة محاور هي:

- تدمير الإمكانات العسكرية للعراق.
- توظيف الأقليات ضد الأغلبية المعارضة للغزو الأمريكي في العالم العربي.
- التنسيق غير المعلن بين الدولتين في إدارة الأوضاع بالعراق.

وعلى الرغم من قيام ذلك التعاون فإنه لم يرتق إلى مستوى إقامة علاقات ودية بين إيران وأمريكا، وذلك بسبب برنامج إيران النووي، وسياساتها العدائية في المنطقة، مما أدى إلى استمرار العقوبات الاقتصادية عليها.

وفي المقابل فإن التعاون التاريخي القائم بين دول الخليج العربية مع أمريكا منع تحول العلاقة بين الطرفين إلى حالة من التوتر غير المنضبط، فقد استمر التعاون العسكري، وترسخ دور القواعد الأمريكية في المنطقة وانتعشت تجارة السلاح.

ونتيجة لهذه التطورات فقد أسفر الموقف السياسي في منطقة الخليج العربي عن تشكيل مثلث إستراتيجي ثلاثي المحور (tri-dimensional pivot strategic triangle)، يمكن تفصيل أهم ملامحه فيما يلي:

ب- المثلث الاستراتيجي ثلاثي المحور (tri-dimensional pivot strategic triangle)

أفرزت الأحداث الراهنة متغيرات كبيرة في توازن القوى الإقليمية والدولية في الخليج العربي، ومن أبرز هذ التطورات: اندلاع الثورات العربية، وتصاعد تهديد البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية، ومشاكل الديون الأمريكية التي أفقدت الإدارة الأمريكية قدرتها على المبادرة، وجعلت المثلث الاستراتيجي في الخليج العربي يضعف دور دولة المحور (pivot)، خاصة وأن النظرية الأمنية التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق قد أثبتت خطأها وأدت إلى نتائج عكسية، وأخذت ملامح حرب إقليمية جديدة تلوح في الأفق نتيجة لعجز أمريكا عن احتواء إيران أو المحافظة على الميزان العسكري في المنطقة.

ولعبت العوامل الجيوسياسية دوراً في تغير نسبي في قواعد المعادلة، حيث حافظت أمريكا على تحكمها بالعامل الجيو-إستراتيجي (geo-strategic)، في حين سيطرت دول الخليج على المحور الجيو-إقتصادي (geo-economic) الذي عزز قدرتها على اتخاذ المبادرة، وأضعف فرص أمريكا في التصرف كمحور يسيطر على الأجنحة ويكيف العلاقة فيما بينها وفق مصلحته، وفي الوقت نفسه حافظت إيران على شبكات نفوذها الإقليمي (geo-cultural) من خلال توظيف التناقضات المذهبية في المنطقة.

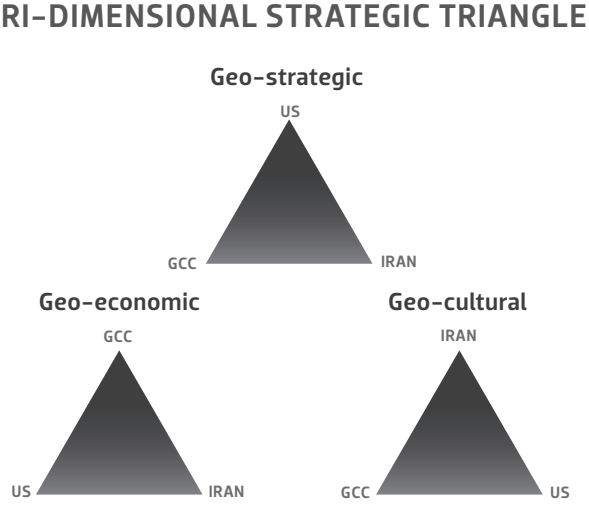

أ- الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المحور العسكري للمثلث الاستراتيجي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة العسكرية في منطقة الخليج العربي، حيث يتمركز في الخليج العربي أكثر من 50 ألف مقاتل من القوات البحرية والبرية والجوية في قواعدها العسكرية بالمنطقة وعلى متن نحو 25 سفينة حربية تشكل فريقي إسناد لحاملتي طائرات، ويمتلك الجيش الأمريكي التفوق في مختلف مجالات الأسلحة: التقليدية والصاروخية والنووية.[31]

وللمحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، تمد الإدارة الأمريكية حلفاءها في دول مجلس التعاون الخليجي بالأسلحة الدفاعية التي تمكنهم من إنشاء مظلة دفاعية في مواجهة تهديد البرامج الصاروخية التي تطورها طهران، ففي الفترة 2005-2009، باعت الولايات المتحدة الأمريكية

31 http://www.washingtontimes.com/news/2012/jan/24/us-military-persian-gulf-necessary-welcome-force/?page=all

أسلحة لدول الخليج العربية بقيمة 37 مليار دولار، وفي مطلع عام 2012 أبرمت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية عقداً لتزويدها بطائرات مقاتلة بقيمة 30 مليار دولار، كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع واشنطن عقداً لتزويدها بمنظومة صاروخية قيمتها 3,5 مليار دولار، إضافة إلى دولة الكويت التي وقعت مع أمريكا عقداً لتزويدها بمنظومة "باتريوت" (Patriot) بقيمة 900 مليون دولار.[32]

ولدى أمريكا تواجد عسكري ضخم في الخليج العربي في قيادة الأسطول الخامس بالبحرين، وقاعدتان في الكويت، وقاعدتان جويتان في سلطنة عمان، إضافة إلى قاعدة جوية ومخزن للأسلحة ومقر القيادة الإقليمية للقيادة الأمريكية الوسطى بقطر، كما أن البحرين والكويت قد تم اعتمادهما كحليفين رئيسين خارج حلف الناتو.[33]

إلا أن الوضع الاقتصادي لأمريكا لا يسمح لها بتبوء مكانة المحور في الشق الاقتصادي من المثلث الاستراتيجي، إذ إنها عانت عام 2011 من أزمة ديون غير مسبوقة، إذ ترتفع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم إلى 8.2 بالمائة، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2012 إلى 2.2 بالمائة، وبلغ حجم العجز في الميزانية خلال الفترة نفسها نحو 1.2 ترليون دولار. [34]

وبناءً على فرضية كريغ (Kraig) فإن انخراط الدول في الحروب يسبب استنزافاً لإمكاناتها الاقتصادية. ولا شك في أن دخول واشنطن في حربي احتلال أفغانستان والعراق في العقد الماضي قد أضعفا أداء الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة.[35]

وتؤكد المصادر أن وزير الدفاع الجديد ليون بانيتا (Leon Panetta) قد وضع على أولويات أجندته تخفيض عجز ميزانية الدفاع وذلك من خلال تخفيض النفقات بقيمة 450 مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة، وذلك بعد أن وصلت إلى معدلات غير مسبوقة في التاريخ الأمريكي.[36]
وكان بانيتا قد كسب سمعة جيدة في قدرته على خفض النفقات العامة، وذلك منذ التحاقه بالفريق الاقتصادي للرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون (Lyndon Johnson)، وكان الرئيس أوباما قد عين بانيتا مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (2009-2011)، ثم وزيراً للدفاع، ليس

32 http://ansamed.ansa.it/ansamed/en/news/sections/generalnews/201202/01//visualizza_new.html_20217849.html

33 Kristen Chick, “How Arms Deals are Shaping the Mideast”, Christian Science Monitor, 6th October 2010.

34 http://www.marketwatch.com/column/economic-report?link=MW_Nav_EP, and http://www.bloomberg.com/news/201213-03-/budget-deficit-to-total-12--trillion-this-year-cbo-says.html.

35 Michael Kraig, “Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf: Building a Stable Coalition for Conflict Management”, Airlie Conference, (The Stanley Foundation, Muscatine, Ioa, June 2004).

36 تضاعفت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية في السنوات العشر الماضية، حيث ارتفعت نفقاتها من 316 مليار دولار عام 2001، إلى 688 مليار دولار عام 2011، ووصل عدد المجندين 1,4 مليون مواطن، وقد ذهب 78 بالمائة من النفقات العسكرية إلى العمليات في كل من العراق وأفغانستان.

لخبرته الاستخباراتية أو العسكرية بل لبراعته في خفض النفقات دون التقليل من أداء المؤسسات الحكومية التي خدم فيها.[37]

ب- دول الخليج العربية باعتبارها المحورالاقتصادي للمثلث الاستراتيجي

على الرغم من التهديدات الكبيرة التي تعصف بالمنطقة؛ فإن دول الخليج العربية قد اتخذت قراراً إستراتيجياً بتركيز جهودها على تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير مؤسسات الحكم دون الإنفاق في مجال التصنيع العسكري كما فعلت العراق وإيران؛ مما منحها فرصة الاستحواذ على الهيمنة الإقتصادية في المثلث الاستراتيجي بالمنطقة دون منازع ؛ إذ تشير الإحصائيات الاقتصادية للربع الأول من عام 2012 أن ناتج الفرد المحلي في دول الخليج العربية يتراوح بين 24,200 دولار في السنة إلى 79,000 دولار في السنة في مقابل إيران التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 11,200 دولار، ويتراوح معدل البطالة بين 10 و 2 بالمائة في دول مجلس التعاون في حين يرتفع المعدل في إيران إلى 14.6% ، أما معدل نسبة التضخم في دول المجلس فإنها تقدر بنحو 3% في حين ترتفع في إيران إلى نسبة 11.8%. [38]

وبناءً على إحصائيات البنك الدولي لعام 2011 فإن البنية الاقتصادية لدول مجلس التعاون كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية بين دول العالم، حيث مكنتها إيرادات النفط من تجاوز هذه الأزمة دون خسائر كبيرة كالتي تعرضت لها الأسواق الأوروبية والآسيوية، فقد ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي في هذه الدول من 4,2% من عام 2010، إلى 6.6% عام 2011، وعلى الرغم من أزمة الديون العالمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية فإن البنك الدولي قد توقع أن تصل النسبة في العام 2012 إلى 4.3%، ويؤكد البنك الدولي أن هذا النمو الاقتصادي قد تحقق بفضل البنية الاقتصادية القوية لهذه الدول، وتوفر السيولة التي أتاحت لها مجال التعامل المالي في الظروف الصعبة للأزمة المالية العالمية دون مصاعب تذكر، مما يجعل دول الخليج العربية أقل مناطق العالم تصنيفاً من حيث المخاطر على الأداء الاقتصادي، والثالثة على مستوى العالم من حيث المستوى التجاري والجيوسياسي، ولا تزال المنطقة تحتوي على 55% من احتياطي العالم من النفط، و41% من الغاز الطبيعي، وتوفر 30% من احتياجات العالم من النفط، و14 بالمائة من إنتاج الغاز العالمي، وتتوقع الدراسات الأخيرة في مجال الطاقة أن يتضاعف الطلب العالمي على النفط بنحو 50 بالمائة بحلول عام 2030. [39]

وكان "رولف شوارز" (Rolf Schwarz) قد ربط تكوين الدول وتطورها في الشرق الأوسط بنمط الدخل وطبيعة النظام الضرائبي باعتباره أفضل صورة لقياس مستوى العلاقة بين الدول والمجتمع في منطقة الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك فقد قسم "شوارز" (Schwarz) الدول العربية من حيث الدخل إلى قسمين رئيسين: [40]

37 Peter Baker, “Charting Pentagon’s New Course”, International Herald Tribune, October 25, 2011.

38 http://www.emirates247.com/business/economy-finance/gcc-to-grow-53--this-year-imf-20121.456874-02-05-.

39 World Bank News Release, No. 2011130//MNA.

40 Rolf Schwarz, “Does War Make States? Rentierism and the Formation of Sates in the Middle East”, European Political Science Review, European Consortium for Political Research. pp. 125-.

أ) الدولة الريعية (Rentier State) التي يعتمد دخلها على الثروات الطبيعية: كالعراق والجزائر وليبيا وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى.

ب) الدولة الضريبية (Taxation State) التي تعتمد على الضرائب كمصدر أساسي للدخل: كالأردن ومصر ولبنان والمغرب وتونس.

ومن خلال دراسة هذين النموذجين؛ لاحظ "شوارز" قيام علاقة مثمرة بين التجار والحكام في دول الخليج العربية التي عملت على الاستفادة من ريعها من الثروات الطبيعية لتطوير البنى التحتية وترسيخ مؤسسات الحكم، ونتيجة لذلك فلم تعان هذه الدول من مشاكل أمنية على الصعيد الداخلي أو في علاقاتها مع الدول المجاورة مما أتاح لها مجال الرقي والازدهار وخاصة في مرحلة الثمانينيات التي شهدت طفرة كبيرة في إيرادات النفط.

وبناءً على ذلك النموذج استنتج "شوارز" أن النمط الريعي لدول مجلس التعاون منحها القدرة على فتح مجال المشاركة الشعبية وتطوير الديمقراطية من خلال نموذج عربي محافظ يراعي التوازنات الاجتماعية والولاءات التقليدية، وبدلاً من التنافس في مجال التصنيع العسكري وإذكاء الخلافات القومية والنزاعات الحدودية؛ قامت المنافسة بين هذه الدول على تحسين مستوى الخدمات وتطوير المؤسسات فيها، وليس على المنافسة في مجال التوسع على حساب الدول المجاورة وإذكاء الخلافات الحدودية فيما بينها. وكان لذلك أثر في تعزيز الأمن والاستقرار داخل هذه الدول.

ج- إيران باعتبارها المحور الاجتماعي في المثلث الاستراتيجي

يعاني الاقتصاد الإيراني من أزمة تهدد أمن النظام واستقراره، فقد أشار تقرير صادر عن مركز أبحاث مجلس الشورى الإيراني في شهر أكتوبر 2011، بأن البلاد تعاني من أزمة اقتصادية بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها.

وكان البنك الدولي قد صنف إيران في المرتبة 157 من 186 دولة في مجال النمو الاقتصادي، وأشار التقرير إلى زيادة معدل البطالة الذي وصل إلى نسبة 38%، مقارنة بمعدل 9,6% في الشرق الأوسط، و7,9% على مستوى العالم، ووفقاً لمؤسسة "هريتيج" (Heritage Foundation): فقد جاءت إيران في المرتبة 161 من بين 169 دولة تتمتع بالحريات الاقتصادية، كحرية انتقال رؤوس الأموال وفرص الاستثمار في البلاد. [41]

وعلى الرغم مما تواجهه إيران من عقوبات اقتصادية وعزلة دولية؛ فإن النظام لا يزال يصر على تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية السنوية لتطوير المنظومات الصاروخية ومشاريع تخصيب

41 Antony H. Cordesman and Abdullah Toukan, “US, Gulf and Israeli Perspectives of the Threat from Iran II”, Centre for Strategic and International Studies, Washington DC, January 2011.

اليورانيوم، فضلاً عن تمويل الجماعات السياسية والميليشيات العسكرية والخلايا الأمنية التابعة له في الخارج، حيث يبلغ التمويل الإيراني لحزب الله في لبنان 200 مليون دولار في السنة، إضافة إلى نحو 300 مليون دولار دفعت للحزب عقب مواجهته مع إسرائيل عام 2006، ومنذ عام 2006 تمول إيران حكومة حماس في قطاع غزة بمعدل 100 مليون دولارسنوياً، كما تدفع نحو 3 ملايين دولار سنوياً لميليشيات مسلحة تتبع لها في العراق، فضلاً عن المراكز التي يديرها فيلق القدس لتدريب عناصر الميليشيات المسلحة، وشحنات الأسلحة والمنظومات الصاروخية التي ترسلها إيران لحلفائها.[42]

وفي دراسته حول الأسس النظرية لسياسة إيران الخارجية، لاحظ "مهدي نيا" (Mahdi Nia) أن تغير المواقف الدولية لم يؤثر على سياسة طهران، فعلى الرغم من مراوحة المواقف الغربية بين سياسات الردع والترغيب؛ إلا أن المواقف الإيرانية حافظت على خطابها الثوري منذ عام 1979، وباستثناء بعض مراحل الانفتاح الجزئي، إلا أن نظام طهران قد حافظ على سماته العامة دون تغيير يذكر. وبناءً على ذلك فإن التحليل الواقعي للسياسة الخارجية الإيرانية لا يقدم تفسيراً لظاهرة إهدار موارد البلاد وثرواتها الطبيعية في السعي إلى امتلاك القدرات العسكرية الصاروخية والنووية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية عبر شبكات أمنية وأدوات إعلامية تستهلك الميزانية الإيرانية وتزيد من معاناة الشعب الإيراني.

ولتقديم تفسير بديل؛ رأى "نيا" (Nia) أن نظرية "البناء الكلي" (holistic constructive approach) القائمة على التحليل الإيديولوجي هي أفضل صيغة لفهم المواقف الخارجية الإيرانية، باعتبار أنها تقوم على منظومة فكرية تشخص المصلحة الوطنية للبلاد وفق فهمها لمبادئ كلية قائمة على: مسؤولية القيادة في مقاومة الأطماع الخارجية، وصيانة استقلال البلاد، وحماية القومية الفارسية، ومواجهة القوى المعادية، ونشر مذهبها الرسمي في الخارج.

وتمثل هذه المبادئ المنطلقات الفكرية للسياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، وتغذي بدورها حالة الريبة من القوى الخارجية والعداء تجاهها، مما يجعل نظام الثورة أسير هواجس أمنية لم ينجح حتى الآن في التحرر منها. [43]
إلا أن تسارع الأحداث يؤذن بتحولات كبيرة في بنية النظام الإيراني، مما يفرض على دول الخليج المبادرة إلى تبني إستراتيجية أمنية جديدة تهدف إلى حيازة عناصر القوة من خلال إدخال لاعبين جدد كحلفاء لها، وأن تعمل في الوقت نفسه على تغيير تركيبة اللعبة من خلال تحييد أحد طرفيها.

42 U.S Department of State, “State Sponsors of Terrorism”, April 30, 2009.

43 Mahdi M. Nia, “Holistic Constructivism: A Theoretical Approach to Understanding Iran’s Foreign Policy”, Perceptions, Journal of International Affairs, vol. xv, no. 12-, Spring-Summer 2010. pp. 141-.

رابعاً: المعادلة الأمنية الراهنة في الخليج العربي

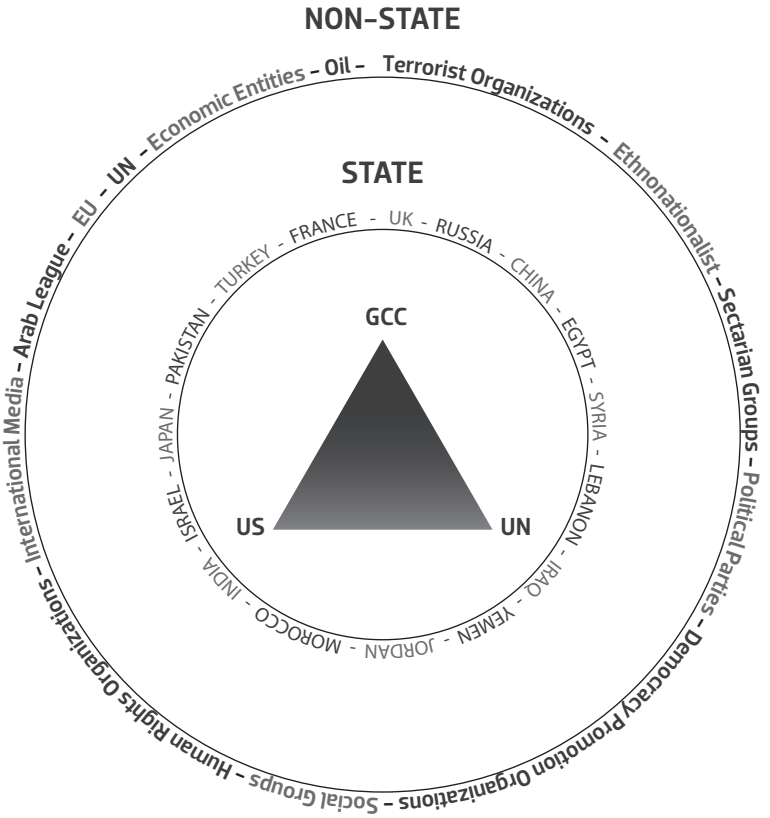

المعادلة الأمنية الراهنة في الخليج العربي

أدت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي إلى إحداث متغيرات في الأسس التي قامت عليها إستراتيجيات كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية في السنوات العشر الماضية، مما يتيح لدول مجلس التعاون الفرصة لمراجعة إستراتيجيتها الأمنية حتى تتمكن من التحرك في نطاق المثلث الاستراتيجي للتوصل إلى نقطة قريبة من المحور.

ولذلك فإنه يتعين على دول المجلس ألا تقتصر في تعاملها مع التحولات الكبرى على تبني السياسات التي اتبعتها منذ نشأة المجلس عام 1981، بل ينبغي أن تستحدث وسائل جديدة للمحافظة على الأمن الإقليمي وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الجمهورية الإيرانية التي لا تؤمن بمفهوم التعاون، بل تطمح إلى الهيمنة وتوسيع النفوذ.

وعلى الصعيد نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تعيد دراسة آليات تعاملها مع حلفائها في الشرق الأوسط، وتراجع إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية وفقاً للمتغيرات الجديدة في المنطقة.

إن دول الخليج العربية تقف اليوم أمام تحولات عميقة تفرض عليها تطوير إستراتيجياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل أن يُفرض عليها التغيير من قبل قوى خارجية تحاول تغيير الأوضاع لصالحها من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس أو التأثير على القوى المجتمعية فيها والعمل على إحداث خلل في بنيتها، وإذا لم تتعامل دول المجلس مع هذه التدخلات بوعي واحتراف فإن القوى الأخرى ستلجئها حتماً إلى لعبة صفرية المجموع.

وتكمن الخطورة في أن هذه التدخلات في نطاق صراع النفوذ قد تخرج أطراف المثلث الاستراتيجي من مسارها ضمن ضبط مصالح كل طرف، خاصة إذا فقد بعض اللاعبين سيطرتهم على أطراف اللعبة، وقد يؤدي ذلك إلى اندلاع الفوضى السياسية إذا عجزت هذه الأطراف عن تحصين نفسها من خلال حيازة مصادر القوة وأدواتها.

وقد أثبتت القرائن التاريخية أن الدول الغربية قد تلجأ في مراحل حاسمة من التاريخ إلى إحداث تغييرات جذرية في سياساتها بهدف التعامل مع التحديات الجديدة التي يفرضها تطور الأحداث، ويمكن التدليل على ذلك من خلال استقراء نماذج من التاريخ الحديث، ومن أبرز هذه النماذج التغير الكبير والمفاجئ الذي استحدثته بريطانيا في تعاملها مع الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين.

ويمكن القول بأن المعادلة الجديدة تتركز اليوم حول إيران، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمنع نظام طهران من التحول إلى دولة نووية، في حين تقدم كل من الصين وروسيا الدعم السياسي لطهران بهدف المحافظة عليها كحائط في وجه حلف شمال الأطلسي ومشاريعه في مد شبكات الدرع الصاروخية في منطقة "أوراسيا" بأسرها.

وتكمن الخطورة في إمكانية اندفاع الولايات المتحدة وحلفائها للبدء في عملية عسكرية مفاجئة، أو محاولة إيران وحلفائها التصرف وفق حسابات خاطئة في منطقة الخليج العربي الحيوية والبالغة الحساسية، وقد يؤدي ذلك إلى اندلاع مواجهة عسكرية قد تكون عواقبها وخيمة نتيجة لحسابات غير دقيقة، أو التعامل مع المسألة وفق مصالح جزئية دون القدرة على قياس ردود الفعل بدقة.

وتقوم هذه الحسابات على اعتبار أن نظام طهران سيواصل السعي إلى امتلاك سلاح نووي مهما كلفه ذلك، لكن بعض المحللين الاستراتيجيين يرون أن التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة من قبل إيران لا يكمن في سعيها لحيازة سلاح نووي فحسب؛ بل في رغبتها الجامحة لتحقيق الهيمنة بدلاً من الانخراط في تفاهمات إقليمية تقوم على التعاون وتحقيق الأمن المشترك.[44]

44 George Friedman (2012) Iran's Strategy, Geopolitical Weekly, Stratfor, April 10th 2012.

ولا تقتصر مشكلة إيران على رغبة قادتها في لعب دور إقليمي مهيمن فحسب؛ وإنما تكمن المعضلة الأكبر في أن تركيبة نظامها لا تسمح لها بالدخول في تفاهمات إقليمية وذلك بسبب البون الشاسع في الفكر السياسي والاستراتيجي الإقليمي والدولي والنموذج السياسي والاجتماعي الإيراني.

وفي خضم الأحداث المتسارعة تثور أسئلة كثيرة حول المعطيات الجديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

وهل يمكن أن تحاول واشنطن تغيير قواعد اللعبة من خلال التوصل إلى تفاهمات إستراتيجية مع إيران وفق صيغة جديدة من التنسيق الذي قام بينهما في غزو أفغانستان (2001) والعراق (2003)؟

وهل تستجيب الإدارة الأمريكية للضغوط الاقتصادية، فتلجأ إلى تخفيف التزاماتها الأمنية وإنفاقها العسكري من خلال الاتفاق مع قوى جديدة في المنطقة للتأسيس لمنظومة قد لا تصب في مصلحة حلفائها التقليديين؟

وعلى الرغم من حدة المتغيرات، إلا أنه لا بد من التأكيد على أن إستراتيجية دول مجلس التعاون يجب أن تنطلق من مفاهيم متطورة تتناسب مع التغييرات الاستراتيجية الراهنة بهدف توثيق التعاون الذي قام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، بل يجب البناء على هذه العلاقات والبحث عن نقاط الالتقاء والتعاون مع هذه الدول في مواجهة المخاطر والتحديات المشتركة.

ويمكن تحليل الخيارات المتاحة لدول الخليج العربية في تحسين موقفها الإقليمي، وقدرتها على إدماج جميع العناصر الفاعلة في المعادلة الأمنية من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أ- المحور الأول: المثلث الاستراتيجي (Strategic Triangle)

على الرغم من التفوق العسكري الأمريكي، وتطور المنظومات الصاروخية والبحرية الإيرانية، فإن دول الخليج العربية لا تزال قادرة على القيام بدور أكبر في المثلث الاستراتيجي ، فالمقياس الحقيقي للتفوق في المعادلة الأمنية لا يقوم على القوة بالضرورة، وإنما يقوم على قدرة أحد الأطراف على فرض سياسة إقليمية تخدم مصلحته، ولا تتعارض بالضرورة مع مصالح الأطراف الأخرى؛ إذ يتمثل الهدف الرئيس للتواجد العسكري الأمريكي في تأمين احتياجاتها واحتياجات حلفائها في الغرب وفي اليابان من موارد الطاقة، والمحافظة على أمن الممرات المائية وانسياب الحركة الملاحية بمضيق هرمز ضمن إستراتيجية أمنية للإمساك بالمفاصل الملاحية الحيوية التي تؤثر على مصالحها حول العالم.

وفي المقابل تسعى الجمهورية الإيرانية إلى تحقيق الاعتراف بها كقوة إقليمية قادرة على حفظ أمن الخليج العربي، وتحاول تعزيز أمنها من خلال تطوير برامج تصنيع عسكري ونووي، ومد نفوذها في الشرق الأوسط عبر تشكيل شبكات سياسية وأمنية وعسكرية تابعة لها.

وكانت ملامح تشكل إستراتيجية غربية جديدة تجاه منطقة الخليج العربي قد بدأت تظهر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي لدى غزو نظام صدام حسين للكويت عام 1991، وما أعقبها من توجهات لدعم قوى معارضة في دول الخليج العربي، حيث حظيت المعارضة المتشددة في البحرين عام 1994 بدعم وتعاطف بعض الجهات في الغرب، وتعززت برامج دعم القوى المتشددة التي ترغب في إحداث تغييرات جذرية في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما أعقبها من حملات عسكرية أمريكية لاحتلال أفغانستان (2001) والعراق (2003)، ومعارضة دول مجلس التعاون لتلك العمليات العسكرية مما أدى إلى إحداث شرخ إستراتيجي في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من التأثير السلبي للأحداث التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق؛ فإن هذا التوتر في العلاقات لم يتحول إلى حالة من الجفاء، ولم يؤثر بصورة بالغة على علاقات التعاون العسكري مع واشنطن، إذ لا تزال دول مجلس التعاون قادرة على امتلاك زمام المبادرة السياسية في التأثير على طرفي المثلث عبر تكثيف جهودها في استثمار تحالفها مع الإدارة الأمريكية من جهة، وتحقيق التوازن العسكري مع إيران من جهة أخرى، كما أنها لا تزال تتبوأ مركز الصدارة على الصعيد الاقتصادي.

وبالإضافة إلى الهيمنة الاقتصادية لدول مجلس التعاون؛ فإن إلقاء نظرة متمعنة على الجغرافيا السياسية من أواسط آسيا؛ بدءاً بأذربيجان وتركمانستان وأفغانستان باتجاه الخليج العربي باعتباره قلب المنطقة الحيوية للإستراتيجية الأمريكية، ستشير بوضوح إلى وجود طوق إستراتيجي يتمثل في تشكيل حزام عسكري واقتصادي محكم يحيط بإيران من جميع الجهات.

ولا شك في أن استمرار هذا الانتشار العسكري الكبير يشكل عبئاً على الميزانية الأمريكية، ويمكن أن يؤدي بالتدريج إلى تفوق بعض القوى الآسيوية عليها في مجالي التجارة والتطوير الاقتصادي، ففي بعض الحالات السابقة لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إغلاق بعض قواعدها العسكرية في الداخل، وقد تلجئها الضغوط الاقتصادية إلى اتخاذ إجراءات مماثلة تجاه بعض قواعدها العسكرية في الخارج ضمن متغيرات في إستراتيجيتها الأمنية العامة.

ولذلك فإنه لا بد لدول المجلس أن تعمل على تحقيق إستراتيجية خليجية مشتركة من خلال تبني مفهوم أمني جديد (strategic concept) لا يتعارض مع المصالح الأمريكية، ولا يجعل هذه الدول في المقابل تبعاً للهيمنة الأمريكية، إذ يجب أن يقوم التعاون بين القوى الفاعلة في المنطقة على أساس التعاون والتكامل وليس على أساس العلاقات النمطية القائمة على هيمنة قوة رئيسة، وتبعية الدول الأخرى لها (client-patron relationship)، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعاون دول المجلس على تشكيل بيئة جديدة للأمن الإقليمي الشامل.

ويتعين على دول المجلس تطوير علاقات التعاون التي أثمرت في تحقيق قدر جيد من التوازن العسكري في المنطقة بحيث أصبحت قدرات دول الخليج العربية متفوقة على إيران في الحروب التقليدية، إذ تمتلك القوات الجوية لدول الخليج العربية مجتمعة 627 طائرة، مقابل 319 مقاتلة إيرانية، و316 مروحية مقاتلة مقابل 95 مروحية إيرانية، و22 سفينة حربية مقابل 17 سفينة إيرانية،

و1656 دبابة مقابل 1613 دبابة إيرانية، وبالإضافة إلى الهيمنة العددية؛ فإن التفوق التقني والنوعي لدى دول الخليج العربي يحقق لها قدراً كبيراً من التوازن في القوى.[45]

ولا شك في أن دول المجلس قد قطعت شوطاً في ترسيخ التعاون العسكري والأمني فيما بينها وفق الاستراتيجية الدفاعية الشاملة التي تم اعتمادها في قمة الكويت عام 2009، وعملت على تعزيز مفهوم الأمن الجماعي (collective security)، وذلك من خلال ربط مراكز عمليات القوى الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلياً، وربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات موحدة، فضلاً عن تعزيز قدرات الدفاع الجوي بمختلف أنظمة الدفاع الصاروخية، إضافة إلى تأسيس مركز إقليمي بحري عسكري مشترك تناط به مسؤوليات متعددة تتعلق بأمن البحار، والبيئة البحرية، والمرور الحر، وإنقاذ السفن، والتعامل مع الكوارث، وكل ما يتعلق بأمن الملاحة في الخليج العربي.

أما بالنسبة للتهديد الصاروخي الإيراني فإن دول الخليج العربية تمتلك أنظمة دفاعية متطورة، لكنها بحاجة إلى التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل منظومة صاروخية متطورة، وللحد من طموحات إيران النووية، إذ تشترك هذه الدول في شعورها بالقلق من أنشطة إيران في تخصيب اليورانيوم، خاصة وأنها قد تجاوزت جميع المعايير السلمية المقرة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخالفت جميع قرارات مجلس الأمن، ويمكن لدول المجلس أن تتعاون مع القوى ذات الصلة للحد من تهديدات البرنامج النووي الإيراني وفق الخيارات الستة المتاحة وهي: [46]

1- الديبلوماسية والحوار: محاولة إقناع إيران بالتخلي عن برامج التخصيب طواعية وبصورة سلمية.

2- الحوافز: تعرض الدول الكبرى على إيران ضمانات أمنية، وميزات تجارية وتسهيلات اقتصادية في حالة التخلي عن برامج التخصيب.

3- الاحتواء: اتخاذ إجراءات دفاعية بهدف منع إيران من تطوير أسلحة الدمار الشامل، وتوفير الأسلحة الدفاعية والصاروخية لدول الخليج العربية لمواجهة الخطر الإيراني.

4- العقوبات الاقتصادية: ممارسة ضغوط اقتصادية على إيران لدفعها إلى التخلي عن برنامجها النووي، والحد من قدرتها على اقتناء تقنيات التخصيب وتصنيع أسلحة الدمار الشامل.

5- الردع: زيادة حجم المخاطر العسكرية في مواجهة إيران لردعها عن الاستمرار في تطوير برامجها الصاروخية والنووية التي تهدد أمن المنطقة بأسرها.

---

45 Abdullah Toukan and Antony H. Cordesman, "The Iranian Nuclear Challenge, GCC Security, Risk Assessment, and US Extended Deterrence", (Centre for Strategic Studies, Washington D.C. February 1, 2011).

46 تمتلك إيران أسلحة كيميائية وبيولوجية، ولديها برامج لتطوير منظومة صواريخ سكود، تشمل: "فجر" و"فاتح" و"غدير" و"نزيت" و"عقاب" و"سجيل" و"شهاب" (1-3)، و"شاهين" (1-2)، و"زلزال" (1-2)، ويبلغ مدى أقصاها 2500-3000كم، وتطور برنامجاً نووياً في 6 مواقع رئيسة هي: آرك، وأصفهان، وبوشهر، وطهران، وقم، ونطنز، في حين لا تمتلك دول الخليج العربية أي من هذه الأسلحة أو تقنيات تخصيب اليورانيوم.

6- الدفاع: تطوير منظومات الدفاع الجوي، والدفاع الصاروخي، وأنشطة مكافحة الإرهاب، والعمليات الاستخباراتية، والدفاع المدني، لمواجهة عدوان إيراني محتمل.

ولا بد من التأكيد على أن أزمة الملف النووي الإيراني ومشاكل إيران في المنطقة لن تستمر إلى ما لا نهاية، فلا بد أن تأتي مرحلة تحسم فيها هذه المسألة بطريقة قد لا نتمكن من معرفة ملامحها في الوقت الحالي، إلا أنها قد تأتي عبر متغيرات داخلية أو تدخل خارجي أو من العاملين معاً.

وفي هذه الأثناء يتعين على دول مجلس التعاون أن تعمل على معالجة إشكالية فقدان العمق الاستراتيجي (strategic depth)، الأمر الذي يهدد ثرواتها الاقتصادية وبنيتها التحتية نتيجة لمحدودية مساحتها.

إلا أنه لا بد من التنبيه إلى أن التعاون الاستراتيجي والعسكري بين دول المجلس وأمريكا يجب أن يقوم على مفهوم إستراتيجي متكامل (strategic concept) تتبناها دول مجلس التعاون بحيث تكون الاستراتيجية الأمريكية جزءاً من الاستراتيجية الخليجية وليست إستراتيجية ترتكز على الأمن من مفهوم أمريكي فحسب.

ولا بد من بذل المزيد من الجهود لبحث وسائل الحد من تهديد الشبكات الإرهابية الإيرانية التي تستخدم لزعزعة أمن المنطقة، والتي تتضمن مليشيات: حزب الله، وفيلق القدس، وشبكات تجسس واستخبارات، ورجال دين ومسؤولي حوزات في الخارج، وشركات تمويل.

وفي مواجهة هذه الشبكة الممتدة؛ يتعين على دول الخليج العربية أن تضع إستراتيجية أمنية شاملة تحافظ على أمنها الاجتماعي والثقافي، وذلك من خلال الاستفادة من عناصر القوة المتوفرة لديها، وتسخير العناصر الفاعلة على صعيد الدول والأطراف غير التابعة للدول.

ب- المحور الثاني: الدول الفاعلة (State Actors)

شهدت السنوات الخمس الماضية نشاطاً ديبلوماسياً مكثفاً لدول الخليج العربية بهدف إنشاء تحالفات مع دول إسلامية حليفة كباكستان، وتركيا، وماليزيا، إضافة إلى السعي لتعزيز التعاون العربي وخاصة مع مصر والأردن والمغرب، في حين نجحت الديبلوماسية الخليجية في الوصول إلى حل لأزمة اليمن، وتسعى إلى الحد من مهددات الأزمات السياسية التي تعصف بكل من سوريا والعراق، وقد أثبتت الديبلوماسية الخليجية في الأشهر الماضية قدرتها على التوصل إلى رؤية موحدة للتعامل مع الأزمات الإقليمية، ونجاحها في التعامل مع المنظمات الدولية لإبرام اتفاقيات تعترف بها الدول الكبرى والمجتمع الدولي.

أما على الصعيد الدولي، فإن دول أوروبا الغربية تمثل ركيزة مهمة من ركائز الاستراتيجية الأمنية في المنطقة، وعلى رأسها بريطانيا التي لا تزال تحتفظ بقدر لا يستهان به من النفوذ السياسي والتواجد العسكري، وكذلك فرنسا التي تسعى إلى توسيع دائرة نفوذها الإقليمي، ويظهر ذلك من خلال توقيع إتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما يتعين على دول مجلس التعاون أن ترسم إستراتيجيتها الأمنية على الصعيد الخارجي من خلال استقطاب روسيا التي تحرص على إقامة علاقات أكثر عمقاً مع بعض دول المنطقة، والتعاون معها في المحافظة على أسعار النفط، وكذلك الحال بالنسبة للصين التي نجحت في إقامة علاقات تبادل تجارية واسعة مع دول المجلس.

وبناء على ذلك التعاون فإن دول مجلس التعاون تستطيع رسم سياسة تعزز فرص التعاون وتتفهم مصادر القلق عند الدول الآسيوية الكبرى، وذلك من خلال استخدام التبادل التجاري مع روسيا والصين والهند واليابان بهدف التوصل إلى تفاهمات مشتركة للحد من التهديد الإيراني، وتحييد دورها السلبي الذي يعود بالضرر على جميع دول المنطقة.

ج-المحور الثالث: القوى الفاعلة خارج إطار الدول (Non State Actors)

تمثل التحديات القادمة من جهة القوى غير التابعة للدول خطراً كبيراً على الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج العربية، وهي جماعات تمتلك هوية مستقلة وتعمل في إطار منفصل عن نشاط الدولة، ويصنفها بعض فقهاء العلوم السياسية ضمن سياق الحركات الاجتماعية (Social Movements)، ومن أبرزها: الجماعات المتطرفة، والمجموعات العرقية والمذهبية المنظمة، والجماعات السياسيّة العابرة للحدود.

وقد أصبح لهذه العناصر الفاعلة دور لا يستهان به في العالم العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تطور نفوذها وازداد تأثيرها في السياسات الإقليمية والدولية على نحو غير مسبوق، واستقطبت هذه الظاهرة اهتمام عدد من الباحثين الغربيين الذين تناولوا ظروف نشأة هذه القوى والمشكلات التي ارتبطت بظهورها، مثل إشكاليات: الشرعية، ونمط العلاقة مع الدولة، وتأثير هذه المجموعات على العلاقات الدولية وعلى منظومات الأمن الإقليمي.[47]

ويمكن الحديث عن أنماط مختلفة من هذه القوى منها: العناصر الفاعلة "التقليدية" كالمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات.

وبرزت في الآونة الأخيرة عناصر فاعلة "جديدة" من المجموعات التي تتمتع بالاستقلال التام عن تمويل الحكومة المركزية، وتتبنى سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدول التي تنتمي إليها، وكشف تطور الأحداث السياسية في العالم العربي أن هذه القوى الفاعلة الجديدة تتسم بالديناميكية والتحول بناء على ثلاثة محاور رئيسية:

47 انظر على سبيل المثال:
Gustaaf Geeraerts, “Analyzing Non-State Actors in World Politics”, Pole Papers Series (Issued by Vrije Universiteit Brussels), Vol. 1, No. 4, October 1995. Gregory Gause, “Outside the Law: Arab States and Competitors to their Authority”, The Nation 17th Dec. 2009. Julie C. Herick, “Non-State Actors: A Comparative Analysis of Change and Developments within Hamas and Hezbollah, in Bahgat Korany (ed.). The Changing Middle East: A New Look at Regional Dynamics, (Cairo: AUC Press, 2010), pp. 183186-.

- مستوى النشاط
- محددات عناصر القوة
- طبيعة العلاقة مع الدولة

فهناك عناصر فاعلة ينحصر نشاطها في دولة واحدة، مثل الجماعات السياسية ومجموعات الضغط، وهناك قوى فاعلة عابرة للحدود، ويمكن تصنيف العديد منها على أنها قوى فاعلة مسلحة (Armed non-state Actors)، وقوى فاعلة تنتهج العنف (violent non-state Actors) وتتبنى برامج سياسية تهدف إلى هدم الدول التي تعمل على أراضيها بهدف إقامة دولة أخرى بديلة، وذلك من خلال امتلاك عناصر القوة متمثلة في الأسلحة المتطورة والميليشيات المنظمة غير المندمجة مع مؤسسات الدولة الرسمية كالشرطة، والجيش النظامي، والقوات الخاصة التابعة للدولة.[48]

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الشبكات التي ظهرت في مطلع ثمانينيات القرن العشرين في الخليج العربي من المعارضين الذين انضووا تحت لواء التيار الرسالي والمرجعية الشيرازية، وأعلنوا عن تأسيس تنظيمات راديكالية عابرة للحدود تتبنى العنف منهجاً لتحقيق أهدافها، ومنها: "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" التي كانت تمثل الجناح العسكري للتيار الرسالي في البحرين، و"حركة الشهداء الإسلامية"، و"حركة الخلايا الثورية"، و"حركة الوحدة الإسلامية"، وتميزت هذه المرحلة بتصاعد وتيرة العمل الشيعي المسلح حيث ظهرت في العراق: "منظمة العمل الإسلامي"، وفي السعودية: "منظمة الثورة الإسلامية" التي تبنت أعمال عنف مسلحة ضد رجال الأمن في موسم الحج بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 1980.

ثم نشطت هذه المجموعات في تهريب أسلحة إلى البحرين للقيام بأعمال عنف انكشف مخططها في ديسمبر 1981 واعتقل جميع كوادرها، وحوكم 73 منهم بتهمة محاولة قلب النظام، وكانوا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، مما يؤكد وجود الخلايا العابرة للحدود في الخليج العربي والتي اتضح دورها بصورة أكبر في سلسلة التفجيرات التي شنتها في الكويت عام 1983، وأظهرت التحقيقات تورط 25 متشدداً من كوادر هذه الحركة ينتمون إلى جنسيات مختلفة.[49]

كما ظهر في منتصف تسعينيات القرن العشرين مجموعات أخرى من تنظيمات العنف السياسي كفروع لتنظيم القاعدة، ونسبت إلى هذه التنظيمات سلسلة عمليات إرهابية؛ كاستهداف رئاسة الحرس الوطني بالرياض عام 1995، ومهاجمة مجمعات سكنية في العاصمة السعودية عام 2003، وأخذت هذه المجموعات في توسيع إطار عملياتها حيث شهد اليمن منذ صيف 2007 وخلال عام 2008 سلسلة من الهجمات التي استهدفت مباني دبلوماسية ومنشآت نفطية وسياحا أجانب. وكان الهجوم الأكثر دموية لهذه المجموعات هو استهداف السفارة الأمريكية في سبتمبر 2008 والذي أسفر عن مقتل 19 شخصًا من بينهم سبعة مهاجمين، وفي عام 2009 تم الكشف عن مخطط لتنظيم القاعدة كان يهدف إلى تنفيذ 12

48 إيمان أحمد رجب، "اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012. ص.ص 34-47.

49 Katerina Dalacoura, “Islamist Movements as Non-state Actors and their Relevance to International Relations”, in Daphne Josselin and William Wallace (ed.), Non State Actors in World Politics. (New York: Palgrave, 2001)

عملاً إرهابياً على المنشآت النفطية، كما نجحت الأجهزة الأمنية في الكشف عن مخططات للقيام بعمليات إرهابية بالبحرين في ديسمبر 2008، وكذلك في الكويت في شهر يوليو 2009.

وقد نجحت هذه المجموعات في تطوير بنيتها التنظيمية؛ حيث أعلنت في شهر يناير 2009 عن اندماج تنظيمي القاعدة في اليمن والسعودية في قيادة واحدة تحت مسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، وتبنى هذا التنظيم بعد الاندماج الهجوم الذي تم من خلاله قتل أربعة سياح من كوريا الجنوبية في اليمن في 5 مارس 2009.

وتبنى هذا التنظيم عمليات أخرى تمثلت في محاولة استهداف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية بالمملكة العربية السعودية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز في السابع والعشرين من أغسطس 2009.

وبالإضافة إلى هذه المجموعات؛ فقد شهدت الأشهر الماضية ظهور جيل ثالث من القوى الفاعلة خارج إطار الدول، والتي اصطلح على تسميتها: "الفاعلون الافتراضيون"، وهي مجموعات منظمة لكنها لا تعمل عبر هيكل واضح، بل تنشط من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وتتحالف مع قوى خارجية تقدم لها النصح في تحديد سبل المواجهة مع الدولة، وآليات التصعيد المنظم، واستهداف الأجهزة الأمنية، دون وجود رابط واضح بين هذه القوى.[50]

وقد عززت مظاهر العولمة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي تأثير هذه العناصر وقدرتها على التعاون مع منظمات دعم الديمقراطية الغربية، والمؤسسات الاجتماعية الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام الخارجية. كما أسهم غياب سياسة واضحة لدى دول المجلس للتعامل مع هذه العناصر إلى تحولها من مؤثرات إيجابية إلى أدوات تستخدمها شبكات خارجية منظمة بهدف زعزعة أمن هذه الدول واستقرارها.

ولعل الظاهرة الأبرز في مرحلة الثورات العربية هي سعي هذه المجموعات لكسب الشرعية والاعتراف الدولي بغض النظر عن التطرف الذي تتبناه ومستوى العنف الذي تمارسه.

وبالفعل فقد أخذت هذه المجموعات تكتسب صفة الشرعية في بعض الدول العربية باعتبارها شريكاً مهماً في عملية إعادة بناء الدولة واحتواء الصراعات، حيث يمارس "جيش المهدي" في العراق دوراً في الحفاظ على الأمن في مدينة الصدر، ويتولى "حزب الله" في لبنان إدارة الشؤون الأمنية في الضاحية الجنوبية لبيروت، وفي الوقت نفسه تنادي بعض الجهات الغربية إلى الاعتراف بدور سياسي للمجموعات المتطرفة في الخليج العربي بغض النظر عن الخط الراديكالي المتشدد الذي تسير عليه هذه القوى.

50 إيمان رجب، "اللاعبون الجدد"، مرجع سابق، ص 39.

ويؤكد ذلك على ضرورة أن تعمل دول الخليج العربية على وضع إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذه القوى التي تمثل تهديداً لأمنها واستقرارها، وذلك من خلال التأسيس لمشروع ثقافي يحد من خطر إيديولوجيات التطرف الديني، والتعصب المذهبي، ويعالج مشكلات الشباب ويستوعبهم في إطار الهوية الوطنية والانتماء، ويتبنى سياسة خارجية تحسن التعامل مع المنظمات الاقتصادية والسياسية الدولية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية الشاملة والتعاون معها على حل الأزمات الإقليمية بالوسائل السلمية المتاحة.

خاتمة

دفعت التطورات السياسية في العالم العربي بدول مجلس التعاون إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون فيما بينها، ومواجهة المخاطر المشتركة بسياسات شاملة وموحدة، وعلى الرغم من أن بوادر تلك السياسة قد ظهرت منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 فإن تزايد المخاطر على أمن هذه الدول قد دفع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عام 2011 للدعوة إلى تأسيس اتحاد بين دول المجلس لمواجهة الأخطار التي تواجهها.

ويمكن تحديد آليات التعامل مع مختلف مهددات الأمن المحلي والإقليمي لدول الخليج العربية فيما يلي:

1. حيازة عناصر القوة ووسائل المبادرة للتحول من موقع "الجناح" (wing) إلى موقع أقرب إلى "المركز" (pivot) في المعادلة الاستراتيجية في المنطقة، وذلك من خلال الاستفادة من تحولات الوضع الإقليمي والعالمي.

2. العمل على تكوين بيئة تساعد على تعزيز الأمن الإقليمي، من خلال تبني إستراتيجية شاملة تتعامل مع القوى الفاعلة للمحافظة على مصالحها وتحييد عوامل التهديد الإيرانية، والحد من طموحاتها النووية، والاستعداد للتحاور مع إيران لبناء آليات الثقة التي تحطمت على صخرة المواقف الإيرانية المتشددة تجاه دول مجلس التعاون، وضرورة أن يكون لدول المجلس دور في المفاوضات الجارية بين القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة، خاصة في المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني والترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي.

3. الاستفادة من قيام أمريكا بمراجعة دورها في المنطقة والعالم بعد تراجعها في عدة مجالات، أبرزها التراجع الاقتصادي، وذلك بهدف تأسيس نمط جديد من العلاقة بين واشنطن ودول المجلس تقوم على التكافؤ والتعاون بدلاً من الهيمنة والنفوذ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى الصاعدة لإدارة اللعبة.

4. الاستفادة من المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لتبني مجموعة مبادرات سياسية تخدم أمن دول مجلس التعاون واستقرارها.

5. تكثيف الحوار المنفتح مع الأقليات المذهبية في دول الخليج العربية، وتشجيعها على الانخراط في سياسات إصلاحية لمواجهة مد المنظمات المتطرفة العابرة للحدود، وإقناعها بنبذ الفكر المتشدد الذي تتبناه هذه المنظمات، والانخراط في النسيج السياسي الوطني من منطلقات المصالح الوطنية.

6. تشكيل إستراتيجية إعلامية لتنفيذ هذه السياسات والتسويق لها على غرار النمطين الأمريكي والإيراني اللذين يستفيدان من الحملات الإعلامية لدعم سياساتهما في المنطقة.

المراجع

1. Nafeez Mosaddeq Ahmed. **Behind the War on Terror: Western Secret Strategy and the Struggle for Iraq.** (New Society Publishers, 2003).

2. Mohammed Ayoob, **Regional Security in the Third World**, (Westview Press, Colorado, 1986).

3. Peter Baker, “Charting Pentagon’s New Course”, International Herald Tribune, October 25, 2011.

4. Steven J. Brams, **Game Theory and the Humanities**, (MIT Press, Cambridge, 2011).

5. Daniel Byman, **Iran’s Security Policy in the Post-Revolutionary Era**. (RAND, CA. 2001).

6. Kristen Chick, “How Arms Deals are Shaping the Mideast”, **Christian Science Monitor**, 6th October 2010.

7. Antony H. Cordesman, **Iran’s Military Forces and War fighting Capabilities: The Threat in the Northern Gulf**, (Praeger, 2007).

8. ___ , and Abdullah Toukan, “US, Gulf and Israeli Perspectives of the Threat from Iran II”, Centre for Strategic and International Studies, Washington DC, January 2011.

9. Katerina Dalacoura, “Islamist Movements as Non-state Actors and their Relevance to International Relations”, in Daphne Josselin and William Wallace (ed.), **Non State Actors in World Politics**. (New York: Palgrave, 2001)

10. Hrair R. Dekmejian and Hovann H. Simonian, Troubled Waters of the **Geopolitics of the Caspian Region**, (Tauris, London 2001).

11. Lowell Dittmer, “The Strategic Triangle”, in; Klaus Knorr, **Power Strategy and Security**, (Princeton University Press, 1983).

12. Larry Everest, **Oil, Power and Empire**. (Monroe, ME: Common Courage Press, 2004).

13. George Friedman (2012) **Iran's Strategy**, Geopolitical Weekly, Stratfor, April 10th 2012.

14. Gregory Gause, "Outside the Law: Arab States and Competitors to their Authority", The Nation 17th Dec. 2009.

15. Gustaaf Geeraerts, "Analyzing Non-State Actors in World Politics", Pole Papers Series (Issued by Vrije Universiteit Brussels), Vol. 1, No. 4, October 1995.

16. John C. Harsanyi, "Game Theory and the Analysis of International Conflict", in; James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy**, (Free Press, NY. 1969).

17. Julie C. Herick, "Non-State Actors: A Comparative Analysis of Change and Developments within Hamas and Hezbollah", in Bahgat Korany (ed.). **The Changing Middle East: A New Look at Regional Dynamics**, (Cairo: AUC Press, 2010).

18. James L. Jones, **Iranian Security Policies at the Crossroads**, (The Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, UAE 2003).

19. Mustafa Kibaroglu, "Good for the Shah, Banned for the Mullahs: The West and Iran's Quest for Nuclear Power". In Middle East Journal, Vol. 60, no. 2, Spring 2006.

20. Michael Knights, editor, **Operation Iraqi Freedom and the New Iraq: Insights and Forecast,** (The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC, 2004).

21. ____, **Cradle of Conflict: Iraq and the Birth of Modern U.S. Military Power**. (Naval Institute Press, Annapolis, MD 2005).

22. ____, **Troubled Waters: Future U.S. Security Assistance in the Persian Gulf**. (The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC. 2006).

23. Michael Kraig, “Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf: Building a Stable Coalition for Conflict Management”, Airlie Conference, (The Stanley Foundation, Muscatine, Ioa, June 2004).

24. Matteo Legrenzi, **The GCC and the International Relations of the Gulf: Diplomacy Security and Economic Coordination in a changing Middle East**, (Tauris, London 2011).

25. Laurence Louer, **Transnational; Shia Politics: religious and Political Networks in the Gulf,** (Columbia University Press, 2009).

26. Jeffrey R. Macris, **The Politics and Security of the Gulf: Anglo-American Hegemony and the Shaping of a Region**, (Routledge, London 2010).

27. Joseph McMillan, Richard Sokolsky and Andrew C. Winner, “Toward a New Regional Security Architecture”, The Washington Quarterly, Vol. 26, No. 3, Summer 2003.

28. Benjamin Miller, States, Nations, and the Great Powers, (Cambridge Studies in International Relations, 2007).

29. Mahdi M. Nia, “Holistic Constructivism: A Theoretical Approach to Understanding Iran’s Foreign Policy”, Perceptions, Journal of International Affairs, vol. xv, no. 1-2, Spring-Summer 2010.

30. Lawrence G. Potter and Gary G. Sick editors. **Security in the Persian Gulf**, (Macmillan, London 2002).

31. Eman Ahmed Rajab, “new players: styles and roles of non-State actors in the Arabi region”, Journal of international politics, issue 187, January 2012.

32. Mahboubeh Sadeghinia, **Security Arrangements in the Persian Gulf: With Special Reference to Iran’s Foreign Policy**, (Ithaca Press, NY. 2011).

33. Rolf Schwarz, “Does War Make States? Rentierism and the Formation of Sates in the Middle East”, European Political Science Review, European Consortium for Political Research.

34. Micah L. Sifry, and Christopher Cerf, editors. **The Iraq War Reader**, (Simon & Schuster, New York 2003).

35. Richard Sokolsky, **The United States and the Persian Gulf**. (National Defense University Press, Washington, DC. 2003).

36. Abdullah Toukan and Antony H. Cordesman, "The Iranian Nuclear Challenge, GCC Security, Risk Assessment, and US Extended Deterrence", (Centre for Strategic Studies, Washington D.C. February 1, 2011).

37. U.S Department of State, "State Sponsors of Terrorism", April 30, 2009.

38. Alex Wilner and Antony H. Cordesman, **Iran and the Gulf Military Balance,** (Centre for Strategic Studies, Washington D.C. December 1, 2011).

39. David F. Winkler, **Amirs, Admirals & Desert Sailors: Bahrain, the U.S. Navy, and the Arabian Gulf**, (Naval Institute Press Annapolis, MD. 2007).

40. World Bank News Release, No. 2011/130/MNA.

المراجع العربية

1. نصرة البستكي: أمن الخليج: من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت عام 2003.

2. إيمان أحمد رجب، "اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 187، يناير 2012. ص.ص 34-47.

3. عبد الجليل زيد مرهون: أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي 2009.

الفصل الثالث

التهديدات الداخلية والخارجية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تهديدات الأمن الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي وبرامج الإصلاح السياسي في مواجهتها

د. محمد غانم الرميحي [51]

المفهومان المستخدمان في هذا العنوان هما (تهديدات الأمن الداخلي) و(برامج الإصلاح السياسي) وهما مفهومان يدلان على هواجس تنتاب أبناء دول مجلس التعاون الخليجي في تلك الفترة التاريخية الحرجة، فمن جانب هناك تهديدات داخلية للأمن، ومن جانب آخر هناك برامج إصلاح تتوخى الاستجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تم تنفيذ هذه البرامج أو هي في طور التنفيذ أو هي مرجوة للمستقبل.

ومن ثم فإن عنوان هذه الورقة يفترض أن تلك التهديدات يمكن أن تقل حدتها أو حتى تزول بوجود الإصلاحات وهو افتراض ستسعى الورقة إلى إثباته أو نفيه، أو على الأقل اختباره بشكل علمي.

أولاً: التشابه والاختلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي

مما لا شك فيه أن إشكالية التشابه والاختلاف ليست سهلة التفكيك، فهناك (جاذبية التشابه) بين دول مجلس التعاون الخليجي التي ربما تدفع الباحث إلى التعميم، وهناك (حقيقة التباين النسبي) التي تغري بمعالجة مشكلات كل من بلدان دول المجلس على حدة، انطلاقاً من التعدد في التجربة الحياتية والتاريخية، والسياق السياسي. وعلى الرغم من أن التهديدات الداخلية وآلية الاستجابة لها قد تتباين من دولة إلى أخرى فإن هناك سمات مشتركة وعامة وجوهرية في مسيرة دول المجلس، فضلاً عن أن هناك مستويات مختلفة لتهديد الأمن الداخلي بعضها مشترك والبعض الآخر غير ذلك، بيد أن طبيعة التهديدات مشتركة إلى حد كبير.

ويبنغي التأكيد على أنه من منظور تهديد الأمن القومي فإن أي خلل جذري يصيب أي من دول المجلس الست فإنه لا بد وأن يطال بقية الدول الأخرى، إن عاجلاً أم آجلاً، وتظل آثاره عالقة في ذهنية المواطن في كل من تلك الدول، وليس أدل على ذلك من تجربة الغزو العراقي لدولة الكويت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فقد تداعت دول الخليج ومجتمعاتها على السواء للوقوف صفاً واحدًا أمام ذلك التحدي الذي اعتبر تحدياً للجميع حيث اتخذت دول المجلس موقفاً حاسماً وواضحاً من ذلك الاحتلال وقدمت كل العون والنصرة من أجل دحره، بل وفتحت أراضيها وأجواءها لاحتضان أهل الكويت أولاً والعمل من أجل إنهاء ذلك الاحتلال ثانياً. وإذا أضفنا إلى ذلك تجربة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ذلك بعقد من الزمان، فإن النتيجة المنطقية هي أن المؤازرة التلقائية

51 أستاذ علم الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

بين الوحدات الخليجية تكون أكثر فاعلية في الأوقات الحرجة حيث إن إنشاء المجلس كان عملاً يراد به مجابهة التحدي الأمني الذي نشأ نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، التي كانت ستطال رحاها دول الخليج الست، إلا أنه في كلتا التجربتين كان التهديد خارجياً في الأساس، ولم يكن جله داخليا إلا في حدود ضيقة للغاية. إن دول مجلس التعاون الخليجي بينها قدر كبير من التشابه والاختلاف في الوقت ذاته، وهذا التباين في الرؤى هو كمن ينظر إلى شجرة النخيل، فهي متشابهة في الكثير من المظاهر الخارجية بيد أنها مختلفة في نوع الانتاج، فهناك أكثر من 400 نوع من التمر! إلا أن تأثير هبوب العواصف عليها وأنواع التربة التي تغذيها، وطريقة السقاية وشكل السعف والأغصان كلها متشابهة، ولذلك فإن معالجة أمراض شجر النخيل واحدة.

فالفروقات في دول المجلس تظهر في حجم السكان، ومستوى الدخل الوطني، ومساحة الوطن، والهياكل السياسية والعلاقات بالغرب، والتشابه والتماثل في الثقافة والتاريخ والتكوين الاجتماعي، والاعتماد على نوع واحد من الإنتاج (النفط) والتراتبية السياسية، وفوق ذلك المصالح المشتركة تجاه الغير والتهديدات الخارجية المصاحبة للتغيرات.

ثانياً: التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي

إنطلاقاً مما سبق فإن تهديدات الأمن الداخلي لدول المجلس هي على مستويين، المستوى الأول: تهديدات يشترك فيها الجميع على المديين المتوسط والبعيد، وهي داخلية بامتياز في العقد الثاني من القرن العشرين.

فدول المجلس تواجه مشكلات بطالة، خاصة لدى الشباب، (بدرجات متفاوتة)، فضلاً عن الاعتماد على دخل ناضب وهو النفط، بالإضافة إلى المشكلات التي تنتج عن التحول من الاقتصاد الرعوي إلى الاقتصاد الريعي دون وجود تصور واسع لبدائل المداخيل النفطية في المستقبل، كما تواجه هذه الدول تحدياً آخر مهماً ألا وهو (التعليم الحديث ذو الكفاءة) يواكب التحديات الماثلة على المديين المتوسط والبعيد، وكذلك مجموعة من التحديات الاجتماعية التي تفرضها العولمة يأتي في مقدمتها الموقف من عمل وحقوق المرأة عموماً، بالإضافة إلى مشكلات الشباب، والفساد الإداري والمالي والتركيبة السكانية والكتلة السكانية بشكل عام.

أما المستوى الثاني من التحديات: فهو تحدي العلاقة بين جزء من النسيج الاجتماعي المحلي وقواه السياسية وبين ما يحدث في الفضاء العربي، خاصة ما حدث وما قد يحدث في مطلع السنوات الأولى من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، وتلك تحولات هائلة وبالغة الأهمية.

ومن أجل فهم ذلك الموضوع لا بد من طرح الإطار النظري له على مستويين، الأول: تأثير رياح الربيع العربي، على منطقة الخليج وما تحمله من فرص وتحديات. والثاني: هو علاقة جزء من النسيج الاجتماعي الخليجي بالجوار المذهبي – إيران ومن يجاذبها سياسياً في المنطقة.

فمن حيث تأثير الربيع العربي على دول الخليج، فقد كان واضحا أن ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وأيضا سوريا، بدرجات متفاوتة، كان له أثر على الوضع السياسي في دول الخليج (بشكل مباشر كما في البحرين، وأقل منه في عمان، والسعودية، الكويت، وبدرجة أقل في الإمارات وقطر) هناك شيء من التأثير سواء كان قوياً أو ضعيفاً، مادياً على الأرض أو معنوياً في عقول البشر، وهو أمر طبيعي، حيث تأثرت دول الخليج بما حدث في الدول العربية الكبرى، وخاصة مصر. وربما يصبح التأثر أكثر عمقاً في المستقبل القريب عندما تتبلور نتائج حالة الربيع العربي على مجمل الدول العربية وتتطور المطالبات المجتمعية إلى أشكال أخرى.

أما من حيث علاقة جزء من النسيج الاجتماعي مع ما وراء الحدود (العربية). وحتى أبين -وفي التاريخ شواهد لذلك -ففي التاريخ الحديث عندما تستند الأيديولوجيا إلى دولة تصبح سريعة التأثير والانتشار.

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشرت الإيديولوجيا الشيوعية في أجزاء كثيرة من أوروبا، جراء ما كانت تعانيه مجتمعاتها من تغير إقتصادي واجتماعي كبير، إلا أن (الحركة الشيوعية)، ظلت محصورة في قوى اجتماعية ومنظمات عمالية، ولم تقو الدعوات الشيوعية في بقية العالم، وتنتشر في بلاد كثيرة لتتحول من (حركات) إلى (دول)، إلا بعد أن أصبح لها (دولة)، أي إنشاء الاتحاد السوفيتي بعد عام 1917.

ومثال آخر هو الحركة الإسلامية الشيعية السياسية العربية، فقد كان الشيعة العرب يناضلون مع إخوانهم في الوطن في عدد كبير من الدول العربية، للحصول على الاستقلال من المستعمر، وطلباً للعدالة الاجتماعية في الداخل، إلا أن التحول الذي حدث في إيران باقامة دولة إسلامية شيعية عام 1979 قد أعطى النشطاء الشيعة جرعة سياسية مختلفة وشكلت رافعة مساندة على قاعدة (المذهب)، حيث أصبح هناك (دولة)، فانفك معظمهم من نضال تحت مسميات أخرى، إلى التحول في المطالبة بشيء يشبه في الشكل السياسي ما يحدث في إيران، وهو ما حدث أيضاً في العراق وفي لبنان وفي بعض جماعات أخرى، مكنتها الدولة بما تملكه من قوة ومال إلى رفع مطالب (فئوية) تحت شعارات مختلفة، ومرة أخرى يثبت التاريخ أن (الدولة) تعضد الأيديولوجية وتدفعها إلى أماكن مختلفة في الطلب السياسي لدى المجتمع الآخر.

وما يحدث في بعض دول مجلس التعاون الخليجي اليوم هو ذاته سيناريو تفكك الدول بسبب (تدخل تصدير الإيديولوجيا)، أي نقل الصراع القائم بين المصالح والأيديولوجيات من الخارج إلى الداخل، وتغليفه بمطالب داخلية، بعضها مستحق.

وواقع الأمر أن هناك فلسفتان للحكم في الخليج اليوم، الأولى تميل الى إتباع (ولاية الفقيه) التي تغلف بالمذهب الشيعي، في الغالب لتخفي وراءها طموحات قومية إيرانية، وهي قلة تنشط في عدد من دول الخليج، وتمرر على البسطاء مطامع دولة كانت ولا تزال تستهدف التوسع من خلال مطالب محلية (إصلاحية). ومن جانب ثان هناك المتمسك بقوميته واستقلاله معا، يريد (الإصلاح) بشكل عام، ولكنه يرى التضحية ببعضه في سبيل إبعاد الوطن عن الولوج في منزلق خطير.

إن نقل الصراع من صراع خارجي إلى صراع داخلي من خلال إحياء (الهويات المذهبية) العابرة للأوطان تحت شعارات شتى، هو المشهد الواضح في بعض دول الخليج اليوم وتلك آلية من شأنها تفكيك المجتمع بأسره.

ففي جانب توجد بلاد لها ثقل بحجم سكاني ضخم كإيران، ولديها القدرة على بناء ترسانة عسكرية، تتوجه لتأكيدها من خلال الحصول على قوة ضاربة غير تقليدية، ولها أذرع في داخل النسيج المجاور، وهي أكثر وضوحاً في العراق ولبنان وإلى حد ما اليمن، بينما مستترة في مناطق أخرى. تقابلها بلاد صغيرة محدودة السكان ومبعثرة القدرات ولديها مخزون اقتصادي للطاقة يستهوي كل طامع طامح.

ومن خلال إذكاء الصراع للعوامل الداخلية وزيادة تناقضاتها، مضافاً إليها الجهل بشعارات ملتبسة، ومغازلة العواطف المذهبية، تكتسب إيران قيمة مضافة للقوة التي هي في الأصل غير متكافئة، فيزداد احتمال التفكيك في الكيانات الصغرى إلى الأصغر، أو الإلحاق وسحق الهوية من خلال (خلط قضايا سياسية مطلبية فيها شيء من الحق العام ما هو واضح، وغمرها في قضايا لها شبهة الإلحاق بالآخر وطمس الهوية).

وهناك مثال واضح لذلك وهو تجربة حزب الله في لبنان، حيث استخدم حقاً أو باطلا فكرة تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، من أجل بناء قوة عسكرية شعبية ضاربة، تحت شعار "حرب الآخر" إلا أن تلك القوة قد استخدمت لتعضيد طائفة بعينها، تستحوذ على نفوذ سياسي يتجاوز حجمها، قاهرة القوى السياسية الأخرى الشريكة في الوطن، وواضعة المواطن اللبناني رهينة خيارات سياسية خارجية ليس بالضرورة عليها توافق وطني أو تعزز الخيار اللبناني المشترك.

ولعل هذان العنصران (شعارات ومطالب تبدو جاذبة) واتباع طرق مذهبية واضحة لتحقيقها، قد اختلطا بشكل مثير للحيرة للكثيرين في مملكة البحرين، حيث تمثل القصور السياسي للمعارضة في افتقادها للوعي بالفضاء الذي تتحرك فيه، محليا وإقليميا. فظهرت شعارات تماثل تقريبا تلك التي أطلقها حزب الله في لبنان أو المتشددون في إيران، وبالضرورة ظهرت عداوة غير مبررة، ليس على مستوى الدولة فحسب، ولكن على مستوى الشريك الآخر في الوطن، وهو الشريك السني، فقسمت بدلا من أن توحد، بسبب بعض شعاراتها التي لم يكن لها إجماع عام.

ثالثاً: الإصلاحات في دول مجلس التعاون الخليجي:

تلك النظرية إذا ما أردنا تطبيقها على امتدادها، تعني أن دول المجلس يتعين عليها أن تفكر في مرحلة إصلاحات ثنائية، داخلية وخارجية في آن واحد. ولعل القول أن أهل مكة أدرى بشعابها ووضع المقترح الإيجابي خير من الإطناب في التنظير، وذلك بخروج القرار الخليجي من التمني إلى التنفيذ

من خلال التفكير في مشروع إصلاحي شامل محوره تطوير مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الصيغة الكونفدرالية وفقاً لمقترح العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز في قمة مجلس التعاون (ديسمبر 2011) من (التعاون إلى الاتحاد) وذلك لاحتواء بؤر التوتر الاقتصادي ونتائجها السياسية المحتملة، مع الشروع في إجراء إصلاحات داخلية لها برامج وزمن محددان من شأنها مواكبة تلك المتغيرات العالمية الهائلة التي وجدت صداها سواء في الإقليم أو دول الجوار، وذلك وفقاً لظروف كل دولة خليجية، فالهدف هو درء الأطماع الخارجية عن دول الخليج، التي تزداد بسبب التشرذم السياسي في الدول الصغيرة، كما أن تلك الإصلاحات من شأنها أن تبعث برسالة واضحة إلى الأصدقاء والأعداء على حد سواء بجدية دول مجلس التعاون الخليجي في الولوج الى القرن الحادي والعشرين بكل متطلباته الحضارية، ومنها تكوين الكيانات الأكبر.

كما أن الصيغة الكونفيدرالية بحد ذاتها يمكن أن تعالج في وقت معقول العديد من السلبيات، منها فتح باب التعاون الاقتصادي بشكل أوسع الذي يجعل من سوق كبيرة قوامها 45 مليون من السكان، متاحا أمام الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن جانب آخر تصحيح -إلى حد – الخلل في الهيكل السكاني الواضح في بعض دول الخليج، الذي يعد عامل ضعف لتلك الدول، فضلاً عن أن تلك الصيغة ستمثل مانعاً استراتيجياً أمام الأطماع الخارجية.

أي أنه يتعين أن تكون هناك نظرة عميقة نحو المستقبل بدلاً من ترديد الحلول القديمة لطمأنة النفوس في هذه المرحلة التاريخية التي تختلف بشكل جذري عما سبقها من مراحل أخرى.

وينبغي التأكيد على أن الإصلاح يتعين أن يتخذ مسارين أولهما: متوسط وطويل، وثانيهما: عاجل.

فعلى المدى المتوسط: لا بد من النظر إلى التعليم كأداة للتنمية، إذ لم تتم الاستفادة من التعليم حتى الآن بشكل استراتيجي في المنطقة ككل. حيث يتعين وضع برامج تعليمية مبتكرة تستهدف بناء كوادر لسد الطلب المتغير في أسواق العمل، فضلاً عن أهمية معالجة أخطاء الماضي (العلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة الطائفية) بالإضافة إلى هدف معالجة التشوه في النسيج الاجتماعي الذي حتمته عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى نظيره الحديث، ومعالجة التوترات الاجتماعية الناشئة عن الخلل في آلية الاقتصاد الحديث.

إن التقدم الاقتصادي السريع في الأمور الحياتية في دول الخليج، قد أوجد شيئاً من عناصر الهدم، فحين تضاءلت المنظومة القيمية القديمة التي نشات وتطورت من النظام الاقتصادي التقليدي، ولم تحل بدلا منها منظومة قيم جديدة، بسبب النقص في الوعي لأهمية ذلك، والقصور في كفاءة التعليم ومناهجه. فدول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت مؤشرات عصرنة شديدة السرعة كان من شأنها إفراز قوى اجتماعية جديدة تبحث عن دور غير متوافر في التركيبة السياسية التقليدية الحالية.

ومن ثم فإن المشكلة في دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في (الحرمان النسبي) بين مجتمع وآخر، بل بين شرائح المجتمع الواحد ذاته، مما يؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي مما يجعل لديه قابلية للتأثر بالخارج، الأمر الذي من شأنه إضعاف المجتمع، كما أن عدم ترسيخ فكرة تطبيق القانون قد أتاح بروز ظاهرة الفساد على مستويات مختلفة.

وبالنظر إلى آلية الاستجابة للتحديات في الخليج يمكن أن تسمى (السياسة الميكانيكية) أي الاستجابة للمطالب المادية مع بعض الترضيات السياسية وفق منطق تفكير تقليدي.

إلا أن الهدف هو ضرورة تبني سياسة (ديناميكية) تعتمد على فهم أعمق للتحولات الاجتماعية، فلم يعد (فن الحكم) تلقائيا في عصر ما بعد الحداثة، بل أضحى علماً في إطار تطور واسع هو (عقلنة العالم) أو كما يقول ماكس فيبر، إن الفعل الاجتماعي هو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع، ولقد عرفه بأنه "صورة للسلوك الإنساني الذي يشتمل على الاتجاه الداخلي أو الخارجي الذي يكون معبراً عنه بواسطة الفعل أو الإحجام عن الفعل. ولكي نفهم عمل الفرد وأفعاله أو سلوكه الاجتماعي على مستوى المعنى لا بد من النظر إلى دوافع الفرد ونواياه واهتماماته والمعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله والتي لم تكمن خلف سلوكه، أي أنه لا بد من فهم معنى الفعل أو السلوك على المستوى الفردي ومن وجهة نظر الفرد نفسه صاحب هذا السلوك، وبالطريقة ذاتها لا بد من النظر إلى النوايا والدوافع والأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة التي يعتبر الفرد عضواً فيها.

رابعاً: الأدوات الجديدة

إن الأدوات التقليدية لعلاج المشكلات السياسية والاجتماعية لم تعد مناسبة في ظل العصر الحالي المتلاحقة أحداثه ، حيث تم تجاهل (المعرفة الاجتماعية) في دول الخليج لفترة طويلة، إما بسبب الأوضاع الاجتماعية والقيم التي تفضل تجاهل المعلومة الاجتماعية - خاصة غير المرحب بها – أو محاولة رسم صورة متفائلة للأسرة الواحدة، على أساس ما يجب أن يكون الأمر الذي أنتج صورة غير حقيقية عن مجتمعاتنا اقتنع بها أهل الخليج بل وحاولوا إقناع الغير بها ؛ مما أضاع فرصة (معرفة المجتمع) والبحث عن حلول. والحقيقة هي أن عصر (قوة الاقناع) المؤسسة على العقل قد حل محل عصر (إقناع القوة) إلا أن الكثيرين لم يدركوا ذلك بعد.

كما تم تجاهل تأثير الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة، بالرغم من أنهما من أهم قنوات التواصل التي تحمل مرئيات الحكم إلى الناس، ومرئيات الآخرين إلى الحكم، وعلى الرغم من التقدم الهائل في وسائل الاتصال فإنه حتى الآن لم تقم الدول الخليجية – باستثناء البعض منها – بالاستفادة من تلك الوسيلة العالمية، إما تجاهلا أو جهلا.

تـأثيـر التحولات الإقليميـة على أمـن واستقرار دول مـجـلـس التعاون الخليجي

د. عبدالخالق عبدالله[52]

شهدت المنطقة العربية تحولات استثنائية وعميقة خلال 2011، فالحكومات التي كانت لديها قناعة بأنها تعيش مطمئنة ضربت فجأة في مأمن ومن حيث لا تدري. حيث انطلقت قوى التغيير من عقالها وركودها المزمن وسباتها العميق وهي في حالة تمدد في المنطقة. محاور إقليمية استمرت لعقود وكانت تقود العمل العربي اختفت وكأنها لم تكن. قوى إقليمية رئيسة وفاعلة تراجع دورها واختل توازنها وتبدو مرتبكة أكثر من أي وقت مضى. وفي المقابل قوى البقاء والاستمرار في حالة تراجع ودفاع عن النفس. والنتيجة هي أن المنطقة تعيش حاليا فراغا سياسيا غير مسبوق. وفي الأفق مستجدات كثيرة وتطورات متلاحقة ومحاور تقوم على أسس مختلفة وقوى سياسية واجتماعية ستقود المرحلة القادمة وستشكل مستقبل المنطقة. وعموماً يعج المشهد السياسي الإقليمي بالتحولات الإيجابية والسلبية.

وانطلاقاً مما سبق تثار عدة تساؤلات هي: كيف ستؤثر تحولات 2011 على دول الخليج؟ وكيف ستنعكس على ملف الأمن في الخليج؟ هل ستجعل الخليج أكثر أمناً واستقراراً أم أكثر توتراً وعدم استقرار؟ ما هو تأثير تحولات 2011 على قائمة التهديدات والمخاطر والتحديات الداخلية والخارجية؟ هل تسببت تلك التحولات في تغييرات جوهرية وعميقة في موازين القوة في المنطقة؟ وفي أي اتجاه ولصالح من؟ هل تميل موازين القوة الآن لصالح دول مجلس التعاون الخليجي أم أنها تميل لصالح القوى الإقليمية وخاصة إيران؟

أولاً: مستجدات عام 2011

بعد مرور أكثر من عام ونصف على الربيع العربي هناك أربعة مستجدات وتطورات وملفات ملحة لها علاقة وثيقة بملف الأمن الوطني.

الملف الأول:

هو بروز الإسلام السياسي أو الهلال الإسلامي. وجوهر هذا المعطى أن الناشط الإسلامي أصبح أكثر نشاطا بسبب تحولات 2011. ويعني ذلك أن الإسلام السياسي سيدخل الحياة السياسية العربية بقوة ومن أوسع الأبواب، وسوف يسيطر على حكومات ومؤسسات رسمية تعليمية وإعلامية وسياسية وسيمتلك موارد ضخمة، موارد الدولة في دول عربية محورية لم تكن تملكها في السابق، وسيؤسس لقناعات ووجوه جديدة، والأهم من كل ذلك أنه سيأتي بشرعية جديدة ليست عقائدية فحسب، إذ إنه

52 أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

يستند إلى شرعية ثورية ومؤسسية وانتخابية مختلفة منافسة للشرعية القبلية والتقليدية السائدة. فالتيار السياسي الإسلامي هو الرقم الصعب في المشهد السياسي العربي الجديد وتلك هي مجرد بداية المرحلة. وبالتالي فإن كيفية التعامل مع الإسلام السياسي الصاعد (المواجهة أو المصالحة) سوف تتحدد بمقتضاها أموركثيرة.

الملف الثاني:

هو الملف الطائفي، فقد منحت تحولات عام 2011 الملف المذهبي والطائفي حضوراً متجدداً في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث تشير الوقائع إلى بروز تخندق طائفي حاد في المنطقة أكثر من أي وقت مضى وفي أكثر من دولة عربية منها العراق وسوريا ولبنان ومصر والبحرين. الأمر الذي ينعكس على الأمن الوطني والأهم من ذلك إنعكاساته الأكبر على تماسك النسيج الاجتماعي؛ مما يهدد التلاحم الداخلي والوطني ويغذي الولاءات الصغرى على حساب الولاء للوطن الواحد. فضلاً عن أن هذا التخندق يمكن أن يستغل من الخارج ويوفر بيئة سهلة لاختراق خارجي بإمكان القوى الإقليمية استغلاله وتأجيجه. وبوجه عام فإن قضية الملف الطائفي بسيطة ومعقدة في الوقت ذاته، حيث ترتبط بقضية العدالة الاجتماعية وحقوق الأغلبية والأقلية في المجتمع.

الملف الثالث:

في قضية الشباب، فالمنطقة شبابية أكثر من أي وقت مضى. حيث أصبح الشباب العربي النشط سياسياً واجتماعياً أكثر بروزاً وحراكاً ورغبة في التغيير والمشاركة، إذ إنه يبحث عن دور ويطالب بالكرامة والحرية والمشاركة والوظيفة ويتعامل مع أدوات جديدة في الاتصال والتواصل بلغة مختلفة، والأهم من كل ذلك أن الشباب في حالة مزاجية ثورية، فقد حقق نجاحات ثورية في كل من تونس ومصر كانت ملهمة لبقية شباب المنطقة. بمعنى آخر فإن مطالب الشباب لم تعد مادية وحياتية بل أضحت طموحاته مرتفعة للغاية ولديه القدرة على التمرد وقلب الموازين، والخلاصة هي أن شباب عام 2011 يعد نموذجاً مختلفاً عما قبل ذلك التاريخ.

الملف الرابع:

الملف الديمقراطي الذي سيؤثر بشكل أكبر على أولويات المشهدين السياسيين الإقليمي والعربي خاصة لجهة قيام محور الحكومات الديمقراطية الجديدة. هذا الملف من شأنه أن يزيد من الضغط والإحراج السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي التي إذا استمرت بدون إصلاحات سياسية فسوف تغرد خارج السرب الديمقراطي العربي. فتلك الدول تعطي أولوية مطلقة تصل حد الهوس للاستقرار الذي له قيمة خاصة حتى وإن تطلب ذلك التضحية بقيم أخرى مهمة كالحرية والمشاركة وحقوق الإنسان باسم الاستقرار. بيد أنه مع بروز الهلال الديمقراطي وتشكل نموذج ديمقراطي عربي مستقر ومزدهر، لا يمكن لتلك الدول الاستمرار في تسويق هاجس الاستقرار طويلا، كما أنه لا يمكن المقايضة والتضحية بالديمقراطية والإبقاء على الركود السياسي، وتبقى الحاجة للتوصل إلى معادلة دقيقة توازن بين الاستقرار والإصلاح.

ثانيا: سقوط محاور قديمة وبروز محاور أخرى

بعد هدوء العاصفة واستقرار المنطقة وكنتيجة لتحولات عام 2011 ستسقط محاور قديمة وستبرز محاور جديدة في الحياة السياسية العربية. فمحورالاعتدال العربي قد انتهى بسقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك في مصر التي كانت تشكل العمود الفقري لهذا المحور. ومحور الممانعة على وشك الانهيار ويشهد ساعاته الأخيرة حيث إنه مرتبط بتطور الأوضاع في سوريا. لكن الأهم من سقوط تلك المحاور القديمة هو بروز محاور جديدة أبرزها محور الحكومات الديمقراطية والوليدة ومحور الحكومات الإسلامية. والذي أخذ يتبلور منذ الآن كبديل لمحور الاعتدال، وقد دخلت واشنطن على خط التفاعل بتأسيس إدارة من أجل دعم ذلك المحور وترسيخه والتعاون معه كبديل لمحور الاعتدال العربي. ومن جانبها أيضاً تسعى تركيا لأن تكون عاصمة لمحور الحكومات الديمقراطية في المنطقة. ومن ثم فإن العدو في هذا المحور هو ما تبقى من حكومات غير ديمقراطية في المنطقة وأكثرها من دول الخليج. إلا أن هناك أيضاً محورا آخر يطل برأسه وهو محور الحكومات الإسلامية الجديدة؛ الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى بدء حوار إستراتيجي مع التيارات الإسلامية الصاعدة والوعد بالمزيد من التعاون بين الطرفين. أي أن التفهم والتفاهم الأمريكي الإسلامي قد قطع شوطاً كبيراً في الحوارات. وتدعم تركيا الأردوغانية هذا المحور سياسياً ولوجيستيا أيضا، بل وتراهن عليه بقوة لأسباب إقليمية وداخلية من منطلق أن هذا هو المستقبل المستقر والبديل الأفضل. أما دول مجلس التعاون الخليجي فمن جانبها تود تأسيس محورها الخاص كبديل لمحور الاعتدال وهو محور الملكيات الوراثية في المنطقة. وعدوها الأكبر قوى التغيير التي أصبحت نشطة في المنطقة العربية.

من ناحية أخرى فإن قيام محاور وتفاهمات إقليمية بأجندات وأولويات واضحة ربما يستغرق الكثير من الوقت، إلا أن الأمر الوحيد المؤكد -وإلى أن ترى هذه المحاور النور -هو أن تحولات 2011 قد خلقت حالة من الفراغ السياسي غير المسبوق، بل وفراغاً آخر غير معهود في القيادة. فالقوى الإقليمية الكبرى قد خسرت كثيراً وتراجعت قليلا وتبدو في حالة ارتباك وانكماش، أي أن كل قوة إقليمية قد خسرت شيئا ما على الصعيد الاستراتيجي، ولم تعد في الموقع الاستراتيجي نفسه الذي كانت عليه قبل 2011. فإيران تراجعت كنموذج ثوري وبدت عاجزة عن تقديم مساعدة لأهم حليف لها في المنطقة. أما إسرائيل فأصبحت أقل اطمئناناً عما كانت عليه قبل تحولات 2011. بينما سوريا لا تزال في حالة يرثى لها والنظام على وشك الانهيار. أما العراق فلن يتمكن من استعادة عافيته قريباً، وتبدو مصر منشغلة بشأنها الداخلي وستحتاج لسنوات ليست بالقليلة حتى تستعيد دورها، حتى الرابح الأكبر وهو تركيا فقد تورطت كثيراً في الشأن السوري في انتكاسة واضحة لسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن ما تعنيها هي إيران. والتي تعد الثابت الوحيد في التفكير الأمني والاستراتيجي لدول المجلس. فتاريخياً وإستراتيجياً كانت المعادلة الإقليمية مع إيران معادلة صفرية. بمعنى أن أي خسارة لإيران هي بطبيعة الحال مكسب لدول المجلس والعكس صحيح، وأي ضعف لإيران هو قوة لدول الخليج، وأي انكماش لإيران يتبعه امتداد لدول مجلس التعاون الخليجي وأي تراجع تكتيكي أو إستراتيجي لطهران يعني تقدماً تكتيكياً وإستراتيجياً لدول المجلس. لقد خسرت إيران كثيراً في مواقع عدة أبرزها سوريا خلال الربيع العربي. وجميع تلك الخسائر تصب في

مصلحة دول المجلس. فإذا كانت إيران من أكبر الخاسرين من الربيع العربي فهذا يعني أن دول المجلس من أكبر الرابحين وهذه أهم نتائج التحولات التي بدأت عام 2011.

فمنطقة الخليج العربي معروفة تاريخياً بالهشاشة الأمنية ومن ثم تتأثر بالتحولات الصغرى والكبرى، وبالنظر إلى التحولات التي بدأت عام 2011 نجد أنها كانت بالغة الضخامة وهو الأمر الذي انعكس وبشكل واضح على ملف الأمن. والمؤكد أيضا أن دول المجلس لا تعيش في فراغ أو في جزيرة منعزلة وإنما هي جزء لا يتجزأ من التاريخ والمحيط العربيين، وبالتالي ليست لديها مناعة ضد رياح التغيير والتحولات المتلاحقة في المنطقة. صحيح أن تلك الدول لم تكن في عين العاصفة التي هبت على المنطقة منذ بداية عام 2011 وحتى الآن وضربت بقوة خمسة نظم جمهورية عربية إلا أن العاصفة تتحرك في الاتجاهات جميعها، وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تداعيات لتلك التحولات بعضها كان هادئاً والآخر كان قوياً، بمعنى آخر فقد كشفت تلك التحولات أن بعض دول المجلس بها نقاط قوة والآخرى بها نقاط ضعف، فبعض من تلك الدول تضررت بشكل عميق وكانت من أكبر الخاسرين. بيد أن دولاً أخرى خرجت بسلام وكانت من أكبر الرابحين والمستفيدين.

ومن ناحية أخرى فإن دول مجلس التعاون الخليجي لديها موارد مالية ضخمة وخبرة تاريخية في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، تلك الخبرة تراكمت على مدى الخمسين عاماً الماضية. والأهم من كل ذلك لديها مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أضحى أكثر قوة وصلابة خلال عام 2011 بل أكد صلاحيته إبان الأزمات وتم توظيفه لتعضيد العمل الخليجي المشترك خليجيا وعربيا، وازدادت قناعة دوله به، خاصة على صعيد التنسيق العسكري والأمني. حيث إن استثمار ثلاثين عاماً في العمل التعاوني قد أعطى نتيجة إبان الأزمات. انطلاقاً من أن التفكير والعمل بشكل جماعي يعدان من أبرز نقاط قوة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما جسده بوضوح قرار دخول درع الجزيرة إلى مملكة البحرين، ذلك القرار الذي بعث بأكثر من رسالة إلى أطراف داخلية وخارجية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لدى دول المجلس قدرات عسكرية ذاتية لا يجب الاستهانة بها. بمعنى آخر فإن توظيف القدرات العسكرية بحسم وبدون اللجوء الى المساعدات الخارجية (الأمريكية) التقليدية يعد من أبرز مستجدات العمل الخليجي المشترك وأهم نقاط قوته، بما يعني في المجمل أن تحولات عام 2011 قد قدمت شهادة صلاحية لمجلس التعاون في نقطة جوهرية لم تكن واضحة من قبل.

أما على الصعيد السياسي فقد تم توظيف الدبلوماسية الخليجية في أكثر من حالة كان أبرزها الصراع على السلطة في اليمن. حيث كانت تلك الدبلوماسية حاضرة وبقوة في اليمن رغم أنها لم تتمكن من حسم ذلك الصراع المستمر حتى الآن. فضلاً عن دعوة قادة دول المجلس في اجتماعهم الاستشاري في الرياض خلال شهر مايو 2011 كلا من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي؛ لتعكس الثقة المتزايدة بالمجلس. وقد جاءت هذه المبادرة الخليجية التي – كانت مفاجأة للجميع -في الداخل والخارج كرد فعل آني وظرفي وعفوي. إلا أنه على الرغم من ظرفيتها فإنها تنطلق من موقع القوة وليس من موقع الضعف الأمني والسياسي لدول المجلس حيث إن الهدف من تلك المبادرة هو توسيع المظلة الخليجية لتشمل أنظمة ملكية عربية ربما كانت بحاجة للمزيد من الموارد لمواجهة مستحقات الربيع العربي. من ناحية أخرى لم تأت هذه الدعوة من منطلق البحث عن حماية أمنية

إضافية، بل هي رسالة مفادها أن لدى المجلس قدرات وإمكانيات يمكن توظيفها لصالح دول قائمة على الشرعية الوراثية خارج المنظومة الخليجية في اللحظات الحرجة والمصيرية. ثم جاءت دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال القمة الخليجية العادية المنعقدة في الرياض في ديسمبر 2011 للتحول من صيغة "التعاون الخليجي" إلى مرحلة "الاتحاد الخليجي" وذلك على نسق "الاتحاد الأوروبي" لتؤكد الثقة مجدداً في المشروع التعاوني الخليجي، فضلاً عن الطموح المستقبلي والرغبة في الاستفادة من تراكم خبرة أربعين عاما في العمل التعاوني. تلك الدعوة لم تكن ذات طبيعة ظرفية أو آنية بل هي خيار إستراتيجي بعيد المدى يبعث برسالة واضحة مؤداها أن مشروع التعاون الخليجي قد تجاوز كلياً ونهائياً مرحلة الشك إلى مرحلة اليقين. فمجلس التعاون جاء ليبقى ويستمر ويتطور مع تطور المستجدات الخليجية والإقليمية وبرز كأكبر المستفيدين من التحولات التي بدأت عام 2011.

لقد شكلت تحولات 2011 فرصة نادرة لدول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية بمنطقها الخاص وبعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية. حيث إن الدخول العسكري الخليجي إلى مملكة البحرين قد تم بدون موافقة أو علم الإدارة الأمريكية. على الرغم من أن مخاطر ذلك الدخول كانت كثيرة وأبرزها تأجيج الشارع البحريني واحتمالات الدخول في مواجهات عنيفة وممتدة، فضلاً عن احتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران التي لديها اعتباراتها الاستراتيجية والتاريخية والمذهبية في البحرين. لكن على الرغم من ضخامة المخاطر فقد غامر صانع القرار الخليجي بالدخول إلى البحرين، انطلاقاً من أن ثمن عدم الدخول كان باهظا للغاية، إذ لم يكن بالإمكان تخيل كابوس سقوط أسرة حاكمة في دولة خليجية، وكابوس قيام جمهورية ثورية في عقر دار الملكيات الوراثية الخليجية. ذلك الكابوس كان مطروحاً بقوة وقائما بشدة وكان الدخول العسكري الخليجي هو الرد الوحيد للتعامل مع ذلك الكابوس. لقد تعاملت دول مجلس التعاون مع "السيناريو الأسوأ"، حيث إن المسألة كانت مصيرية والخيار الأمثل لمواجهتها كان هو الحسم العسكري الجماعي في مواجهة مخاطر الداخل والخارج معاً.

لقد كانت أحداث البحرين فرصة أكدت مجدداً على أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج لديها استقلال نسبي في اتخاذ القرار بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية. إذ إنه في لحظة مهمة ومصيرية افترق القرار الخليجي عن نظيره الأمريكي، وتباينت الرؤى الخليجية عن نظيرتها الأمريكية تجاه التهديد المركزي للأمن الداخلي. كل ذلك يشير إلى أن الرياض والعواصم الخليجية الأخرى قد أصبحت تتصرف باستقلالية أكبر عن القرار الامريكي، وتتصرف بثقة أكبر تجاه الجار الإيراني الصعب. فقد تراجعت الولايات المتحدة على مضض، ولم تتمكن إيران من مجاراة الحسم العسكري والسياسي السعودي/الخليجي في البحرين. وتأكد بما لا يدع مجالا للشك أن أمن واستقرار البحرين هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار المملكة العربية السعودية، بل هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار دول مجلس التعاون ككل، وتلك مسألة تم حسمها بشكل نهائي.

لذلك فإن المحصلة الأولية للتحولات التي بدأت عام 2011 بالنسبة للمعادلة الأمنية الخليجية كانت إيجابية وأحدثت تغيرات تصب في مجملها لصالح دول المجلس التي أظهرت أنها أكثر تماسكا واستقلالية عن القرار الامريكي، وأكثر ثقة بالنفس في التعامل مع الجار الإيراني الصعب. لقد خسرت إيران كثيراً في البحرين وفي مواقع عديدة أبرزها سوريا خلال الربيع العربي. والمعطيات

الاستراتيجية تشير إلى حدوث تحول طفيف في موازين القوى لصالح دول مجلس التعاون الخليجي عام 2011.

ولا يعني ما سبق أن الوضع الأمني الخليجي على ما يرام. حيث لا تزال هناك تهديدات داخلية وغير مطمئنة وقابلة للانفجار في أي وقت في دول المجلس، فهناك اختلالات عميقة وهيكلية أبرزها العدالة الاجتماعية والتركيبة السكانية وتراجع سقف الحريات والاستئثار بالسلطة وتضخم دور الجهاز الأمني في الشأن المجتمعي. والخوف الأكبر على المملكة العربية السعودية التي تحيا على حافة الهاوية. فضلاً عن أن الخلافات الخليجية -الخليجية يتم تضخيمها حتى في أبسط الأمور بما في ذلك تجاه إيران، وبالرغم من ذلك فإن دول مجلس التعاون تعد أفضل حالاً من الدول الأخرى إلا أنه لدى كل دولة مشاكلها العديدة، حيث إن الربيع العربي كان كاشفاً لأوجه القصور والعيوب، من ناحية أخرى كانت هذه الدول على وشك خسارة البحرين بسبب تراكم مشكلات العدالة الاجتماعية التي سمحت بالتدخلات الخارجية.

وخلاصة القول أن الرؤية الموضوعية للأمن الوطني والإقليمي تشير إلى أن الوقت قد حان من أجل ترتيب البيت من الداخل على صعيد كل دولة خليجية على حدة، وترتيب آخر على صعيد البيت الخليجي المشترك ككل الذي يحتاج للإصلاح وتجاوز الخلافات ومواجهة مستجدات واستحقاقات التحولات التي بدأت عام 2011 بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الإعلام ومواجهة تهديدات الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

د.عدنان جاسم بومطيع[53]

إن الحاجة إلى الإعلام لا تقل عن الأمن والاستعداد العسكري لحماية الأوطان وصيانة المجتمعات من التهديدات الداخلية والخارجية. ولعل ما شهدته مملكة البحرين ومنطقة الخليج في شهري فبراير ومارس عام 2011 من أحداث جسام وتهديد مباشر لنظام الحكم في البحرين، أكد وبما لا يدع مجالاً للشك أهمية الإعلام في إدارة المعارك وكسب الحروب. وصار الأمر أكثر تأكيداً مع استمرار الثورة السورية المجيدة ضد نظام بشار الأسد المدعوم علانية بالجهد الإيراني المباشر.

وفي مثل هذه الظروف تتحول العملية الإعلامية تلقائياً إلى ما يمكن أن نطلق عليه "إعلام الأزمات" والذي يمكن تعريفه بأنه "الأنشطة الاتصالية التي تتعامل مع الغموض والتهديد المحيط بالأزمة ويهدف إلى تهدئة حالة الاضطراب والهلع التي تجتاح الجميع أثناء الأزمة من خلال طرح الحقائق والمعلومات الخاصة بأسباب الأزمة ودوافعها والإجراءات التي قامت بها الدولة أو المنظمة" (حمدي شعبان: 2008 – 235). حيث يتم توجيه الأجهزة الإعلامية في الدولة إلى ما يشبه آلات في جبهة الحرب تدافع عن وجود الوطن ضد الاضطرابات الداخلية والتهديدات الخارجية.

وبالرغم من الانحسار الأمني النسبي للأزمة التي واجهتها مملكة البحرين، فإن التهديدات الخارجية (إيران تحديداً) ما زالت حاضرة في الخطاب الإعلامي للخصوم. مما يعني أن الحاجة للإعلام في إدارة الأزمة السياسية ستكون أكثر إلحاحاً. وتقدم النماذج النظرية لإعلام الأزمة مجالاً واسعاً لاستخدام أحدها وتطبيقه على الحالة التي تمر بها مملكة البحرين والمنطقة. حيث إن إيران كدولة تجاور غالبية دول الخليج براً أو بحراً ستكون خلال هذا العقد المهدد الأول لاستقرار المنطقة، سواء كانت العلاقة الخليجية الإيرانية في مواجهة عسكرية أم منافسة سلمية.

ومن هذا المنطلق يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع دور الإعلام من منطلق أنه أداة من أدوات المواجهة والتصدي للتهديدات الإيرانية. وفي هذه الورقة يمكن طرح بعض الملامح الأساسية التي يمكن الاستفادة منها لحماية الأمن الوطني لكل دولة. وكذلك لحماية الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. باعتبارها من أهم المناطق حيوية للاقتصاد العالمي والأمن والسلم الدوليين.

فقد بات ضرورياً الآن، وأكثر من أي وقت مضى، اعتماد منظومة إعلامية خليجية متكاملة وشاملة ترتكز على ما لصناعة الإعلام في دول الخليج العربي من تطور وانتشار وجعلها في خدمة الأمن الوطني والإقليمي حيث يتمتع إعلام دول مجلس التعاون الخليجي ببنية متقدمة ومؤثرة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. فهناك أكثر من مليون نسخة تصدر يومياً من الصحف العربية والأجنبية. كما تتواجد قناتا الجزيرة والعربية في العواصم الخليجية، ومن المؤمل أن يتم إطلاق قناة العرب

53 أستاذ مساعد - قسم الإعلام والسياحة والفنون- جامعة البحرين

الإخبارية من مملكة البحرين بتمويل رئيسي من الأمير الوليد بن طلال. وتنتشر المئات من الإذاعات الناطقة باللغة العربية والأجنبية من عواصم دول الخليج. أضف إلى ذلك وجود بنية اتصالات متقدمة تتيح لأبناء المنطقة من الشباب المشاركة في وسائل الاتصال الاجتماعي بكفاءة عالية. وهي أدوات ذات تأثير كبير على قيم وتوجهات المستهلكين.

- إن المنظومة الإعلامية الخليجية يجب أن تصاغ على أيدي خبراء الإعلام والاتصال من أبناء الإقليم، مدعومة بخبرات وطنية تؤسس للعمل الإعلامي على ضوء التحدي القائم، وعلى أسس مهنية ملتزمة يمكن إيجازها في التالي:

1- (عنصر القائم بالاتصال) ومضمونه تكوين مؤسسات إعلامية محترفة من الإعلاميين الوطنيين والخليجيين تتولى دفة العمل الإعلامي بكل وسائله المتاحة.

2- (عنصر الوسيلة الإعلامية) ومضمونه استخدام وتحديد الوسائل الإعلامية والاتصالية الممكنة والمؤثرة التي بإمكانها مخاطبة الشعوب الخليجية بكفاءة واقتدار.

3- (عنصر الرسالة الإعلامية) إذ لا بد من تحديد خطاب إعلامي سياسي موحد يكون سائداً في وسائل الإعلام الخليجية وتنبثق من هذا الخطاب رسائل إعلامية واضحة وذكية.

4- (عنصر جمهور المتلقين) حيث يعيش في دول مجلس التعاون الخليجي ما يزيد عن 35 مليون نسمة. وهو جمهور متعدد الثقافات والمواقف، والذي يمكن تقسيمه وفقاً لمعايير عديدة فمن حيث التوزيع الجغرافي (محلي -إقليمي -عالمي)، ومن حيث التوجه السياسي (مؤيد -محايد -معارض)، فضلاً عن تقسيم الجمهور من حيث اللغة. وهذه التقسيمات تحتاج لتحديد يجعل من الرسالة الإعلامية ذات تأثير ووضوح. إضافة إلى ذلك يتعين الاهتمام بالجمهور الإيراني والذي يبلغ 77 مليون نسمة لمحاولة التأثير على مواقفه.

5- (عنصر القياس والتأثير) ويعد عنصراً ضرورياً يتم من خلال مراكز الرصد وقياسات الرأي العام.

ولتفعيل عمل هذا الجهد الإعلامي الكبير يتعين الإسراع بإنشاء مجلس أعلى للإعلام الخليجي على أن تتبعه فروع في كل دولة خليجية. ومع التوجه الرسمي والشعبي لدول مجلس التعاون الخليجي نحو دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لتحويل مجلس التعاون إلى اتحاد خليجي سيكون من المناسب تأسيس مجلس أعلى يتولى صياغة الاستراتيجيّات المبنية على أساس الوحدة الخليجية. تلك الوحدة المنشودة التي أصبحت ضرورة تحتمها التحديات الداخلية والخارجية ولن يكتب لها النجاح سوى بإعادة بناء هوية وتفكير الإنسان الخليجي والنظر إليه على أنه مواطن صالح ومنتج.

الفصل الرابع

نحو تشكيل مفهوم استراتيجي للأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إستراتيجية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي والتغيرات التي طرأت عليه

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر[54]

في عام 1981، عندما تم الاتفاق على إنشاء منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان الهاجس الأمني – الاستراتيجي أحد أقوى الدوافع التي أقنعت القيادات الخليجية بوجوب تكوين أو إيجاد إطار ثابت للتعاون الأمني والاستراتيجي في بيئة غير مستقرة، تتحكم فيها ظاهرة الصراع السياسي والعسكري بين اللاعبين الإقليميين، ومن خلفهم القوى العالمية. وكان الهدف غير المعلن للدول التي اتفقت على ضرورة إنشاء المجلس هو توحيد السياسات والمواقف بين أعضائها رغبة في إمكانية تطوير إستراتيجية أمن إقليمي تلتزم بمضمونها جميع دول المجلس. وخلال العقود الثلاثة الماضية من عمر المجلس شهد التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء الست تطوراً ملحوظا في ظل مؤسسات المجلس المتخصصة، بيد أن قضية تطوير "إستراتيجية أمن اقليمي" محددة المعالم وموحدة الأهداف ظلت تشهد تعثراً واضحاً ولم تتبوأ مكانتها في مقدمة أولويات المجلس.

بمعنى آخر فإن ما تطور خلال الفترة الماضية من عمر المجلس في هذا الشأن لا يتعدى في حقيقته ما يسمى بـ "إطار عام" للتفاهم حول القضايا الاستراتيجية الأساسية والتحديات التي تواجه دول المجلس. وضمن مفهوم هذا "الإطار العام" إختلفت تفسيرات ومواقف الدول الأعضاء تجاه هذه القضايا والتحديات بناءً على المصالح الوطنية لكل دولة، متأثرة بعوامل الجغرافيا والتاريخ، وغيرها من العوامل الثابتة أو المتغيرة التي تتم وفقاً لها حسابات المصالح الوطنية.

فعامل التشبث بالحقوق السيادية لكل دولة من دول المجلس في مجال تحديد المواقف والسياسات وعامل حماية المصالح الوطنية مثلا الأساس الذي يتم من خلاله صناعة القرار السياسي، ويمكن القول إن تبني السياسات الوطنية كان في أغلب الاحوال يتم ضمن مبدأ المحافظة على التوافق ضمن "الإطار العام" حيث كان هذا المبدأ السمة الرئيسية التي سادت في التعامل مع قضايا الأمن الإقليمي.

وعلى الرغم من السعي الصادق للتشبث بمبدأ "الإطار العام" والمحافظة عليه فقد اختلفت المواقف تجاه القضايا الإقليمية وبشكل جذري في بعض الأحايين. وبرزت سياسات متضاربة وخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الحساسية العالية، كتحديد المواقف تجاه القضايا الخاصة بالدول الإقليمية الثلاث، العراق، إيران، واليمن. ومؤخرا ظهر تضارب في المواقف تجاه قضية توسيع عضوية المجلس، فيما يتعلق بالدعوة لضم كل من الأردن والمغرب لعضوية المجلس. وفي المقابل تمكنت دول المجلس من اتخاذ سياسة موحدة المعالم تجاه قضايا عديدة منها الإرهاب الدولي، وإلى حد ما تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية. وبرز موقف متوافق (ليس بالضرورة متطابقا) تجاه قضية الطموحات النووية الإيرانية، واحتمالات عسكرة هذا البرنامج.

54 رئيس مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة

وانطلاقاً مما سبق فإن تطوير وثيقة مكتوبة تمثل وبشكل محدد خطوط "إستراتيجية الأمن الإقليمي" لدول المجلس، كما هو الحال في عدد كبير من المنظومات الإقليمية الأخرى، لا يبدو أمراً قريب المنال أو قابلا للتحقيق في ظل الظروف السائدة. وسيظل هدف المحافظة على إستراتيجية الإطار العام، ومحاولات التقليل من أهمية الخلافات والاختلاف في المواقف هو الآلية التي ستتحكم في مسيرة المجلس خلال الفترة القادمة.

وتمثل دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الأخيرة إلى ضرورة الانتقال في المسيرة الخليجية من مرحلة "التعاون" إلى مرحلة "الاتحاد أو الوحدة" أهمية خاصة لتطوير "إستراتيجية أمن إقليمي" لدول المجلس. فبعد مرور ثلاثين عاماً على تأسيس منظومة المجلس تم خلالها ترسيخ التعاون الاقتصادي بشكل ملحوظ نظراً لوجود دوافع ومنافع متبادلة بين القطاعات الاقتصادية في دول المجلس، والتي لعبت دوراً كبيراً في تأسيس قوه دفع ذاتي لتطوير مفاهيم الوحدة الاقتصادية، لذا وبمعزل عن جانب الاندماج الاقتصادي، فان تلك الدعوة يجب أن يكون لها تأثيرات مهمة على دفع عجلة تطوير "إستراتيجية أمن إقليمي خليجي"، حيث تعد هذه الخطوة إحدى الضرورات الأساسية لتطوير مسيرة المجلس والخروج من إطار التعاون الى إطار الوحدة، إذ إنه بدون تأسيس خطوط إستراتيجية موحدة في هذا الصدد وتبنيها تبقى مسيرة المجلس متخلفة عن الطموحات والمبادئ التي تم تأسيس تلك المنظومة من أجلها.

أولاً: التطورات الاستراتيجية – الإقليمية خلال العقد الماضي

شهد العقد الماضي تغيرات جذرية في هيكلية الوضع الاستراتيجي في البيئة الخليجية. فقد جاء الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وإسقاط نظام طالبان واحتلال أفغانستان كتطور مهم ذي تبعات استراتيجية وتأثيرات إقليمية. وخلال عام 2003، وبعد مرور أقل من عامين على هذا الحدث جاء الغزو العسكري الأمريكي للعراق وعملية إسقاط النظام واحتلال الدولة العراقية بتبعات استراتيجية أكثر خطورة من سابقتها والتي تركت آثارها وبشكل مباشر على الوضع الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي. وبجانب هذين الحدثين الرئيسين شهدت المنطقة تطورات أخرى على المستويين المحلي والإقليمي ساهمت في إعادة تركيب الحسابات الاستراتيجية في عموم المنطقة. وفيما يلي أهم معالم التغيرات الاستراتيجية التي شهدها العقد الماضي وتأثيراتها على الوضع الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي.

1) تفاعلات الأمن الإقليمي:

خلال العقد الماضي وخاصة في فترة ما بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر (ما بعد عام 2001) برز الإرهاب الداخلي والإقليمي كأحد أهم التحديات البالغة الخطورة التي تواجه دول المجلس، وخاصة المملكة العربية السعودية، مع بعض الهجمات الإرهابية التي شهدتها دولتا الكويت وقطر، إلى جانب محاولات ومخططات إرهابية متعددة تم الكشف عنها في دول المجلس الأخرى.

وكان من تبعات بروز ظاهرة الإرهاب الداخلي ذي الامتدادات الإقليمية والدولية في دول المجلس، انضمام دول المجلس وبشكل عملي وميداني إلى جهود الحرب الدولية ضد الإرهاب والتي استوجبت بدورها تطوير تعاون أمني مع المجتمع الدولي وخاصة لجهة تأسيس تقارب وتعاون أمني وثيق مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوروبيين.

وكان التحدي الإرهابي الأكبر هو ما شهدته المملكة العربية السعودية منذ عام، لذا فقد قامت حكومة المملكة بتطوير قدراتها الأمنية والمخابراتية من أجل دحر الجماعات الإرهابية، وقامت بتعزيز التعاون الأمني مع دول المجلس الأخرى ومع الدول الرئيسة المعنية في المجتمع الدولي.

ورغم التكلفة البشرية والمادية العالية لهذه الحرب فقد تمكنت المملكة، بعد سنوات طويلة مضنية، من تحقيق انتصار حاسم على الجماعات الإرهابية. وساهمت جهود المملكة ودول المجلس الأخرى في الحيلولة دون تحول التهديدات الإرهابية إلى خطر استراتيجي يهدد سلامة الدولة ومجتمعاتها وأنظمتها السياسية، حيث إن أهداف الجماعات الإرهابية لم تكن لتتوقف عند هدف زعزعة الوضع الداخلي، أو معاقبة السلطات، أو تهديد المصالح الغربية في المنطقة. فقد كان الهدف بعيد المدى يتمثل في إمكانية إسقاط الأنظمة السياسية، وتأسيس أنظمة سياسية جديدة تتبنى أفكار الجماعات الإرهابية المتطرفة وتغيير الخارطة السياسية وقلب الموازين القائمة من أجل إعادة هيكلة الوضع الإقليمي بشكل جذري.

لذا تعد جهود تحديد أخطار الجماعات الإرهابية وتحجيمها واحدة من أهم الانتصارات الاستراتيجية التي تم تحقيقها في المنطقة. بيد أنه مع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار الإقليمي، خاصة في كل من اليمن والعراق والصومال، ومع وجود احتمال قيام إيران بتوفير الدعم المباشر أو غير المباشر للتنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة لتحقيق أهدافها الخاصة، فإن أخطار الإرهاب الإقليمي لم تختف بشكل كامل. رغم أن الحقيقة القائمة اليوم تشير إلى أن الأنشطة الإرهابية لم تعد تشكل تحدياً إستراتيجياً، ومع ذلك فإن مخاطر الإرهاب لازالت ماثلة ومن الممكن تصاعدها إذا توافرت البيئة السياسية الملائمة لذلك في المستقبل المنظور.

2) حركات التمرد المذهبي المسلح

يعد بروز التمرد الحوثي المسلح في منطقة الحدود اليمنية – السعودية حدثاً بارزاً ذا تبعات إستراتيجية مستقبلية محتملة على منطقة الجزيرة العربية عامة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، فحركة الحوثي التي بدأت بوادرها عام 2005، هي أول حركة تمرد مسلح في المنطقة تتمكن من الاستمرار، واحتلال الأرض وفرض السيطرة الفعلية عليها، وتكمن مخاطر تلك الحركة ليس فقط في كونها حركة تمرد مسلح في اليمن بل من كونها حركة (دينية – طائفية) متطرفة تستمد العون من أطراف إقليمية وخارجية، وبالتالي فهي محاولة لتأسيس كيان سياسي – عسكري مشابه لكيان "حزب الله اللبناني" يتمتع باستقلالية عن سلطة الدولة ويؤسس لدولة داخل الدولة، وفي حالة نجاح تلك المحاولة فإن كيان "الأمر الواقع" الجديد الذي يسيطر على الجزء الأساسي من خط الحدود الدولية السعودية – اليمنية سيكون له دور كبير في زعزعة الاستقرار الإقليمي. وربما سيقود إلى قيام أطراف خارجية

باستغلال هذا الكيان كوسيلة وأداة للتدخل في شؤون دول المنطقة، وتهديد دول مجلس التعاون وزعزعة أمنها واستقرارها.

3) الغزو والاحتلال الأمريكي لأفغانستان

كان للغزو والاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979، تأثير إستراتيجي كبير على دول منطقة الخليج العربي، حيث حفز هذه الدول بصورة غير مباشرة على المساهمة في تحرير أفغانستان من الاحتلال السوفيتي. ذلك الغزو لا يقل خطورة من ناحية النتائج الاستراتيجية عن الغزو السوفيتي. فالغزو والاحتلال الأمريكي له مبرراته وأسبابه ويحمل عنصر الشرعية كونه عملاً دفاعياً تأسس على إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر. بيد أن مفهومي الشرعية والضرورة لا يقللان من تبعات العمل على المستوى الاستراتيجي. فالغزو الأمريكي لأفغانستان أزال نظام طالبان الذي كان يعد قوة أساسية أمام توسع النفوذ الإيراني في منطقة غرب آسيا، حيث كان ذلك النظام (برغم جميع المساوئ التي لازمت حكمه داخليا) يشكل قوة إستراتيجية مهمة كان من شأنها احتواء الطموحات الإيرانية وجعلت النظام الإيراني منشغلاً بحدوده الشرقية وبشكل فعال خلال عقد من الزمن. مما وضع إيران ونظام آيات الله في طهران في موضع الضعف الاستراتيجي. ومن ثم فقد جاء القرار الأمريكي بإنهاء نظام طالبان كهدية إستراتيجية مجانية قدمت لإيران، كما أدى إلى إنهاء الضغوط الكبيرة التي كان يولدها تواجد نظام طالبان في أفغانستان، ومنح إيران قدرات عسكرية وأمنية وسياسية إضافية كبيرة كانت منشغلة بالتعامل مع ضغوط تواجد طالبان في سدة السلطة في أفغانستان، الأمر الذي يفسر مساهمة إيران وبشكل فعال في دعم الجهود الأمريكية لإسقاط نظام طالبان لإدراكها التام لقيمة المنافع الاستراتيجية التي سيولدها سقوط ذلك النظام لصالح الأمن القومي الإيراني.

وفي أعقاب زوال نظام طالبان قامت إيران باستثمار قدراتها الأمنية والسياسية والاقتصادية لتأسيس مواقع نفوذ داخل أفغانستان، وقامت بالاستثمار المخابراتي والديني من أجل ربط الأقلية الشيعية في أفغانستان (طائفة الهزارة) بالمصالح القومية للدولة الإيرانية. وتم استخدام الموقف الإيراني تجاه حكومة قرضاي كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الناتو وتحسين موقع إيران التفاوضي تجاه الدول الغربية. وفي الوقت نفسه لم تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من الاستفادة من التغيرات التي طرأت على الوضع الأفغاني، ولذا فإن تلك التغيرات كان لها مردودات سلبية (بالمفهوم الاستراتيجي) على دول المجلس وبشكل مباشر وأهمها تعاظم الدور الإقليمي الإيراني، وإطلاق طاقات إيرانية أمنية وسياسية وجهت لمنطقة الخليج وبقية العالم العربي، بعد أن كانت هذه الطاقات محجوزة ومرتبطة بمهمة التعامل مع الأخطار والتهديدات الكبرى التي كان مصدرها نظام طالبان، الذي تبنى موقفاً عقائدياً وسياسياً معادياً لحكومة آية الله في طهران. وخلال سنوات حكم طالبان حاولت القيادة الإيرانية تجنب الانجرار في أي مواجهة مع نظام طالبان خوفا من العواقب السلبية التي قد يفرزها هذا النوع من المواجهات.

4) الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق

إن السيناريو ذا النتائج السلبية على المستوى الاستراتيجي الذي أفرزته التطورات في الوضع الأفغاني تكرر وبشكل أكثر خطورة. فبالرغم من موقف النظام العراقي المعادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وجريمة احتلال دولة الكويت، فان النتائج الاستراتيجية التي أفرزها الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق لم تكن في صالح دول مجلس التعاون الخليجي. حيث إن العراقي في مرحلة ما بعد تحرير الكويت (بعد عام 1991) تمت السيطرة على طموحاته التوسعية ونزعاته العدوانية عبر وسائل الردع العسكري والسياسي والاقتصادي التي تبناها المجتمع الدولي من خلال سلسلة الإجراءات التي تم تبنيها على المستويين الإقليمي والدولي.

وإلى جانب الأضرار الكبيرة التي مثلها النظام العراقي والتي لا يمكن إنكارها أو تجاوزها، فان هذا النظام (بالمفهوم الاستراتيجي الواسع) مثل في الوقت نفسه قوة توازن فعال في تحجيم الطموحات الإيرانية وفي احتواء القدرات العسكرية والمخابراتية الإيرانية.

إلا أن الغزو الأمريكي للعراق والقضاء على النظام وفرض الاحتلال على الدولة قد قاد إلى تطورات خطيرة كان لها تبعاتها الكبيرة على وضع التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط عموما، وهي:

إن زوال العراق كقوة تقليدية وتاريخية عسكرية، أمنية، وسياسية موازنة للقدرات الإيرانية قد أفسح المجال لإيران لتحرير قدراتها العسكرية والأمنية والسياسية واستثمارها المحتمل في مواقع أخرى وخاصة منطقة الخليج العربي عندما تقتضي الضرورة.

زوال العراق كقوة معادلة ورادعة يعني زوال "الدولة العازلة جغرافيا" بين إيران ودول مجلس التعاون. فتفكيك القدرات العسكرية والأمنية العراقية قد أدى إلى إتاحة منطقة جنوب العراق (صلة الوصل البري -الجغرافي بين إيران ومنطقة الخليج) أمام النفوذ الإيراني، ومنح الفرصة للقوات الإيرانية البرية، وهي أكبر وأهم جزء من القدرات العسكرية الإيرانية، للتغلغل في حالة الضرورة إلى الأراضي العراقية لتهديد حدود كل من المملكة العربية السعودية والكويت.

إن الإخفاق السياسي الأمريكي في العراق قد منح فرصة ذهبية لإيران لتأسيس هيمنة سياسية وأمنية على العراق، وتحويل العراق إلى صفة "الدولة التابعة" التي يفترض على قياداتها تبني سياسة لا تتعارض، أو تخدم، المصالح العليا للدولة الإيرانية. وهذا البعد يمثل تحديات كبيرة لدول المجلس. فدوران السياسة العراقية الإقليمية والدولية في الفلك الايراني كان من شأنه منح إيران ونظامها زخماً كبيراً على مستوى السياستين الإقليمية والعربية، فأضحت إيران في موضع إستراتيجي متميز على المستوى الاقليمي. وتحول العراق، بإمكاناته الجغرافية، والبشرية، والاقتصادية الهائلة، من دولة رادعة ومعارضة للسياسة والطموحات الإيرانية إلى دولة داعمة ومساندة للأهداف الاستراتيجية للدولة الإيرانية.

ثانياً: القضايا والتحديات المترابطة

وهي التحديات التي ولدها الفشل في إيجاد حل عادل وشامل لقضية الصراع العربي – الإسرائيلي، ووجود ترابط وثيق بين الصراع العربي – الإسرائيلي (المستويان الدولي والقومي) والتحديات التي تشهدها منطقة الخليج (المستوى الإقليمي). فالموقف الإسرائيلي الرافض للحل السياسي يتوافق مع الموقف الإيراني في هذا المجال، وهناك سعي حثيث من الدولتين، كل لخدمة مصالحه الخاصة والمختلفة، لإفشال جهود التسوية السياسية للصراع. إلى جانب الموقف الأمريكي المتذبذب وغير الحاسم الذي يسهم في تعقيد المواقف. وخلال العقد الماضي برزت جهود دول المجلس كلاعب أساسي في الأنشطة الدبلوماسية لتسوية القضية الفلسطينية، وبالتوافق مع الموقف الخليجي دخلت تركيا على خط دبلوماسية الحل وضمان الحقوق العربية فى هذا الصراع.

ويبقى الدور الخليجي في دفع تسوية سياسية للصراع وإيجاد استراتيجية محددة للتعامل مع الأطراف المباشرة وغير المباشرة أحد التحديات الأساسية التي ستواجه دول المجلس في الحقبة الزمنية القادمة.

وفضلاً عن مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي التي تستعصي على الحل توجد قضايا أخرى لا تقل أهمية أو خطورة، وعلى رأسها قضية النوايا الإيرانية لعسكرة برنامجها النووي والتي شكلت وستشكل في المستقبل تحدياً خطيراً وبعيد المدى لدول المجلس. فخلال العقد الماضي برزت حقيقة عجز المجتمع الدولي عن السيطرة على طموحات إيران النووية. ومن ثم فإنه في حالة تمكن إيران من البروز كدولة نووية فإن دول المجلس ستواجه تحدياً كبيراً وجدياً في إيجاد وتطوير الوسائل العسكرية الكفيلة بحماية أمنها، ومحاولة إعادة توازن القوى إلى منطقة الخليج.

وخلال العقد الماضي برزت حقيقة عدم فعالية الإجراءات الدولية في ردع إيران عن الاستمرار في تطوير قدراتها النووية خارج إطار الرقابة الدولية. وبالتالي فإن الاستمرار في هذا الموقف سيقود إلى تصعيد احتمالات العمل العسكري جماعياً أو منفرداً. إلا أن اللجوء إلى ذلك الخيار بغض النظر عن مصدره أو طبيعته، من شأنه تعميق المأزق الأمني في منطقة الخليج العربي. وسيجبر دول المجلس على التورط في صراع جديد ذي أبعاد إقليمية ودولية لن يكون لديها القدرة في السيطرة على مساراته.

وليس بعيداً عن الوضع الإيراني، تقف قضية استقرار باكستان، والوضع في أفغانستان كبعد إضافي من شأنه التأثير على أمن واستقرار منطقة الخليج. فقد شهدت السنوات الماضية تدهوراً خطيراً في الوضع الأمني والاقتصادي لباكستان، بعضه له أبعاد داخلية والبعض الآخر مرتبط بتطورات الوضع في الحرب الأفغانية. ونتيجة لعوامل الجغرافيا والارتباط التاريخي فإن تطورات الوضع في باكستان لا يمكن إخراجها من حسابات الوضع الأمني في منطقة الخليج.

ومما لا شك فيه أن التحديات الأمنية المتعددة التي تواجه دول المجلس سيكون لها مردودات سلبية على قضية ذات أهمية قصوى لتلك الدول، وهي قضية "أمن الطاقة". حيث إن غياب إستراتيجية إقليمية في

منطقة الخليج قد ترك آثاره السلبية على تطوير سياسة محددة المعالم للتعامل مع التهديدات والمخاطر التي تواجه تلك القضية. فالمخاطر التي مصدرها الجماعات الإرهابية والتي أثبتت نواياها باستهداف المنشآت النفطية، وعمليات التخريب الخارجي التي تهدد بها بعض الدول، وتهديدات أطراف إقليمية بنواياها بالتدخل في حرية الملاحة وحرية تصدير الطاقة من منطقة الخليج إلى الدول المستهلكة جميعها تمثل تحديات بالغة الخطورة واجهت وسوف تواجه دول المجلس في المستقبل القريب.

ثالثا: الاضمحلال التدريجي للدور الأمريكي في المنطقة

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة ما بعد السويس "بعد عام 1956" دوراً متنامياً تجاه الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وخلال العقد الماضي خضع هذا الدور التقليدي لضغوط كبيرة ومتعددة استوجبت إعادة النظر والتقييم لتحديد مستقبل ذلك الدور من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وذلك على ضوء الحقائق السياسية والاقتصادية الماثلة اليوم.

فالتكلفة البشرية والمالية لحروب الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق قد فاقت القدرات المتوفرة، وعدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق انتصار عسكري أو أمني حاسم في تلك الحروب قد أصبح أمراً ماثلا، وسوء الإدارة السياسية لهذه الحروب كان من شأنه تحويل الانتصارات العسكرية الأولية إلى هزائم سياسية كبيرة. بجانب تراكم تبعات وآثار الأزمة الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الأمريكي، وكلها أصبحت عوامل تدعو إلى إعادة النظر بل وإعادة تقييم الدور الأمريكي في المنطقة.

وفي حالة قيام الإدارة الأمريكية الحالية أو المستقبلية بتبني سياسة تخفيض الالتزامات الاستراتيجية بشكل جذري، فإن دول منظومة مجلس التعاون الخليجي ستجبر بدورها على إعادة تقييم سياساتها الأمنية والدفاعية، وإعادة النظر في نظام التحالفات الاستراتيجية القائم على كلا المستويين الإقليمي والدولي.

رؤية مستقبلية:

كانت هذه بعض الملامح العامة للمشهد الاستراتيجي الراهن في منطقة الخليج العربي، وهو مشهد أفرزته تطورات الموقف خلال العقد الزمني الماضي. وفي محاولة لاستقراء المستقبل فإن القضايا التي تم تحليلها وتناولها في هذه الورقة باعتبارها تطورات إستراتيجية مهمة، سيكون لها تأثيراتها الكبيرة والمستدامة على المشهد الاستراتيجي للعقد القادم. وقد تتخذ التطورات القادمة المنحى التالي:

في ظل إفرازات "الربيع العربي" وتعمق دور الإسلام السياسي بشقيه الإخواني والسلفي في أجزاء كثيرة من العالم العربي، ومنها الدول التي لم تشهد موجه الثورات الشعبية كالأردن والمغرب، فإن المجموعات الإرهابية قد تجد حافزاً لإعادة تفعيل نشاطاتها، إما استغلالاً لشرعية الحكم الاسلامي التي تعززت عبر صناديق الاقتراع مما يمنحها قوة دفع عقائدي جديدة، أو استغلالا لظروف ضعف هذه الحكومات وحاجتها لفترة طويلة لتأسيس سلطاتها والتعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية

القائمة ، أو دخول الجماعات الإسلامية المتطرفة في حرب مواجهة مع الإسلام المعتدل من أجل إفشال التجربة وفرض الأفكار المتطرفة على الأنظمة الجديدة. وفي أي من السيناريوهات السابقة فإن المنطقة قد تشهد تصاعداً في النشاطات الإرهابية خلال السنوات القليلة القادمة.

البيئة التي أسستها الأزمة السياسية والاقتصادية في اليمن قد منحت حركة التمرد الحوثي المسلح قوة دفع إضافية سيتم توظيفها مستقبلاً لتعزيز موقع الحركة في الحياة السياسية في الدولة، وتوسيع رقعة السيطرة وتمديد الرقعة الجغرافية للتمرد. لذا فإن السنوات القادمة قد تشهد تطورات مهمة في اتجاه تأسيس كيان شبه مستقل على الحدود اليمنية – السعودية، مما سيعمق المأزق الامني في اليمن وعموم منطقة الجزيرة العربية.

تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها العسكرية من أفغانستان عام 2014 من شأنه أن يخلق حالة من الفوضى الأمنية والسياسية في أفغانستان مشابهة لحالة الفوضى التي تسود العراق. حيث أثبتت السياسة الأمريكية عجزها عن ترتيب الأوضاع السياسية بشكل صحيح في الدول التي قامت باحتلالها. لذا، وإلى جانب النتيجة الحتمية في عودة طالبان إلى السلطة بشكل أو بآخر، فان احتمال عودة حالة الحرب الأهلية بين تحالف الشمال وطالبان يظل أمراً محتملاً. ومن ثم فإن خروج القوات الأمريكية من أفغانستان لا يعني نهاية الأزمة الأفغانية بأي حال.

وعلى صعيد الوضع العراقي، فإن تعميق التقسيم الطائفي والعرقي قد يكون السمة الغالبة على التطورات المستقبلية، حيث قد تتصاعد محاولات تهميش طائفة السنة العرب من مواقع السلطة الحقيقية، ومحاولة بهدف تأسيس دولة تتحكم في مقاليد أمورها الأحزاب الشيعية الموالية لإيران، وخاصة في حالة خسارة إيران للنظام السوري فان تعزيز التحالف مع النظام العراقي سيكون بمنزلة عملية تعويضية وهذا يتطلب تهميش الدور العربي – السني في العراق. وبالنسبة للطائفة الكردية فإن التوجه نحو تحقيق الاستقلال سيكون أكثر وضوحاً، مما يعني تفتت الدولة العراقية بكيانها التقليدي القائم.

إن دور الولايات المتحدة الإقليمي يتجه نحو الانحسار التدريجي، بغض النظر عن طبيعة أو هوية الإدارات الأمريكية القادمة. ومن ثم فإن سياسة الاعتماد على الذات في الأمور الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي يتعين تبنيها وبشكل واضح خلال الأعوام القادمة لملء الفجوة التي قد تنتج عن سياسة الانكماش التدريجي الأمريكية القادمة. لذا يتعين الاستثمار في تطوير سيناريوهات عملية للتعامل مع الحقائق الاستراتيجية التي ستولدها سياسة تخفيض المسئوليات الأمريكية خلال السنوات القادمة.

التخطيط الاستراتيجي الشامل ودوره في صياغة السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي بمفهوميها الوطني والإقليمي

ل رد. أنور ماجد عشقي[55]

إن التخطيط الاستراتيجي يتطلب معرفة الهدف الاستراتيجي Goal، وصياغة الرؤية، وتحديد الأهداف Objectives التي تُوصلنا إليه، أما التخطيط الاستراتيجي الشامل فيتطلب تحديد الهدف الاستراتيجي الأعلى المعروف بمصطلح Grand Strategy وعند تحديد هذا الهدف وإجراء التخطيط الشامل تتولى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تحديد أهدافها الاستراتيجية، بحيث تتسق مع الهدف الشامل لتحقيق ذلك الغرض، وبهذا تستطيع دول المجلس الانعتاق من ثقافة التبعية وردود الفعل إلى ثقافة التخطيط وعند الاتحاد يكون التخطيط الشامل ضرورة لا مناص منها.

ودول مجلس التعاون الخليجي وهي تقوم بتحقيق أمنها إنما تقدم خدمة للعالم، لأنها توفر الحماية لمادة إستراتيجية وهي النفط الذي يعد المحرك الرئيسي للمصانع الأوروبية وغيرها من الدول، ويحافظ بالتالي على التوازن الاقتصادي العالمي.

والجدير بالذكر أنه في عهد الرئيس نيكسون ازدادت أهمية الخليج، فطرح مبدأه المعروف بالقطبين المتوازيين (إسرائيل وإيران)، ثم جاء كارتر وطرح مبدأه في الانتشار السريع، وبعد ذلك جاء كلينتون ليطرح مبدأ الاحتواء المزدوج، ثم بوش الابن الذي عمل على تحقيق الجوار الاستراتيجي عندما احتل العراق.

وانطلاقاً من أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق قد أحدث فراغاً استراتيجياً، فقد بادرت دول مجلس التعاون الخليجي بتبني مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، عندما طالب دول المجلس بالانتقال من حالة "التعاون" إلى حالة "الاتحاد"، حيث إن الاتحاد قوة، مما يعني الحيلولة دون تحرك أجنبي لملء ذلك الفراغ.

وهنا يصبح التخطيط الاستراتيجي الشامل ضرورة ملحة لدول مجلس التعاون، حيث إن من شأنه صياغة السياسة الأمنية بمفهوميها الوطني والإقليمي، ففي حالة الاتحاد يتولى كل إقليم صياغة خطته الأمنية والوطنية لتتفق مع الخطة الاستراتيجية الشاملة، والدولة التي تؤسس نظامها على العدالة الاجتماعية، والوحدة الوطنية، تظل سداً منيعاً أمام التحديات.

إن الخليج العربي يتمتع بأهمية كبيرة كلفته عبئاً استراتيجياً انعكست على دُوله، ومن أهم هذه الأعباء هو العبء الجيوبوليتيكي، إذ إن الخليج يعتبر من البحار المغلقة المحكومة بمضيق يتحكم في ملاحتها ومصير تجارتها، والغريب في الأمر أن الشعوب التي تتحكم في مضيق هرمز هي شعوب عربية،

55 رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية، المملكة العربية السعودية

شعب الأهواز من الشمال، وشعوب عمان والإمارات والسعودية والبحرين والكويت من الجنوب. إلا أن الذي يهدد أمن الخليج هو احتلال إيران لعربستان، ومن ثم تمارس ضغوطاً على دول الخليج من خلال مضيق هرمز، ولأن إيران من الدول الفسيفسائية التي تضم قوميات متنافرة تقطن حوالي 70% من أراضيها؛ فإنها دولة قابلة للتفكك.

فإيران لم تقف عند احتلالها لمنطقة عربستان عام 1929م بدعم من بريطانيا آنذاك، بل ازداد تهديدها لدول الخليج باحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث عام 1971م، واليوم تتقدم نحو البحرين والكويت والشواطئ السعودية من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وإثارة الطائفة الشيعية، واستعدائها لشعوب وحكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

إن حدود إيران الطبيعية هي جبال زاجروس التي تفصلها عن الأمة العربية، فإذا كانت إيران تتدخل في شؤون الدول العربية فمن حق هذه الأخيرة والدول الخليجية التدخل لمناصرة إخوانهم العرب لنيل حريتهم داخل عربستان وإعادة البناء الجغرافي لإيران، وبهذا تصبح عربستان الدولة الخليجية السابعة التي نأمل أن تعود للاتحاد الخليجي.

لقد ظل مجلس التعاون الخليجي ثلاثين عاماً يعيش مرحلة الدفاع في مواجهة التحديات من العراق وإيران، إلا أنه بتحول العراق إلى النظام الديمقراطي فإن ذلك يعني أن النزعة التوسعية والاستعلائية سوف تنتهي كما انتهت من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، بيد أن النزعة الاستعمارية التي يتولاها الجانب الإيراني ظلت تشكل تحدياً استراتيجياً لدول مجلس التعاون الخليجي والأمة العربية.

ومن المسلمات العسكرية أن الدفاع لا يحقق الأمن، فلقد ظل النبي صلى الله عليه وسلم مدافعاً خمس سنوات في المدينة المنورة يواجه التحديات حتى وصلت إلى حالة القضاء على الدعوة وأصحابها، وبعد غزوة الأحزاب تحول عليه الصلاة والسلام من الدفاع إلى الهجوم فقال بعد أن هزمت جيوش الحلفاء وانسحبت (بعد اليوم سوف نغزوهم ولا يغزونا)، ومنذ ذلك الحين بدأ عليه الصلاة والسلام في تحقيق انتصاراته، والتحول إلى الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع.

إن هناك حاجة بعد الاتحاد للتحول إلى الهجوم المشروع وهو المطالبة بتحريرمنطقة عربستان، وتحرير الإخوة المطلوبين في كردستان، أذربيجان، تركمستان وبلوشستان. إن هذا الهجوم ليس بالجيوش ولا بالأسلحة بل بالإعلام والأسلوب النفسي، وتوظيف المؤسسات الدولية.

بمعنى آخر فإن دول المجلس في حاجة إلى خطة إستراتيجية أمنية شاملة من شأنها أن تدعم صمود مجلس التعاون (الاتحاد) الخليجي. حيث إن التعامل الأمني مع الأحداث يجب ألا يتم سوى في إطار خطة شاملة محددة الأهداف متوافرة الإمكانات ذات مراحل زمنية وتنفيذية واضحة.

من ناحية أخرى فإن الإعلان عن التحول إلى "الاتحاد"، يواكب المتغيرات التي حدثت مع بداية القرن الحادي والعشرين في مختلف الأطر، الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التي أصبحت مؤثرة وفعالة في أمن الخليج. تلك المتغيرات سوف تشكل تحديات لدول وشعوب المجلس، مما يقتضي اتحاد هذه الدول، والعمل على تحقيق العدالة داخل مجتمعاتها، والمواطنة في دولها.

كما أن التخطيط الاستراتيجي الشامل - وهو في سبيله نحو تحقيق الهدف الأعلى - لا بد أن يأخذ في اعتباره التحديات التي تواجهها دول المجلس، ومواجهتها، ووضع الحلول اللازمة لها، حيث إن التهديدات الأمنية ترتبط ارتباطاً عضوياً بغيرها من التهديدات إجتماعية كانت أم اقتصادية، أم عسكرية، أم نفسية، وهذا يقتضي وضع رؤية شاملة لكل من هذه التحديات، فهناك نزاعات ثنائية بين دول المجلس تنحصر في عاملين هما الحدود التاريخية والتنافس على الموارد الطبيعية، وهذا ما ترك آثاره السلبية على التكامل الاستراتيجي بين تلك الدول. وهناك تحديات إقليمية تتمثل في التوتر بين دول المجلس ودول الجوار الجغرافي، تلك التوترات تنطلق من النزاعات الحدودية، والصراع على المناطق الاستراتيجية، والموارد الطبيعية. أما التحديات الداخلية فتتمثل في الأزمات التي تعاني منها كل دولة من دول المجلس الست، ولعل أهم هذه الأزمات العمالة الأجنبية التي تمثل تهديداً ديمغرافياً، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية كالمخدرات، والبطالة، وقضايا العدالة والحريات.

كما أن تنامي الأصولية من تطرف وإرهاب يشكل تحدياً مهماً لدول المجلس، ولا بد من وجود خطة استراتيجية للحد من تلك الظاهرة في هذه الدول، وذلك من خلال تطبيق أسس وقواعد الأمن الفكري، انطلاقاً من أن الأصولية من شأنها توسيع هوة الشقاق بين الأطياف الدينية والفكرية، فضلاً عن كونها سبباً رئيساً للعنف والإرهاب؛ لهذا فإن وضع خطة استراتيجية كاملة كفيل بالقضاء على مختلف التحديات، أو على الأقل إبقائها دون خط المخاطر والتهديدات.

خاتمة: متطلبات تحقيق الأمن في منطقة الخليج العربي

أولاً:
تعزيز الجبهة الداخلية واعتبار النسيج الاجتماعي واحداً مهما تغيرت الاجتهادات، ومواجهة المتغيرات الإقليمية والتحولات البنيوية، التي تواجهها منطقة الخليج العربي باستراتيجية إصلاح سياسي واقتصادي وأمني وتنموي شاملة، وتعزيز المشاركة السياسية وتطوير وسائلها، والرقي بمجتمعات دول الخليج وشعوبها في مجال التنمية البشرية وتصنيع رأسمال بشري فاعل حتى يكون قادراً على مواجهة التحديات التي يواجهها على الصعد كافة، وإتاحة مجالات الإبداع لفئة الشباب، وتشجيعهم على التفاعل السياسي الوطني، وإشراكهم في بناء الوطن وبحث مفاهيم المواطنة والانتماء، وجعلهم قوة بناء تساهم في نهضة المجتمع وتقدمه.

ثانياً:
إصلاح المشكلات البنيوية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ليكون اقتصاداً أكثر تطوراً ومتانة يجني ثمرة ازدهاره مواطنو دول المجلس، ووضع الخطط الاستراتيجية لتحسين مستوى المعيشة، والتوزيع العادل للثروة، وتوفير فرص العمل، ومكافحة الفساد، والحد من الهدر في المال العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومنع التمييز بكافة أنواعه بين أبناء المجتمع، والعناية بكفاءة التعليم والتدريب، وتطوير الخطاب الديني بما يرسخ ثقافة التسامح بين أبناء المجتمع الواحد.

ثالثاً:
تعزيز الحريات العامة وآليات التواصل بين شرائح المجتمع ومؤسسات الحكم كافة، وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، والرقي بدور وسائل الإعلام وأدوات التواصل الإجتماعي لدعم حرية التعبير وترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء، واحترام الرأي الآخر، وتفويت الفرصة على الجهات الخارجية في توظيف تلك الأدوات لتمزيق النسيج الاجتماعي، وبث روح الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد.

رابعاً:
التأكيد على أن مسؤولية تحقيق أمن واستقرار المنطقة تقع على كاهل المواطنين جميعاً، وبناءً على ذلك فإنه يتعين بذل الجهود الحثيثة لوضع مفهوم استراتيجي شامل يتضمن آليات فاعلة للدفاع المشترك، وردع التهديدات الخارجية المحتملة في إطار مظلة خليجية مستقلة واسعة.

خامساً:
جمهورية إيران الإسلامية هي جارة إقليمية، ومع الأخذ في الاعتبار أنها يتعين أن تكون شريكاً إيجابياً في تحقيق التنمية وأمن منطقة الخليج العربي، إلا أن تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس -مع الأسف -يعرّض الأمن الإقليمي لمخاطر دائمة واحتمالات التدخل الأجنبي، ويربك استقرار المنطقة، كما أن انتشار الأسلحة النووية لا يمثل ضمانة لتحقيق الأمن، بل من شأنه إدخال المنطقة في سباق تسلح لا يعود على دول المنطقة بالأمن ولا على شعوبها بالاستقرار والرخاء.

سادساً:
نجحت دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة العديد من التحديات الإقليمية والدولية، وحازت على إشادة المجتمع الدولي بسياستها المعتدلة، وإنجازاتها في تعميق مفاهيم الدفاع المشترك. وتقف دول المجلس اليوم أمام فرصة تاريخية يطمح الكثيرون أن تصل فيها إلى دور محوري في السياسة الإقليمية في منطقة الخليج، وبالتالي يتعين الاستفادة من تلك الإنجازات والرقي بها لصياغة استراتيجية أمنية موحدة تعتمدها دول المجلس لتحقيق الأمن الإقليمي ومواجهة الأخطار المشتركة.

سابعاً:
ضرورة الحث على بذل الجهود لتنفيذ دعوة خادم الحرمين الشريفين الوضاءة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في افتتاح قمة مجلس التعاون الثانية والثلاثين، للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد، ووضع الآليات الفاعلة لتحقيق تلك الدعوة التي تمثل مطلباً شعبياً وضرورة استراتيجية ومصلحة أساسية ملحة.

ثامناً:
تشجيع البحوث والدراسات، وعقد المزيد من المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش في مجالات الأمن الوطني والأمن الإقليمي والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها على مستوى دول الخليج من أجل إشاعة وعي كامل على مستوى قطاع واسع من المواطنين.

المشاركون في الكتاب [56]

د. محمد عبد الغفار: رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود: رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

د. محمد جابر الأنصاري: مستشار جلالة ملك البحرين للشئون العلمية الثقافية.

د. عبد اللطيف راشد الزياني: الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفريق ضاحي خلفان: قائد عام شرطة دبي.

أ.عبد الله يعقوب بشارة: رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.

د. محمد غانم الرميحي: أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الكويت.

د. عبد الخالق عبد الله: أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة. -

د.عدنان جاسم بومطيع: أستاذ مساعد قسم الإعلام والسياحة والفنون بجامعة البحرين.

د.عبد العزيزبن عثمان بن صقر: رئيس مركز الخليج للأبحاث

ل رد. أنور ماجد عشقي: رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية

56 الأسماء مرتبة وفقاً لترتيب البحوث داخل الكتاب

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على أوراق مؤتمر "الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل" والذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في شهر يناير من العام ٢٠١٢ ، وقد استهدف المؤتمر تحديد ومناقشة التحديات التي تواجه أمن منطقة الخليج العربي في ظل المستجدات الإقليمية الراهنة وصولاً إلى طرح رؤى وطنية للتصدي لها وذلك انطلاقاً مما تمتلكه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قدرات اقتصادية وعسكرية وبشرية. وقد تضمن المؤتمر أوراقا بحثية في مختلف محاور أمن الخليج العربي، إضافة إلى مناقشات ومداخلات مهمة حول مسببات عدم الاستقرار وطرح رؤى مستقبلية للحفاظ على هذا الأمن في إحدى أهم مناطق العالم الاستراتيجية، وشارك في المؤتمر صفوة من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي يشغلون مواقع رسمية وأكاديمية مرموقة، ويأمل المركز أن تكون أعمال هذا المؤتمر بداية تأصيل لاهتمام أبناء دول المجلس بقضية –كانت ولاتزال تمثل أحد أهم التحديات الراهنة والمستقبلية –وهي الأمن الذاتي لدول الخليج العربي.

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT